الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية

المشروع السنوي للقدرة على الأداء لوزارة أملاك الدولـــة والشؤون العقارية لسنة2015

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

أكتوبر 2014

الفهـــــــــــرس

المحور الأول : تقديم عام لوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية	
1-تقديم مهمة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية و السياسات القطاعية	5
2-الميزانية و برمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط	10
المحور الثاني: تقديم البرامج	
I- البرنامج عدد 1 : برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية	17
1-تقديم البرنامج	18
2- الأنشطة المتعلقة بالبرنامج	19
3- الأهداف و مؤشرات قيس الأداء	22
4-ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط	48
II- البرنامج عدد 2: برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	54
1-تقديم البرنامج	56
2- الأنشطة المتعلقة بالبرنامج	57
3- الأهداف و مؤشرات قيس الأداء	60
4-ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط	80
III- البرنامج عدد 3: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	87
1-تقديم البرنامج	88
2- الأنشطة المتعلقة بالبرنامج	89
3- الأهداف و مؤشرات قيس الأداء	91
4-ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط	114
IV - البرنامج عدد 4: برنامج القيادة والمساندة	121
1تقديم البرنامج	123
2- الأنشطة المتعلقة بالبرنامج	124
3- الأهداف ومؤشرات قيس الأداء	126
4-ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط	140

المحـــور الأول

التقديـــم العـــام للقطـــاع

تقديم عام لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

1- تقديم مهمة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية و السياسات القطاعية

1.1 تقديم مهمة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية :

تضطلع وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية بدور هام من أجل المحافظة على أملاك المجموعة الوطنية من الضياع و الإهمال و الاستغلال غير الشرعي باعتبارها ثروة ورصيد يدخر للأجيال القادمة ، و من أجل التوظيف الأمثل لهذه الثـروات في الـدورة الاقتصادية نظرا للعلاقة المباشرة للمجـال العقـاري بالحركة التنموية و مزيد دفع الاستثمارات.

و حيث شهدت بلادنا العديد من الصعوبات و المشاكل المزمنة في مجال العقارات التابعـة لملك الدولـة العام و الخاص من عدم ضبطها و تحديد ملكيتها، عدم تسجيلها، ظاهرة تشتت الملكية في العقارات الفلاحية و مشاكل الانتزاع، تحوصلت مهمة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية في :

- دراسة جميع المسائل المتعلقة بحفظ أملاك الدولة في مختلف القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية
- ضبط أملاك الدولة العامة و الخاصة المنقولة و غير المنقولة و إقامة جرد تام لها
- مسك سجلات و دفاتر كشف مكاسب الدولة
- مسك قائمة في مساهمات الدولة و متابعة جميع العمليات المتعلقة بها
- تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات و دفاتر كشف مكاسب الجماعـات العموميـة الجهوية و المحلية

و المؤسسات و المنشآت العمومية

- مراقبة التصرف في أملاك الدولة المنقولة و غير المنقولة الراجعة للدولة
- متابعـة التصـرف فـي الممتلكـات المنقولـة و غيـر المنقولـة الراجعـة للجماعـات العمومية الجهوية و المحلية و المؤسسات و المنشآت العمومية
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص و التفويت فيها
- شـراء وانتـزاع العقـارات لفائدة الدولة، و المؤسسات العمومية ذات الصبغـة الإداريـة بطلب منها

و بالتعاون مع الوزارات المعنية

- قبول الوصايا و الهبات لفائدة الدولة و فقا للتشريع الجاري به العمل
- متابعة قبول الوصايا و الهبات لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
- بيع الأثاث و المعدات التي لم تعد صالحة للإستعمال و الراجعة للدولة و المؤسسات ذات الصبغة الإدارية
- كراء العقارات الدولية لفائدة الغير

- مراقبة كراء العقارات لفائدة الدولة و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بالتعاون مع الوزارات المعنية
- المصادقة بالاشتراك مع وزارة الفلاحة على إسناد حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة
- إجراء الاختبارات و تحديد القيم الشرائية و الكرائية قبل كل عملية شراء أو بيع أو معاوضة أو تسويغ عقارات لفائدة الدولة و بطلب منها لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية و الجماعات العمومية الجهوية و المحلية و المنشآت العمومية
- السهر على حماية أملاك الدولة العامة و الخاصة من كل إعتداء و من كل إهمال بالتعاون مع الهياكل المعنية
- القيام بإجراءات تحديد ملك الدولة العام و الخاص بالتعاون مع الوزارات المعنية
- مسك و حفظ أرشيف و وثائق أملاك الدولة طبقا للتشريع الجاري به العمل
- متابعة عمليات التسجيل العقاري و الإنتزاع لفائدة الملك العام و الخاص للدولة و للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
- متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تتعلق بملك الدولة و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

2.1 السياسة القطاعية :

ترتكز خطة الوزارة في مجال ضبط و حماية أملاك الدولة و متابعة دعم الرصيد العقاري و التصرف فيه على المحاور الإستراتيجية الكبرى التالية :

في مجال الاقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية

- اقتناء و تحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري
- التصرف في ملك الدولة الخاص و دعم الاستثمار
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

في مجال التصرف في العقارات الفلاحية

- تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
- إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية
- تطوير الأنشطة المتعلقة بمحاصيل أملاك الدولة
- تطوير إنتاجية الأنشطة المتعلقة بالدراسات

في مجال ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها :

- ضبط الأملاك العمومية
- الترفيع في نسق جرد أملاك الدولة و تطهير السجلات العقارية
- توفير رصيد عقاري و تكوين احتياطي لدعم البنية الأساسية لجلب المستثمرين و دعم الاستثمار

- مراقبة التصرف في أملاك الدولة
- تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء
- الترفيع في القضايا المحكوم فيها لفائدة الدولة
- تطوير و تحسين آليات الرقابة و الرفع من نجاعتها
- تحسين جودة الاختبارات لفائدة الدولة و المؤسسات و المنشآت العمومية

بالتالي تم تقسيم مهمة وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية الى برامج و برامج فرعية حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة.

3.1 برامج القطاع و خارطة البرامج :

*برامج القطاع:

لتصور وتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأملاك الدولة العامة والخاصة والمتمثلة في المكاسب والحقوق المنقولة وغير المنقولة الراجعة بالملكية للدولة مع مراعاة جميع خصوصيات هذا القطاع ولتحقيق مهمة الوزارة تم تحديد ثلاثة برامج إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة كالتالي:

البرنامج عدد 1 : الاقتناء لفائدة لدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية
البرنامج عدد 2 : التصرف في العقارات الفلاحية
البرنامج عدد 3 : ضبط أملاك لدولة و حماية حقوقها
البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة

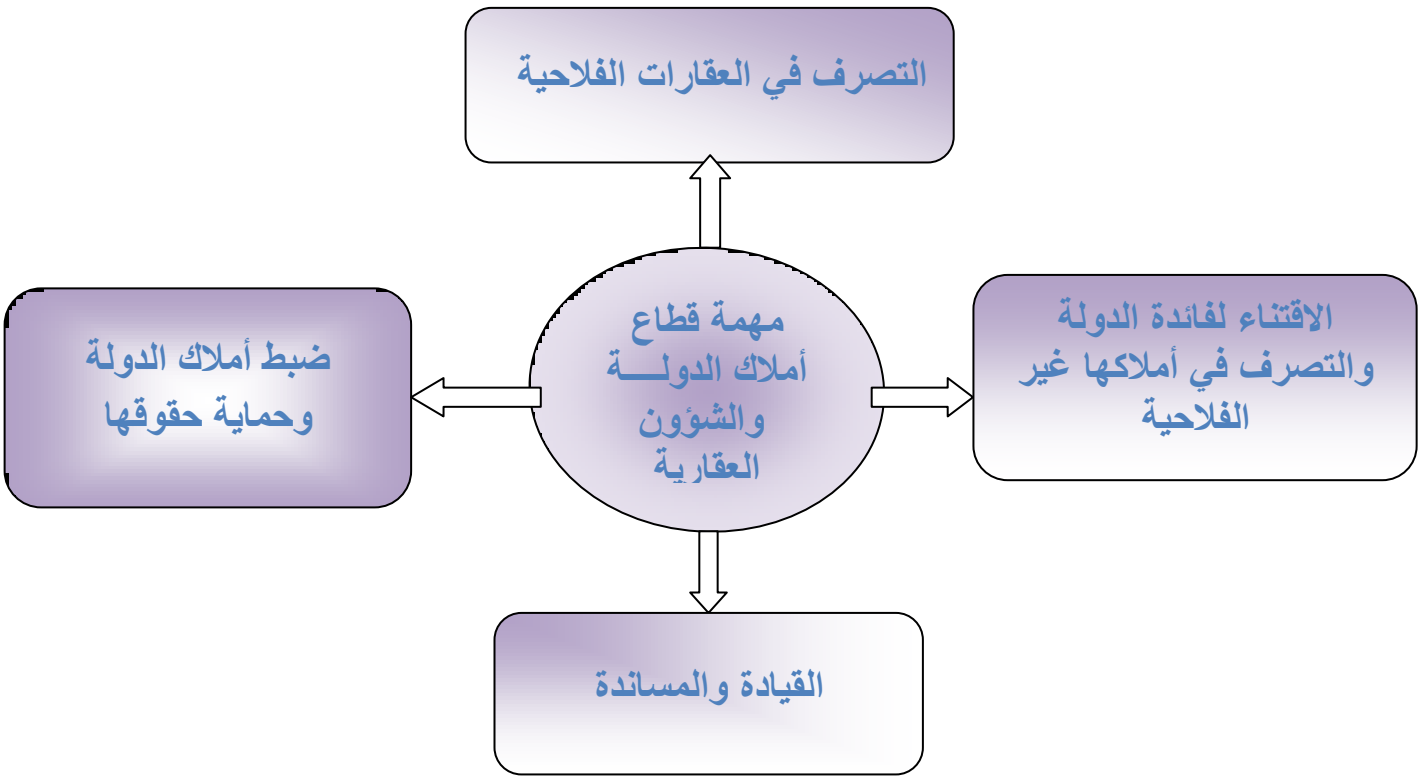

وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية

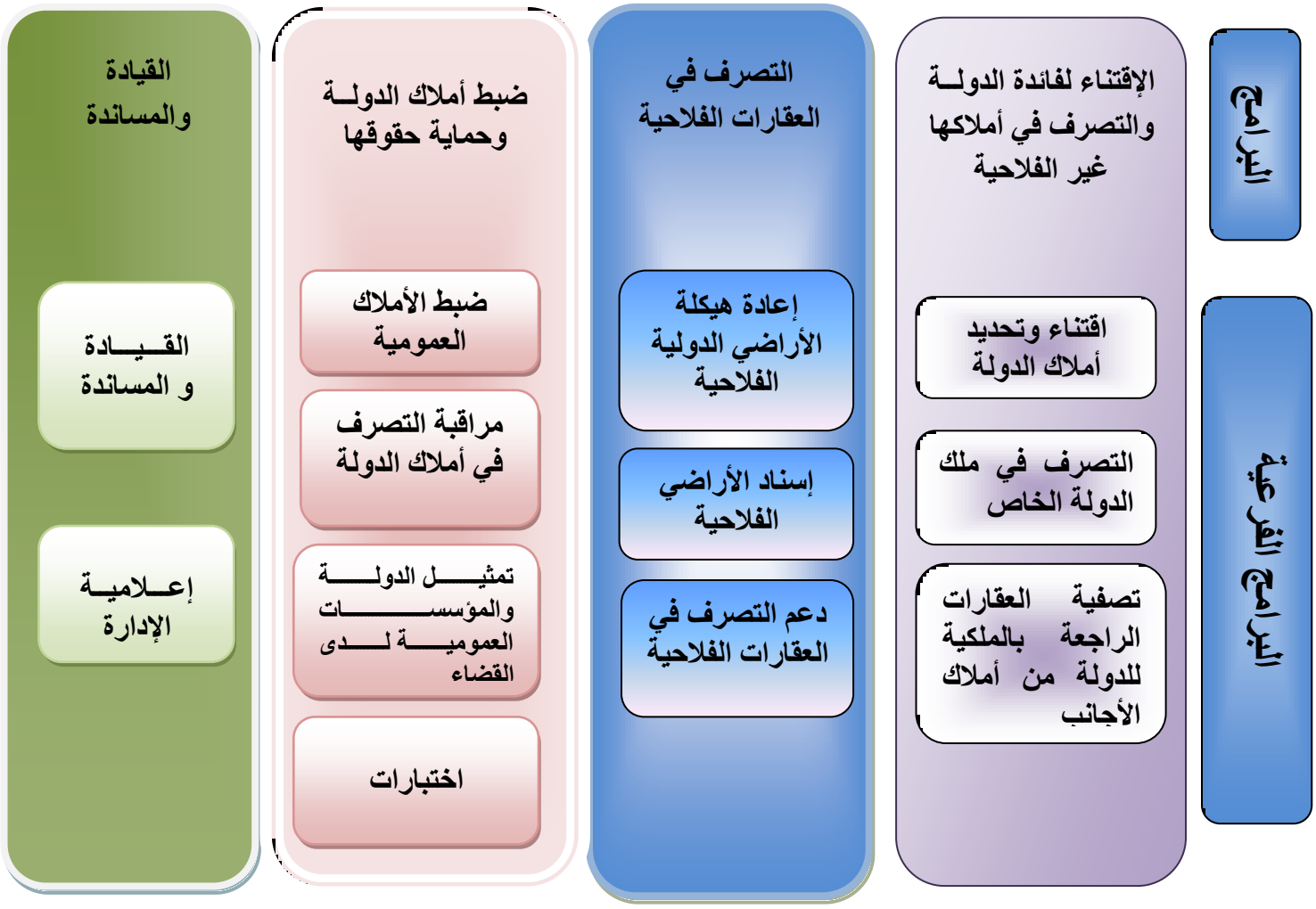

*خارطة البرامج:

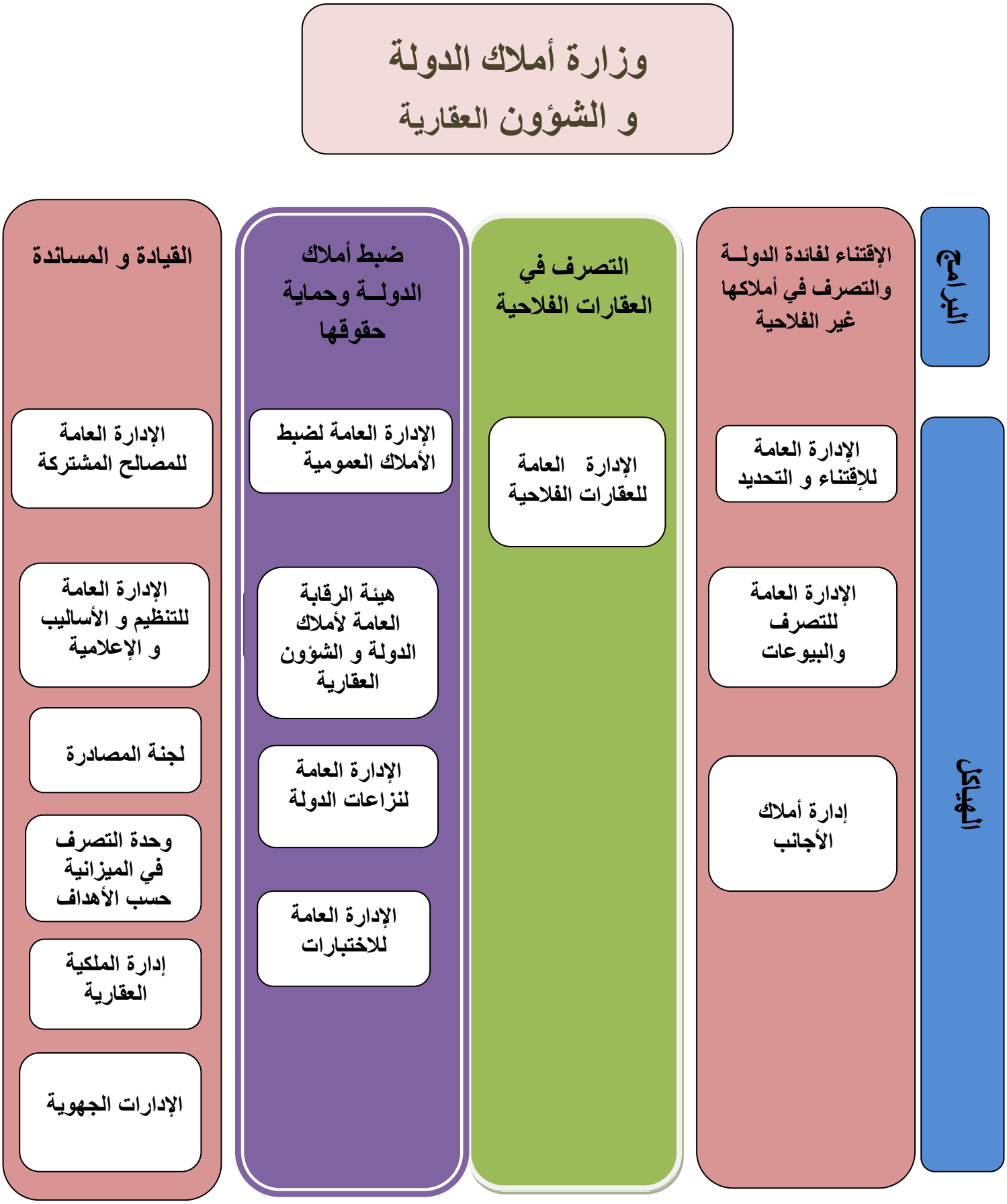

2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

عملا بمقتضيات:

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 42 بتاريخ 23 جوان 2012 المتعلق بالقدرة على الأداء للسياسات العمومية.
- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 15 بتاريخ 28 أفريل 2014 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2015.

2-1 تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2015

قدرت ميزانية وزارة أملاك الدولـة و الشؤون العقاريـة لسنة 2015 في حدود 61،609م د باعتبار صناديق الخزينة، أي بزيادة قدرها 8،470 م د تمثل نسبة 15،9% موزعة كالتالي :

- **نفقات التصرف** :

قدرت نفقات التصرف لسنة 2015 بـ 36،928م د مقابل 33,139 م د سنة 2014 أي بزيادة تقريبا بـ 11،43 %

- **نفقات التنمية** :

قدرت نفقات التنمية بـ 8.681 م د مقابل 4 م د سنة 2014. أي بزيادة قدرها 117 %.

- **صناديق الخزينة** :

قدرت نفقات صناديق الخزينة لسنة 2015 بـ 16 م د و هي نفس الإعتمادات خلال سنة 2014.

2-2 نفقات الوزارة على المدى المتوسط

بالنظر للظروف الإقتصادية الصعبة التي تمـــــر بها البـــلاد ارتـــأت الـــوزارة بالنسبة لسنتي 2016 و 2017 ما يلي:

- اعتماد نسبة تطور بـمعدل 7% بخصوص نفقات التصرف سنة 2016 (بمعدل 9% بعنوان نفقات التأجير و 5% بعنوان نفقات التسيير) و 8 % سنة2017 (بمعدل10% بعنوان نفقات التأجير و 6% بعنوان نفقات التسيير).

- إعتماد نسبة 5% بعنوان نفقات التنمية بعنوان سنتي 2016 و 2017 مع إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والاعتناء بالمشاريع الجديدة ذات الأولوية التي تكون ملفاتها و الدراسات الخاصة بها جاهزة.

جدول عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2015 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

(بحساب الألف دينار)

البرامج والبرامج الفرعية	إنجازات 2013	قانون المالية 2014	مقترحات 2015		تطورإعتمادات الدفع	
			إعتمادات التعهد	إعتمادات الدفع	المبلغ	النسبة (%)
البرنامج الفرعي 1-1:	-	-	-	2.342	-	-
البرنامج الفرعي 1-2:	-	-	-	1.791	-	-
البرنامج الفرعي 1-3:	-	-	-	449	-	-
مجموع برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية :	**-**	**-**	**-**	**4.582**	**-**	**-**
البرنامج الفرعي 2-1:	-	-	-		-	-
البرنامج الفرعي 2-2:	-	-	-		-	-
البرنامج الفرعي 2-3:	-	-	-		-	-
مجموع برنامج التصرف في العقارات الفلاحية :	**-**	**-**	**-**	**2.865**	**-**	**-**
البرنامج الفرعي 3-1:	-	-	-	5.414	-	-
البرنامج الفرعي 3-2	-	-	-	999	-	-
البرنامج الفرعي 3-3:	-	-	-	1.507	-	-
البرنامج الفرعي 3-4:	-	-	-	824	-	-
مجموع برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها :	**-**	**-**	**-**	**8.744**	**-**	**-**
البرنامج الفرعي 9-1:	-	-	-	28.087	-	-
البرنامج الفرعي 9-2:	-	-	-	1331	-	-
مجموع برنامج القيادة والمساندة :	**-**	**-**	**-**	**29.418**	**-**	**-**
المجمـــــوع العام للبرامج	**-**	**37.639**	**-**	**45.609**	**7.970**	**21**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

رسم بياني عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2015 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

(بحساب الألف دينار)

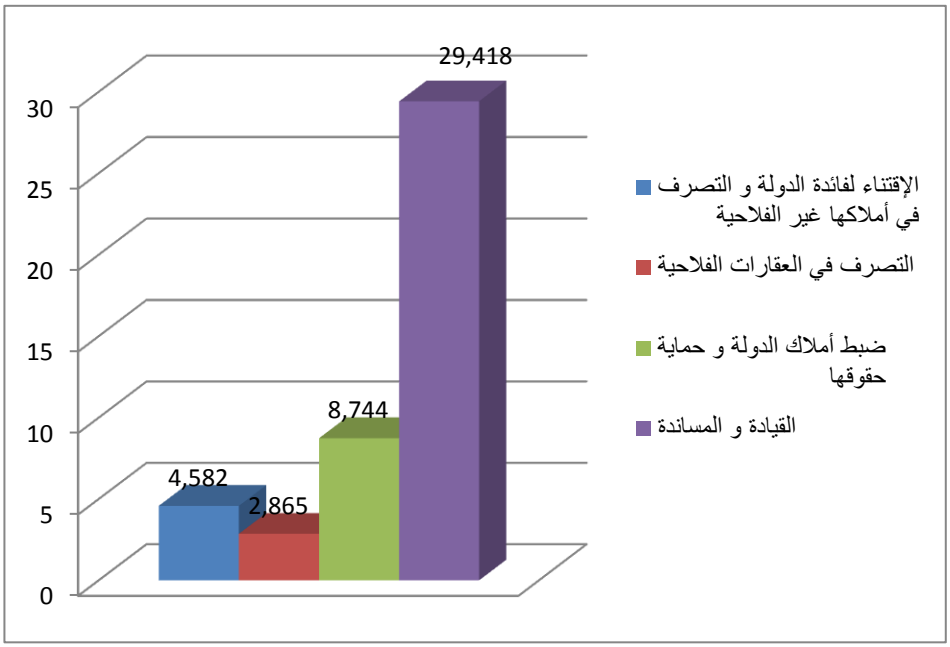

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2015 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

(بحساب الألف دينار)

البرامج / طبيعة النفقة	برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	برنامج القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرّف	3696	2083	7830	23319	36928
التأجير العمومي	3696	2083	7830	17903	31512
وسائل المصالح	-	-	-	4309	4309
التدخل العمومي	-	-	-	1107	1107
نفقات التنمية	886	782	914	6099	8681
الإستثمارات المباشرة	886	782	914	6099	8681
على الميزانية	886	782	914	6099	8681
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-
على الميزانية	-	-	-	-	-
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-
المجموع	**4582**	**2865**	**8744**	**29418**	**45609**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

رسم بياني عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2015 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(بحساب الألف دينار)

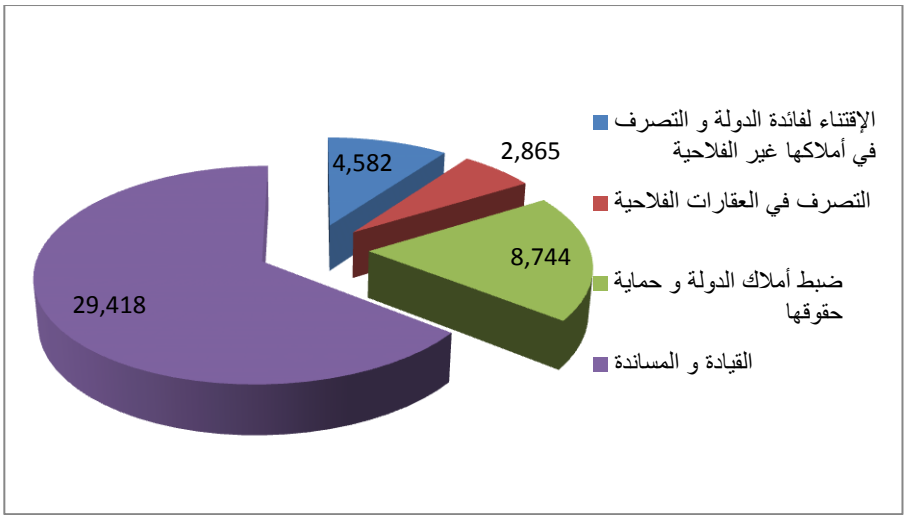

2.2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2015-2017) للوزارة:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2015-2017) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

(بحساب الألف دينار)

النفقات	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التصرف		**29.494**	**32.210**	**33.139**	36928	40.034	43.811
على موارد الميزانية	-						
التأجير العمومي	-	**25.553**	**28.306**	**29.225**	31512	34.348	37.783
وسائل المصالح		**3.868**	**3.769**	**3.781 (1)**	4309	4525	4.796
التدخل العمومي	-	**73**	**135**	**133**	1107	1.162	1.232
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-		
التأجير العمومي	-	-	-	-	-		
وسائل المصالح	-	-	-	-	-		
التدخل العمومي	-	-	-	-	-		
نفقات التنمية	-	**1.868**	**3.957**	**4.000**	8681	9.115	9571
على موارد الميزانية	-						
الاستثمارات المباشرة	-	**1.868**	**3.957**	**4.000**	8681	9.115	9.571
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل	-	-	-	-	-	-	-
التجهيز	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	**31.362**	**36.167**	**37.139**	**45609**	**49150**	**53.382**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

(1) دون اعتبار مشروع تهيئة القصور الرئاسية (تبعا لقانون المالية التكميلي)

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2015-2017) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(بحساب الألف دينار)

البرامج	إنجازات			قانون المالية 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية	-	-	-	-	4582	4959	5409
برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	-	-	-	-	2865	3091	3359
برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	-	-	-	-	8744	9495	10396
القيادة والمساندة	-	-	-	-	29418	31605	34218
المجموع	**-**	**31.362**	**36.167**	**37.139 (1)**	**45.609**	**49150**	**53.382**

* دون اعتبار صناديق الخزينة

(1) دون اعتبار تكلفة تهيئة مقر القصور الرئاسية تبعا لتنقيح قانون المالية لسنة 2014

المحـور الثانـــــي

تقديم البرامج

البرنامج عدد 1 :

الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية

• البرنامج عدد 1 : الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية

مسؤول البرنامج	الأهداف	المؤشرات
السيد جلال الدين قحة المدير العام للإقتناء والتحديد الميزانية إعتمادات الدفع بحساب الألف دينار المبلغ : 4.582 النسبة : نفقات التصرف:3.696 نفقات التنمية :886 صناديق الخزينة : ـــــ	الهدف 1- 1 تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية	* نسبة المساحة المسوّاة رضائيا * نسبة المساحة المسوّاة في إطار أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة
	الهدف 1- 2 المحافظة على ملك الدولة الخاص	* تحديد ملك الدولة الخاص * تسجيل ملك لدولة الخاص
	الهدف 1- 3 توظيف العقارات الدولية	* نسبة العقود المبرمة من ملفات العقارات المعروضة على اللجنة الاستشارية والتي حظيت بالموافقة أو التي تم الترخيص في التفويت فيها بموجب أوامر منذ سنة 2011 * نسبة العقارات المخصصة من الملفات الواردة * نسبة العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ من العقارات المطلوبة للكراء * تحديد وتقسيم العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة و المقسمة * متابعة الإستخلاصات
	الهدف 1 - 4 تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب	* نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت

1/ تقـــديـــم البـــرنـــامج

*** خارطة البرنامج:**

الهياكل المتدخلة في برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية

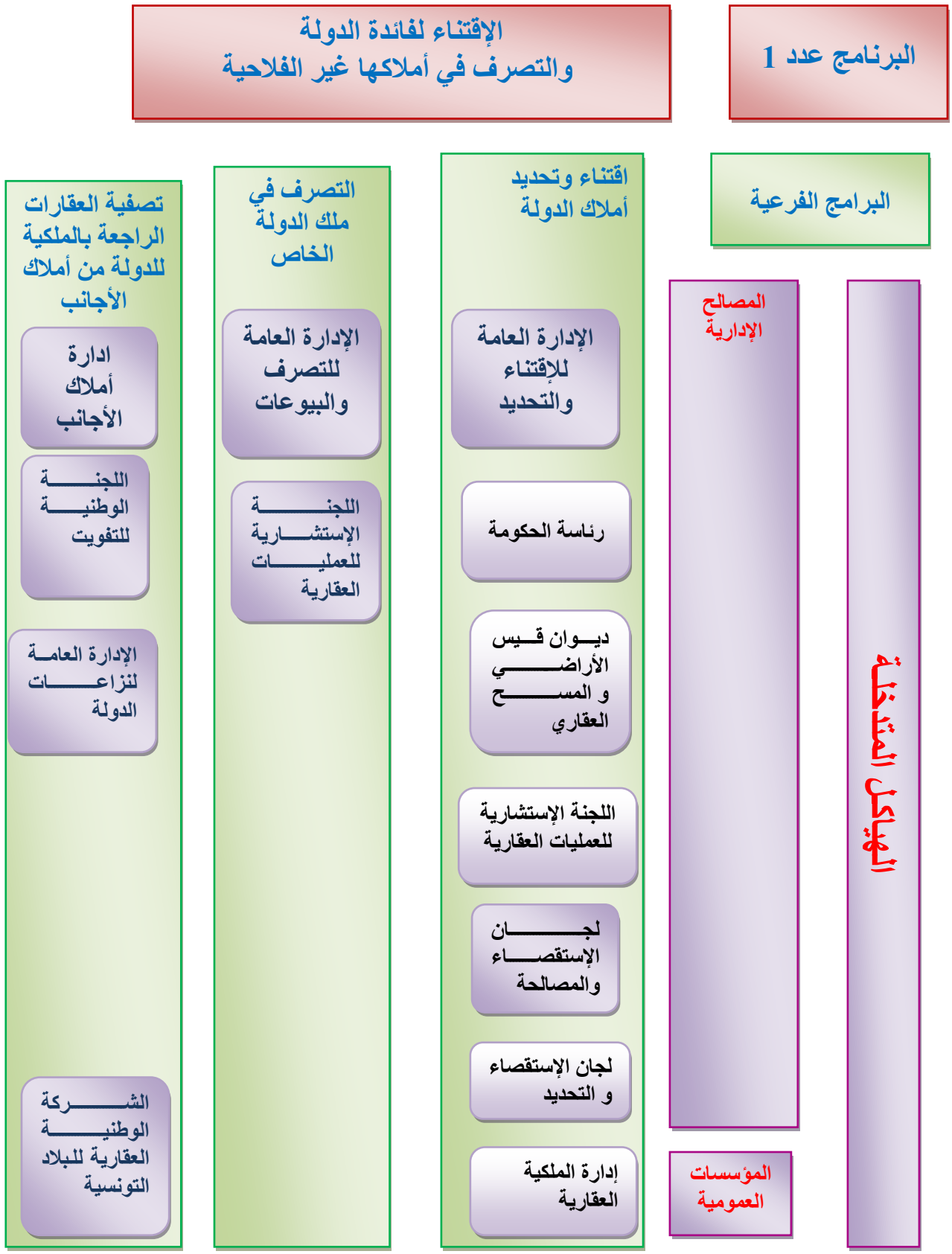

*تقديم إستراتيجية البرنامج:

توكل لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية مهمة تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص و التفويت فيها ،شـــراء وانتـــزاع العقـــارات لفائدة الدولة، و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها و بالتعاون مع الوزارات المعنية ،كراء العقارات الدولية لفائدة الغير، مراقبة كراء العقـــارات لفائـــدة الدولـة و المؤسســـات العمومية ذات الصبغة الإدارية بالتعاون مع الوزارات المعنية و تصفية المخلفات الشاغرة.

و ترتكز خطة الوزارة في مجال الاقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية على المحاور الإستراتيجية الكبرى التالية :

- اقتناء و تحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري
- التصرف في ملك الدولة الخاص وجعله في خدمة الاستثمار
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

*أنشطة البرنامج:

يتضمن برنامج الاقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية ثلاثة برامج فرعية تعمل جميعهاعلى تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. و تتمثل البرامج الفرعية في الآتي:

- **البرنامج الفرعي 1**:اقتناء وتحديد أملاك الدولة (الإدارة العامة للاقتناء والتحديد)
- **البرنامج الفرعي 2**:التصرف في ملك الدولة الخاص (الإدارة العامة للتصرف والبيوعات)
- **البرنامج الفرعي 3**:تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب (إدارة أملاك الأجانب)

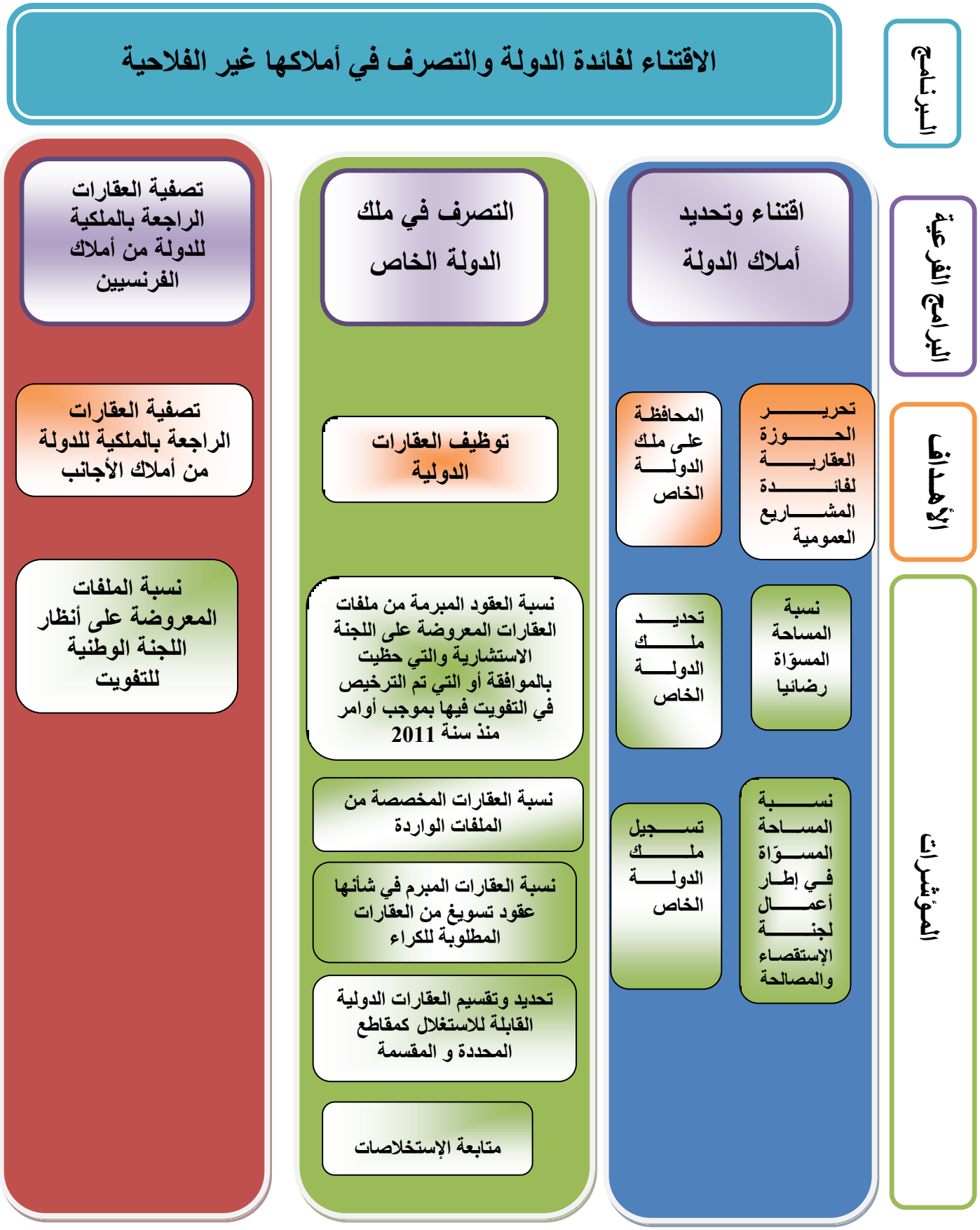
البرنامج
الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
البرامج الفرعية
اقتناء وتحديد أملاك الدولة
التصرف في ملك الدولة الخاص
تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الفرنسيين
الأهداف
تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
المحافظة على ملك الدولة الخاص
توظيف العقارات الدولية
تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
المؤشرات
نسبة المساحة المسوّاة رضائيا
تحديد ملك الدولة الخاص
نسبة العقود المبرمة من ملفات العقارات المعروضة على اللجنة الاستشارية والتي حظيت بالموافقة أو التي تم الترخيص في التفويت فيها بموجب أوامر منذ سنة 2011
نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت
نسبة المساحة المسوّاة في إطار أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة
تسجيل ملك الدولة الخاص
نسبة العقارات المخصصة من الملفات الواردة
نسبة العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ من العقارات المطلوبة للكراء
تحديد وتقسيم العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة و المقسمة
متابعة الإستخلاصات

أنشطة البرنامج الفرعي الأول : اقتناء وتحديد أملاك الدولة

- القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية.
- برمجة ومتابعة التسجيل العقاري للعقارات الدولية غير الفلاحية.
- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية.
- شراء العقارات بالمراضاة لفائدة الدولة.
- متابعة شراء العقارات بالمراضاة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- القيام بإجراءات المعاوضة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل.
- متابعة قبول الوصايا والهبات لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- تصفية المخلفات الشاغرة والمخلفات التي لا وارث لها.
- تصفية أملاك الجمعيات التي ترجع مخلفاتها للدولة.
- ممارسة حق الأولوية للدولة في العمليات العقارية التي ينجر عنها نقل الملكية والتي تتوقف على ترخيص إداري.
- متابعة تحيين الرسوم العقارية غير الفلاحية التي تكون الدولة طرفا فيها.
- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة.
- متابعة تحديد ملك الدولة العام بكافة أصنافه بالاشتراك مع الإدارات المعنية.

أ نشطة البرنامج الفرعي الثاني : التصرف في ملك الدولة الخاص

- التفويت في إطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة.
- التفويت لإنجاز المشاريع الجديدة.
- التخصيص لفائدة المصالح العمومية
- كراء العقارات الدولية.
- تحديد وتقسيم العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع.

أنشطةالبرنامج الفرعي الثالث : تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

- تنفيذ سياسة الدولة المتعلّقة بأملاك الأجانب والقيام بالدراسات وإعداد وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصّة بالتعاون مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT).
- السهر على حسن تنفيذها من قبل جميع الأطراف ومتابعة الأوضاع العقارية لهاته الأملاك والعمل على تصفيتها ببيعها لمتسوغَيها أو الحائزين لها عن حسن نيّة.
- إعداد التراخيص الإدارية الخاصِة بأملاك الأجانب.
- إعداد جلسات لجنتي التراخيص والتفويت في أملاك الأجانب مع تولّي كتابة هاتين اللجنتين ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها.
- القيام دوريّا بإحصاء أملاك الأجانب وبالمعاينات والأبحاث العقارية والإشراف على تصرّف الوكلاء العقاريين في أملاك الأجانب ومراقبتهم وإعداد التراخيص لهم وقرارات سحبها.
- إسناد التصرّف للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أملاك الأجانب المبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956 أو إلغاء إسناد تصرفها والموافقة على ربط علاقة كرائية معها في محل سكنى أو محل تجاري أو مهني على ملك أجانب أو مشترك الملكية والموافقة على البيع بالمزاد العلني لعقار راجع بالملكية للدولة بالمصادقة على عملية التبتيت.
- الموافقة على التسويغ بالمزاد العلني لعقار مشترك الملكية (بين الدولة والغير) أو على ملك أجانب وفي تصرف الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والمصادقة على عملية التبتيت.
- إحالة ملكية بعض العقارات للدولة تطبيقا لمقتضيات الفصل 14 من الاتفاقية العامة التونسية الفرنسية كلّما توفّرت الشروط القانونية لذلك بخصوص العقار والتراجع في تطبيق الفصل 14 المذكور على العقارات التي ثبت وجود عمليّات بيع بشأنها قبل تاريخ إحالة ملكيتها للدولة.
- متابعة ملفات قسمة العقارات المشتركة الملكية مع أجانب أو تونسيين بالتنسيق بين نـــزاعـــات الـــدولة و الـشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

2/ أهــداف ومــؤشــرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج 1 "الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية" وفقا للمحاور الإستراتيجية و أولويات البرنامج المقسمة حسب البرامج الفرعية في :

1- تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
2- المحافظة على ملك الدولة الخاص
3- توظيف العقارات الدولية
4- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

البرنامج الفرعي الأول : اقتناء وتحديد أملاك الدولة

الهدف الأول : تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

مؤشرات الهدف الأول

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قيس وهما :

- نسبة المساحة المسوّاة رضائيا
- نسبة المساحة المسوّاة في إطار أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة

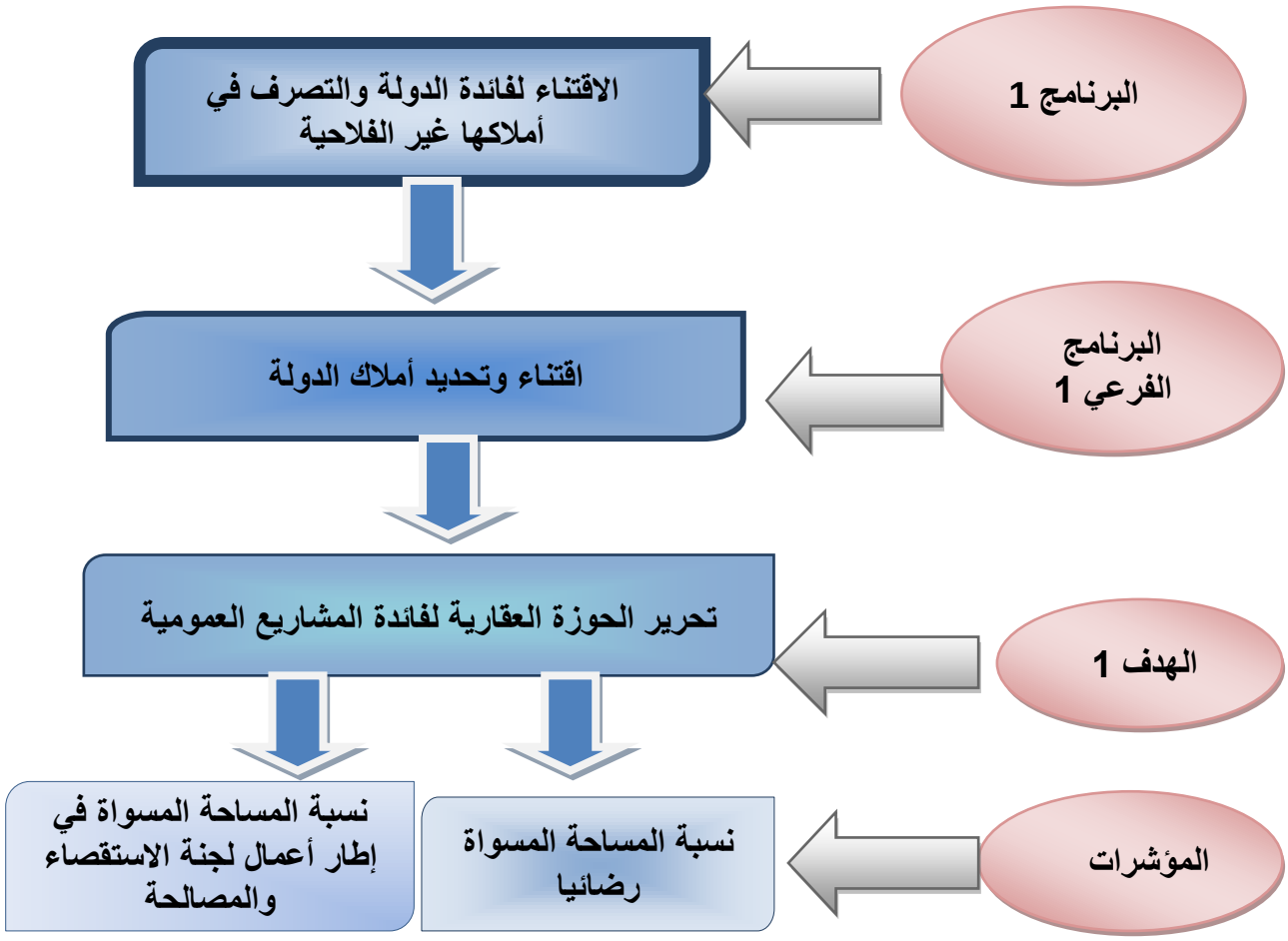

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1 – 1 – 1 –1
	تسمية المؤشر:	نسبة المساحة المسوّاة رضائيّا
	تاريخ تحيين المؤشر:	2015/12/31
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية.
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إقتناء وتحديد أملاك الدولة.
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية.
4.	تعريف المؤشر:	المساحة المساواة رضائيا وهي المساحات التي أعدّت في شأنها عقود إدارية تمّ إمضاؤها من طرف المستحقين.
5.	نوع المؤشر:	مؤشر منتوج.
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية.
7.	التفريعات:	- لجان الاستقصاء والمصالحة بمختلف الولايات - الإدارات الجهوية التابعة للوزارة - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة - الإدارات الجهوية للملكية العقارية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	<u>المساحة المساواة رضائيا (المبرمجة سنويا)</u> مساحة الطلبات الواردة من مختلف الوزارات
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية.
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- مساحة العقارات المزمع شراؤها لفائدة المشاريع العمومية والتي ورد بخصوصها طلب اقتناء بالمراضاة من طرف الوزارات صاحبة المشاريع. - المساحة التي تم تسويتها رضائيا.
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	مجموعة الطلبات الواردة من مختلف الوزارات بخصوص الاقتناء بالمراضاة.
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الملفات الفنية المحالة من طرف مختلف الوزارات والمتعلقة بطلب اقتناء عقارات بالمراضاة لفائدة انجاز مشاريع عمومية.
6.	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة.
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	تسوية الوضعيات العقارية للطلبات الواردة خلال السنة.
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة هاجر خشروم رئيسة مصلحة الشراءات و ممارسة حق الأولوية لفائدة الدولة

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة المساحة المسوّاة رضائيّا	نسبة مائوية	31	57	63	75	70	75	75

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

عرفت نسبة التسوية بالمراضاة للمساحات المعنية بالاقتناء لفائدة الدولة تطورا وارتفاعا خلال السنوات الأخيرة 2011 و2012 و2013 مثلما هو مبين بالجدول المتعلق بمؤشر المساحات المسواة رضائيا خلال تلك السنوات، مع الإشارة إلى أن ضعف نسبة التسوية رضائيا بالنسبة لسنة 2011 يرجع خاصة للظروف التي مرت بها البلاد آنذاك.

وقد شهدت سنتا 2012 و2013 نسق تصاعدي لعمليات التسوية رضائيا ويرجع ذلك إلى عدة معطيات منها وعي المواطن بضرورة تسهيل إنجاز المشاريع العمومية مما جعله يتعامل بمرونة مع الإدارة من حيث التفاهم معها لتسوية وضعيته العقارية اللازمة لتلك المشاريع، هذا مع تبسيط إجراءات التسوية الرضائية حيث يتم إبرام العقد بمجرد قبول المواطن للقيمة الشرائية المقدرة من طرف خبير أملاك الدولة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر

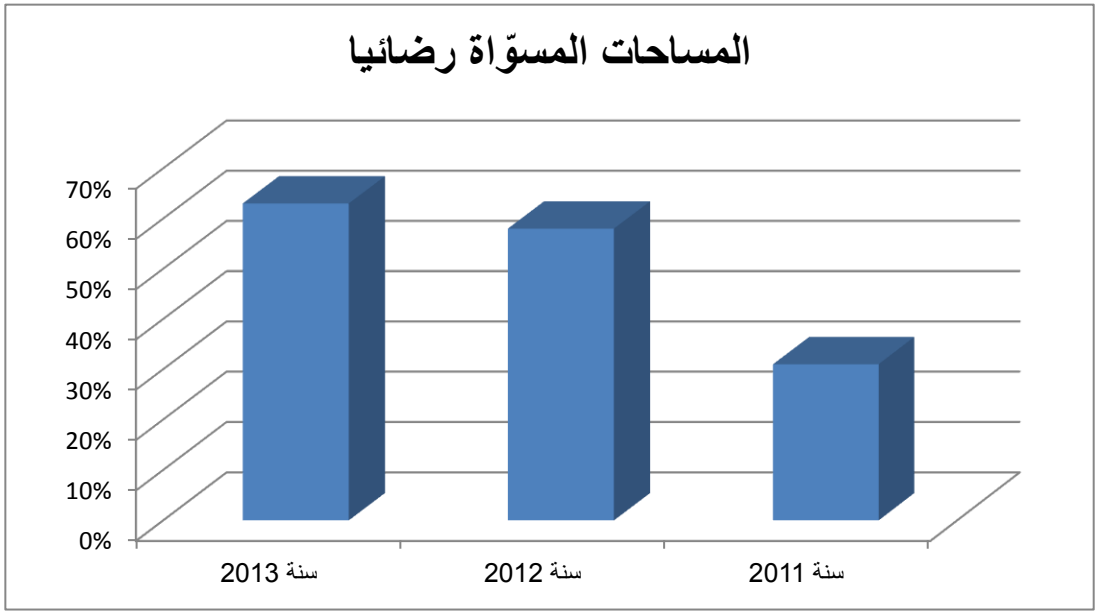

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- شراء العقارات بالمراضاة لفائدة الدولة.
- متابعة شراء العقارات بالمراضاة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- القيام بإجراءات المعاوضة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل.
- متابعة قبول الوصايا والهبات لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تأثر نتيجة المؤشر بجملة من العوامل أهمها:

- نقص في الموارد البشرية : ذلك أن الإدارة تشكو أصلا من نقص في هذه الموارد خاصة بعد أن غادرها ما يفوق عن 40 موظفا من إطارات وأعوان بمختلف حالات المغادرة وحالات الانقطاع النهائي عن الوظيفة (التقاعد، الإلحاق، الإحالة على عدم المباشرة) وعلى إثر عدم تغطية الشغورات الحاصلة افتقرت الإدارة للعديد من الإطارات والأعوان وقد تزامن ذلك مع تزايد مستمر وبنسبة تصاعدية لحجم العمل نظرا لكثرة المشاريع المتعددة والمتأكدة وخاصة منها تلك المرتبطة باستثمارات خارجية.
- نقص في الموارد المادية واللوجستية
- عدم ربط الإدارة بالمنظومة الإعلامية لإدارة الملكية العقارية.

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1 – 1 –1 – 2
	تسمية المؤشر:	نسـبة المسـاحة المسـواة فـي إطـار أعمـال لجنـة الإستقصاء و المصالحة
	تاريخ تحيين المؤشر:	31 أكتوبر 2015
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	إقتناء وتحديد أملاك الدولة.
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية.
4.	تعريف المؤشر:	مساحة العقارات المسوّاة في إطار أعمال لجنة الاستقصاء والمصالحة وذلك بإبرام عقود بالنسبة للوضعيات التي توصلت اللجنة إلى إبرام صلح بخصوصها مع المستحقين وباستصدار أوامر انتزاع بالنسبة للعقارات التي فشلت مساعي الصلح في شانها.
5.	نوع المؤشر:	مؤشر منتوج.
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية.
7.	التفريعات:	- لجان الإستقصاء والمصالحة بمختلف الولايات الإدارات الجهوية التابعة للوزارة - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة - الإدارات الجهوية للملكية العقارية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	المساحة المسواة المساحة المضمنة بتقارير لجان الاستقصاء والمصالحة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية.
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المساحة التي تم تسويتها في إطار أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة.
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	اعتماد البيانات والمعطيات الفنية والمادية المتعلقة بالعقارات المزمع اقتناها لفائدة المشاريع العمومية والمضمنة بالتقارير الإختتامية للجان الإستقصاء والمصالحة.

5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	التقارير الإختتامية للجان الإستقصاء والمصالحة.
6.	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة.
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	تسوية الوضعيات العقارية للمساحات الواردة بالتقارير الإختتامية للجان الإستقصاء.
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد كمال عبيد كاهية مدير الإدارة الفرعية للأبحاث العقارية و التسجيل

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة المساحة المسوّاة في إطار أعمال لجنة الاستقصاء و المصالحة	نسبة مائوية	5	35	14	30	25	25	25

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

نلاحظ من خلال قراءتنا لنتائج المؤشر عدم إستقرار واضح في نسبة التسوية المتعلقة بتحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية الصادر في شأنها تقارير إختتامية نهائية من لجان الإستقصاء والمصالحة وذلك بإبرام عقود إدارية بخصوص الوضعيات التي توصلت اللجنة إلى صلح في شأنها أو باستصدار أوامر إنتزاع بالنسبة للوضعيات التي فشلت مساعي الصلح في شأنها، حيث نجد أنه سنة 2011 لم تتعد نسبة التسوية 5 % لترتفع سنة 2012 إلى قرابة 35% ولتعاود الإنخفاض سنة 2013 إلى 14 %، ولعل ذلك يرجع أساسا إلى الطبيعة الخاصة لهذا المؤشر وإلى الصعوبات التي يتخللها مسار العملية العقارية وإلى طول الإجراءات وتشعبها إضافة إلى تعدّد الهياكل المتداخلة في العملية العقارية وارتباطها بها.

وفي سنة 2011 ورغم أن الإدارة عموما تعتبر في حالة توقف شبه كامل فقد أمكن للإدارة حسب ما هو مبين بالجدول إلى تسوية 5 % من مجموع المساحات الصادر في شأنها تقارير إختتامية، ولعل هذا يعكس بوضوح خصوصية هذا المؤشر مثلما تمّت الإشارة إليه سلفا حيث أن عملية التصفية العقارية لا تخضع لمبدإ التسوية وإنّما هي عملية معقدة في الزمن ولم تكن نسبة التسوية التي تمّ التوصل إليها في السنة المعنيّة سوى تتويج لعمليّات سابقة في السنة التي قبلها.

أمّا فيما يتعلق بالتطور الملحوظ الذي شهدته سنة 2012 فإضافة إلى عودة لجان الإستقصاء والمصالحة في مختلف الجهات باستثناء ولاية القصرين إلى سالف نشاطها فإن الإدارة إستصدرت أمري إنتزاع متضمّنين لمساحات هامّة يتعلقان بالطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم قسط ولاية باجة وجندوبة، وهو ما أثر إيجابا في نسبة التسوية وأسهم في ارتفاع مساحة العقارات المسواة.

أمّا فيما يتعلق بالتراجع الملحوظ في نسبة المؤشر لسنة 2013 تبعا لانخفاض نسبة التسوية فإن ذلك لا يعكس بوضوح نشاط الإدارة وحجم العمل المنوط بعهدتها والجهد المبذول رغم ما تعانيه من نقص على جميع المستويات.

هذا ويمكن الإشارة إلى أنه من ضمن العوامل التي تؤثر سلبا في عمل الإدارة وبالتالي في عملية التسوية العقارية هي كثرة الهياكل المتداخلة وما يتولى عنه من التأخير في التصفية النهائية للعمليات العقارية، فنذكر على سبيل المثال أن الإدارة وبحسب طبيعة المؤشر الذي تمّ تحديده يكون منطلق إلتزامها وبداية مسؤوليتها في التسوية حصولها على التقرير الإختتامي للجنة الإستقصاء والمصالحة، في حين أن الأمر عمليا على خلاف ذلك إذ لا يمكن للإدارة الإنطلاق في تجسيم ما ورد بالتقرير سواء بإبرام عقود صلحية أو إستصدار أوامر إنتزاع إلا بعد إعداد أمثلة التجزئة النهائية والأمثلة النهائية التي تأذن اللجنة بإعدادها من طرف الوزارة صاحبة المشروع وهي عملية في تطوّر وقد تتسبب في عدم أوامر إنتزاع في الآجال المناسبة والمعقولة.

يتوقع تحسن في نسبة التسوية خلال سنوات 2015 – 2016- 2017 ذلك أن الإدارة قامت بإعداد العديد من مشاريع أوامر إنتزاع منها ما هو بصدد التأشير ومنها ما هو معروض على رئاسة الحكومة لإجراء ما يتعيّن بخصوصها، بالإضافة إلى سعي الوزارات المعنيّة لإعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشاريع العمومية.

.3	**رسم بياني لتطور المؤشر**

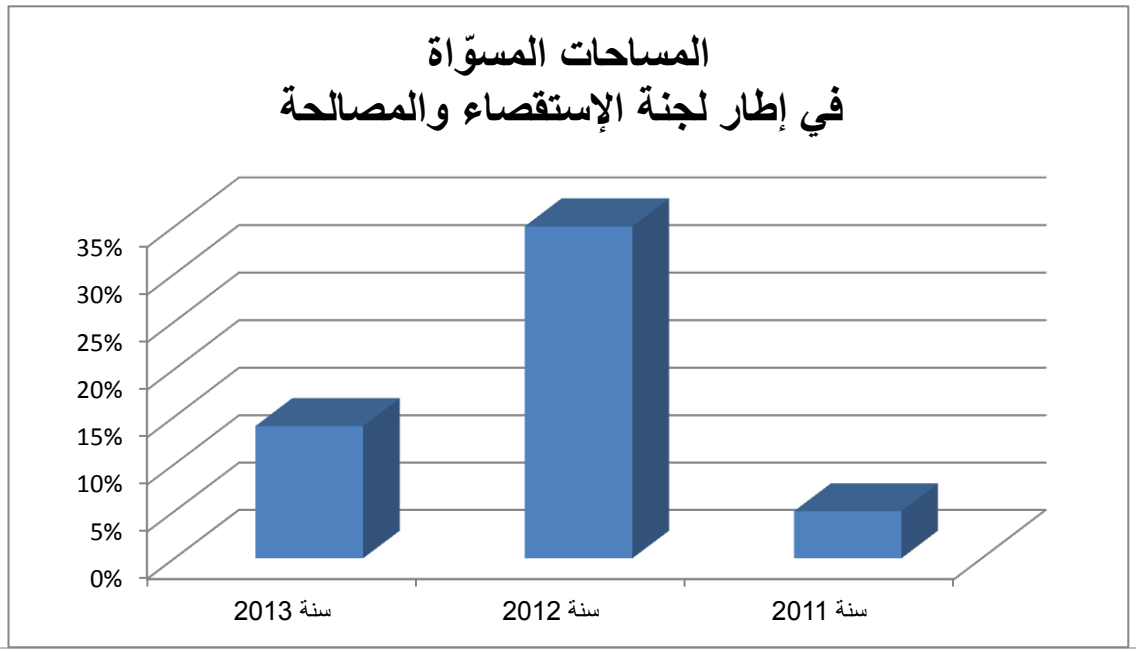

.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية.
- التسريع في أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة وذلك بالرفع من عدد جلساتها والنظر مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية لتخصيص قاض متفرّغ لعمل اللجنة.
- التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الآجال اللازمة للتسوية من ذلك مثلا ضرورة الإسراع في إعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشروع واللازمة لإستصدار أوامر الإنتزاع.

.5	**تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

* تتمثل خصوصية هذا المؤشر في أنه أنه لا يعكس نشاط الإدارة ولا يعطي صورة واضحة وجلية عن مهامها والمجهودات التي تبذلها في إطار تحرير الحوزة العقارية لمختلف المشاريع العمومية حيث أن الإدارة تمكنت رغم ما تمّ تسجيله من تراجع كبير في نسبة المؤشر إلى إستصدار 10 أوامر إنتزاع وإبرام العديد من العقود بما يتجاوز بكثير عدد أوامر الإنتزاع الصادرة في سنة 2012 فرغم الفارق الكبير في عدد الأوامر الصادرة في سنة 2012 وسنة 2013 فـــإن المساحة المسوّاة جاءت أقل باعتبار أن المشاريع الصادر في شأنها أوامر إنتزاع تتضمّن مساحات قليلة وغير شاسعة على عكس الأوامر الصادرة في سنة 2012 (الطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم).
* نقص في الموارد البشرية : ذلك أن الإدارة تشكو أصلا من نقص في هذه الموارد خاصة بعد أن غادرها ما يفوق عن 40 موظفا من إطارات وأعوان بمختلف حالات المغادرة وحالات الانقطاع النهائي عن الوظيفة (التقاعد، الإلحاق، الإحالة على عدم المباشرة) وعلى إثر عدم تغطية الشغورات الحاصلة افتقرت الإدارة للعديد من الإطارات والأعوان وقد تزامن ذلك مع تزايد مستمر وبنسبة تصاعدية لحجم العمل نظرا لكثرة المشاريع المتعددة والمتأكدة وخاصة منها تلك المرتبطة باستثمارات خارجية.
* نقص في الموارد المادية واللوجستية
* عدم تأمين وسائل العمل الضرورية: المجلات القانونية، نشريات محكمة التعقيب، عدم ربط الإدارة بالمنظومة الإعلامية لإدارة الملكية العقارية.
* ضرورة مراجعة قانون الإنتزاع تبعا لما أفرزه التطبيق من عدة نقائص أسهمت بدرجة كبيرة في تعطيل التصفية العقارية للعقارات المنتزعة و التحوز بها.

الهدف الثاني : المحافظة على ملك الدولة الخاص

مؤشرات الهدف الثاني

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قيس وهما :

- تحديد ملك الدولة الخاص
- تسجيل ملك الدولة الخاص

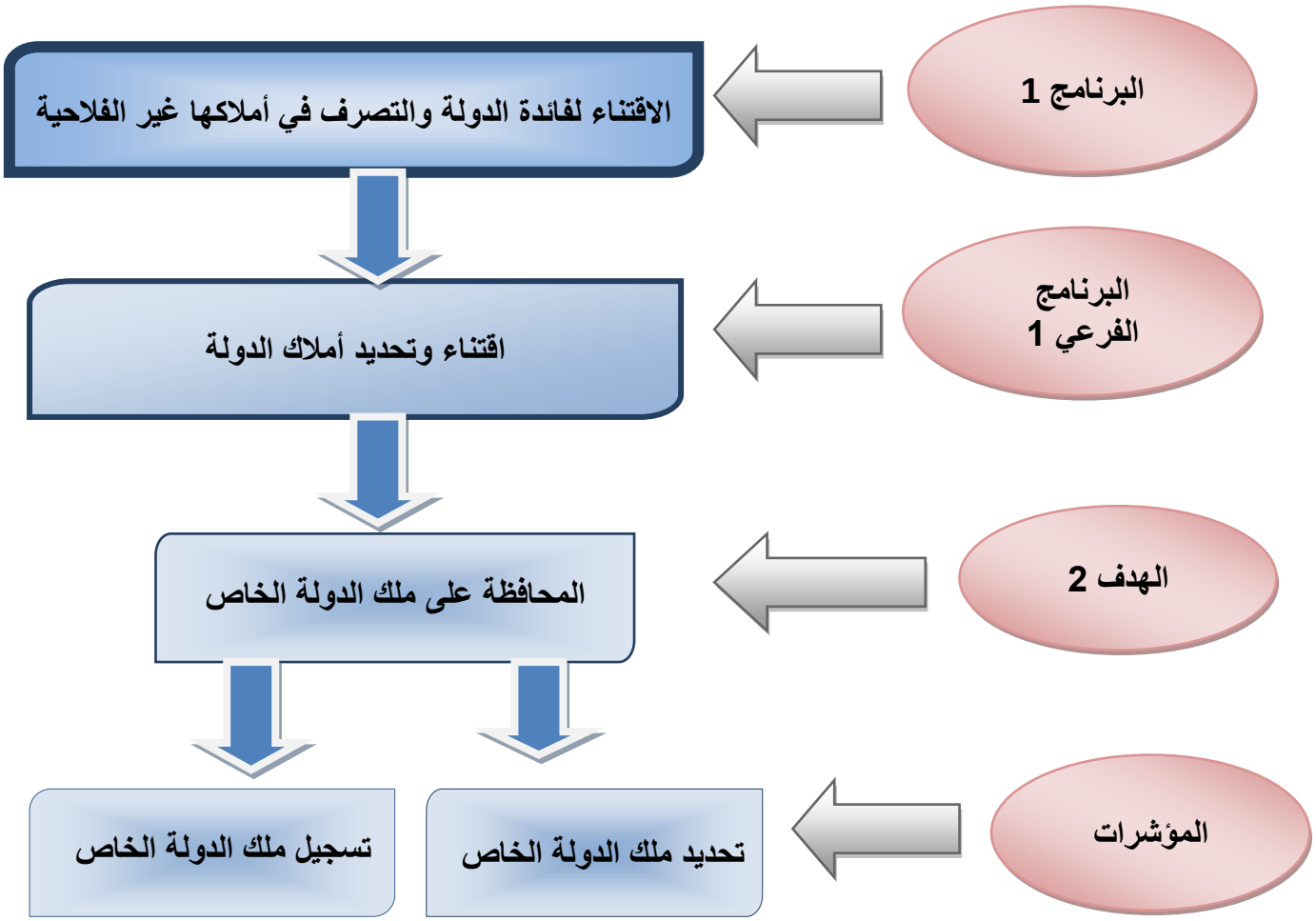

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1 - 2 –1 –1
	تسمية المؤشر:	تحديد ملك الدولة الخاص
	تاريخ تحيين المؤشر:	31 أكتوبر 2015

I الخصائص العامة للمؤشر

.1	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	الإقتناء لفائدة الدولة والتصرّف في أملاكها غير الفلاحية.
.2	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إقتناء وتحديد أملاك الدولة.
.3	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	المحافظة على ملك الدولة الخاص.
.4	تعريف المؤشر:	متابعة نسق عمليات المصادقة بأمر على العقارات التي يتم تحديدها من قبل لجان الاستقصاء و تحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
.5	نوع المؤشر:	نتائج.
.6	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية.
.7	التفريعات:	-لجان الإستقصاء و تحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص -الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية. -ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري -مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة -الإدارات الجهوية للملكية العقارية

II التفاصيل الفنية للمؤشر

.1	طريقة احتساب المؤشر:	- عدد الملفات التي تم استصدار أوامر مصادقة بشأنها. - عدد الملفات التي استوفى ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري إجراءات تحديدها.
.2	وحدة المؤشر:	نسبة ماؤية
.3	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الملفات التي تم استصدار أوامر مصادقة بشأنها. - عدد الملفات التي استوفى ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري إجراءات تحديدها.
.4	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	ضبط أوامر المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية خلال السنة . ضبط الملفات التي تسلمت لجان الإستقصا و التحديد أمثلة التحديد في شأنها من ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري.
.5	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-أوامر المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي -تقارير النشاط السنوي للإدارة العامة للإقتناء والتحديد.
.6	تاريخ توفر المؤشر:	بداية السنة الموالية لآخر سنة منجزة.
.7	القيمة المستهدفة للمؤشر:	إستصدار أوامر مصادقة في جميع العقارات المفصولة ملفاتها لفائدة ملك الدولة الخاص من قبل لجـــان الاستقصاء و التحديد.
.8	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السـيد نجـم الـدين نـوار مديـــر تحـــديد أمـــلاك الدولـــة و الأبحاث العقارية و الدراسات

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
تحديد ملك الدولة الخاص	نسبة ماوية	48,88	22,73	55	43	60	65	70

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

يعتبر المشروع المتعلق بتحديد ملك الدولة الخاص من المشاريع المتواصلة التي انطلقت منذ سنة 1991 تاريخ إحداث أولى لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص والذي تمّ إقراره في نطاق التوجهات العامة الهادفة إلى تنمية الرصيد العقاري الراجع للدولة وحمايته باعتباره ثروة وطنية تساهم في مجهود التنمية.

هذا ولئن شهدت سنة 2011 المصادقة على تحديد مساحة تجاوزت 3000 هكتارا لفائدة ملك الدولة الخاص فإن ذلك مردّه إلى تحديد مساحات هامّة نسبيا بولايات القصرين (1189 هك) والكاف (1511 هك) وصفاقس (991 هك) تتمثل معظمها في أراضي فلاحية شاسعة أو ذات صبغة جبلية ومراعي أو ذات صبغة مقطعية وهي متأتية من رصيد عقاري تولت لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص تحديده لفائدة ملك الدولة الخاص قبل إندلاع ثورة 14 جانفي 2011.

ويلاحظ تراجع الرصيد العقاري المصادق على تحديده خلا سنة 2012 حيث لم يتجاوز 65 عقارا ثم شهد إرتفاعا نسبيا خلال سنة 2013 ليستقرّ في حدود 103 عقارا، ويفسر هذا التراجع بعدّة أسباب مبينة في العنوان المتعلق بنقائص المؤشر.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

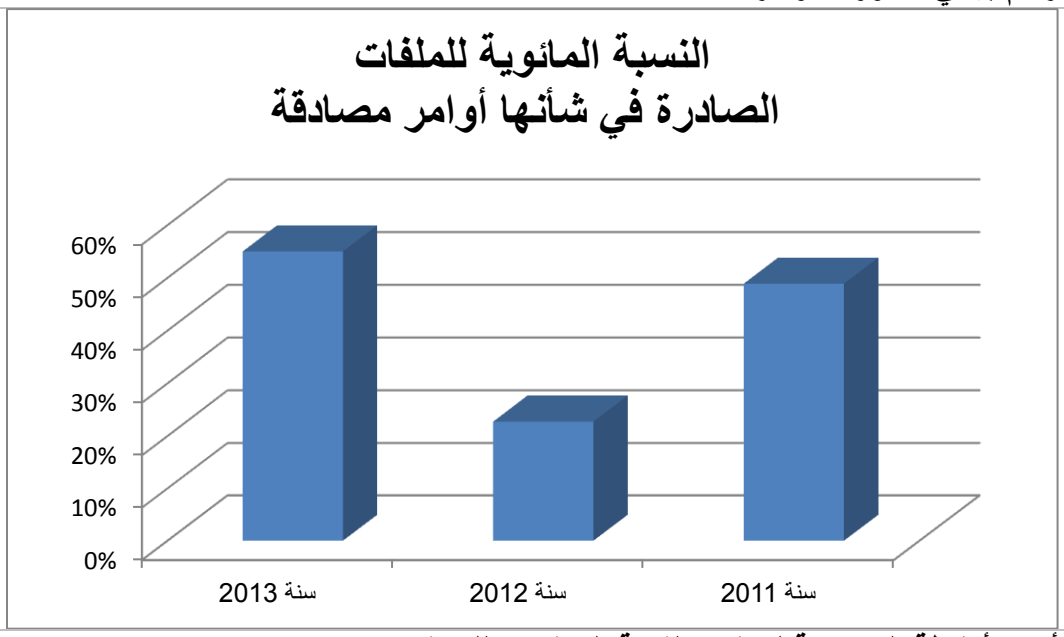

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

- القيام بإجراءات الإستقصاء والتحديد لجميع العقارات المحتمل رجوعها للدولة وحمايتها من الإعتداءات
- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة.
- متابعة تحديد ملك الدولة العام بكافة أصنافه بالاشتراك مع الإدارات المعنية.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

*تقلص الرصيد العقاري من الأراضي القابلة للتحديد بفعل تقدم لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص في أعمالها.

*إقرار عدم تفرّغ السّادة القضاة رؤساء الجان لأعمال التحديد إلا يومين في الشهر بداية من السنة القضائية 2011-2012 وذلك حسب مكتوب السيد وزير العدل عدد 1137 المؤرخ في 13 أكتوبر 2011 وذلك بعد أن كان تفرغهم لعمل اللجان يمتدّ لكامل الوقت.

*صعوبة إجراء التوجّهات الميدانية للعقارات موضوع الإستقصاء من طرف أعضاء اللجان وكذلك أعمال الرفع الطوبوغرافي بسبب الأوضاع العامة لمختلف الجهات وخاصة منها الأوضاع الأمنية.

*عدم توفر وسائل النقل بالوجه الكافي بالنسبة لبعض لجان الإستقصاء والتحديد ونقص في التجهيزات المكتبية (حاسوب، آلة ناسخة...) وهو ما يشكل عائقا أمام اللجان في القيام بمهامها وخاصة المعاينات والتوجهات الضرورية في نطاق مباشرتها لأعمال الإستقصاء والتحديد.

*ضعف مستوى بعض مقرّري اللجان الذين تعوزهم الخبرة الكافية في التعامل مع الملفات العقارية.

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1–1– 2–2
	تسمية المؤشر:	تسجيل ملك الدولة الخاص
	تاريخ تحيين المؤشر:	2015/12/31

I الخصائص العامة للمؤشر

1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	الإقتناء لفائدة الدولة والتصرّف في أملاكها غير الفلاحية.
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	إقتناء وتحديد أملاك الدولة.
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	المحافظة على ملك الدولة الخاص.
4.	تعريف المؤشر:	متابعة نسق تقديم مطالب تسجيل العقارات التابعة لملك الدولة الخاص غير الفلاحي إلى المحكمة العقارية ذات النظر.
5.	نوع المؤشر:	نتائج.
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية.
7.	التفريعات:	- الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية. - ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة - الإدارات الجهوية للملكية العقارية

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1.	طريقة احتساب المؤشر:	-عدد الملفات المقدم في شأنها مطالب تسجيل. -عدد الملفات التي وردت على الإدارة لتقديم مطالب تسجيل بشأنها.
2.	وحدة المؤشر:	نسبة ماؤية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد الملفات المقدم في شأنها مطالب تسجيل. -عدد الملفات التي وردت على الإدارة لتقديم مطالب تسجيل بشأنها
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-ضبط عدد الملفات المستوفاة للشروط و التي تم في شأنها تقديم مطالب تسجيل -ضبط عدد الملفات التي وردت على الإدارة قصد تقديم مطالب تسجيل في شأنها
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي للإدارة العامة للإقتناء والتحديد.
6.	تاريخ توفر المؤشر:	بداية السنة الموالية لآخر سنة منجزة.
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	تقديم مطالب تسجيل في جل العقارات التي وردت طلبات على الإدارة قصد تسجيلها.
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد نجم الدين نوار مدير تحديد أملاك الدولة و الأبحاث العقارية و الدراسات

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014 جويلية	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
تسجيل ملك الدولة الخاص	نسبة ماؤية	14,52	45,84	73	80	80	90	100

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

لقد تمّ منذ إحداث الوزارة وضع برنامج خاص يهدف إلى تسجيل الأملاك العقارية غير الفلاحية الراجعة للدولة ويتمّ تنفيذ هذا

البرنامج وفقا للأهداف المرسومة بمخططات التنمية المتعاقبة والتي تتمّ ترجمتها ضمن قانون المالية من حيث توفر الإعتمادات المالية اللازمة لذلك، وينقسم هذا البرنامج إلى 3 محاور رئيسية متمثلة في ما يلي :

- تسجيل المدارس الإبتدائية
- تسجيل المؤسسات العمومية والمساكن الإدارية
- تسجيل العقارات المتأتية من أعمال لجان الإستقصاء والتحديد.

ويلاحظ إنخفاض عدد مطالب التسجيل المقدّمة خلال سنة 2011 حيث لم يتجاوز 71 مطلبا تقابلها مساحة 27 هك 26 آر 25 ص ويرجع ذلك إلى الوضع العام الذي عاشته البلاد خلال سنة 2011 وقد سجّل مجموع هذا العدد إرتفاع خلال سنة 2012 حيث بلغ عدد مطالب التسجيل المقدّمة 248 مطلبا مقابل مساحة 146 هك 07 آر 70 ص وآرتفع هذا العدد خلال سنة 2013 ليصل إلى 310 مطلبا بمساحة تناهز 188هك 12 آر 88 ص.

ويفسر هذا الإرتفاع في عدد مطالب التسجيل المقدّمة خلال سنتي 2012 و2013 بالمجهود المبذول من قبل مصالح الإدارة في تكوين الملفات الفنية لمطالب التسجيل التي يجب أن تتضمّن أساسا في المثال المحدّد للعقار المراد تسجيله والمعدّ من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري طبقا لما هو منصوص عليه في الصفقات الإطارية المبرمة مع الديوان في الغرض ثم إعداد مطالب التسجيل وإحالتها على الإدارة العامة لنزاعات الدولة قصد تقديمها إلى المحاكم المختصة.

هذا و بخصوص الرصيد المتبقي من الملفات التي لم يتم تقديم مطالب تسجيل في شأنها فإن ذلك مرده إلى عدة أسباب على غرار الصبغة الاشتراكية لبعض الاراضي التي تحول دون تقديم مطالب التسجيل بخصوص بعض العقارات التي تأوي مؤسسات عمومية (كعدد هام من المدارس الإبتدائية) قبل أن يتم رفع الصبغة الإشتراكية عنها أو عدم إستكمال المدة القانونية للحوز و التصرف (أكثر من عشر سنوات) التي تخول للدولة تقديم مطالب التسجيل على أساس الحيازة المكسبة للملكية أو لأسباب أخرى مختلفة كترقب ورود الأبحاث العقارية و الإرشادات التي تطلبها المصلحة المختصة من الإدارات الجهوية لأملاك الدولة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر

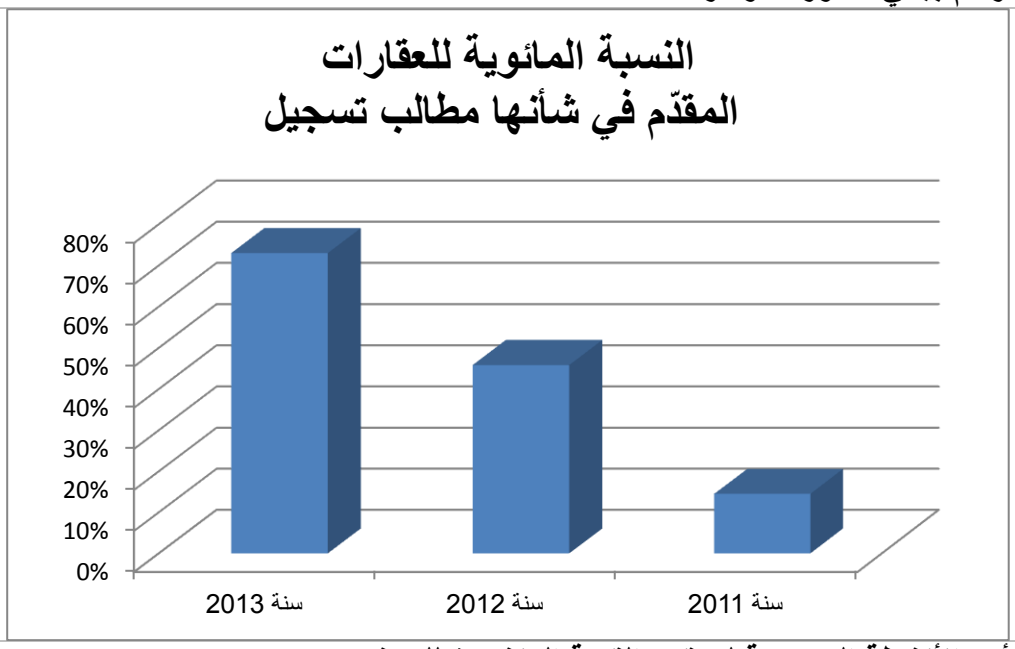

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تسجيل جميع العقارات الراجعة للدولة.
- القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية.
- برمجة ومتابعة التسجيل العقاري للعقارات الدولية غير الفلاحية.
- متابعة تحيين الرسوم العقارية غير الفلاحية التي تكون الدولة طرفا فيها.

التنسيق مع مختلف الوزارات لإحصاء المؤسسات والمساكن التابعة لها لتسجيلها وحمايتها من الإعتداءات

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تأثر المؤشر بجملة من المعطيات أهمها :

*النقص المسجل في الإمكانيات البشرية المادية والمالية المتوفرة بحكم تقلص عدد الأعوان سواء من الإداريين أو الفنيين المكلفين بمتابعة الأعمال المتعلقة بتنفيذ برنامج التسجيل العقاري إضافة إلى ضعف نسبة التأطير الحالية وهو ما قد يؤثر في جودة الملفات المعالجة كما يسجل نقص في السيارات الإدارية ممّا يؤثر سلبا في نسق معالجة ملفات مطالب التسجيل وخاصة القيام بالمعاينات والأبحاث الميدانية وحضور التوجهات اللازمة

الهدف الثالث: توظيف العقارات الدولية

مؤشرات الهدف الثالث

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشرات قيس وهي:

- نسبة العقود المبرمة من ملفات العقارات المعروضة على اللجنة الاستشارية والتي حظيت بالموافقة أو التي تم الترخيص في التفويت فيها بموجب أوامر منذ سنة 2011
- نسبة العقارات المخصصة من الملفات الواردة
- نسبة العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ من العقارات المطلوبة للكراء
- تحديد وتقسيم العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة و المقسمة
- متابعة الإستخلاصات

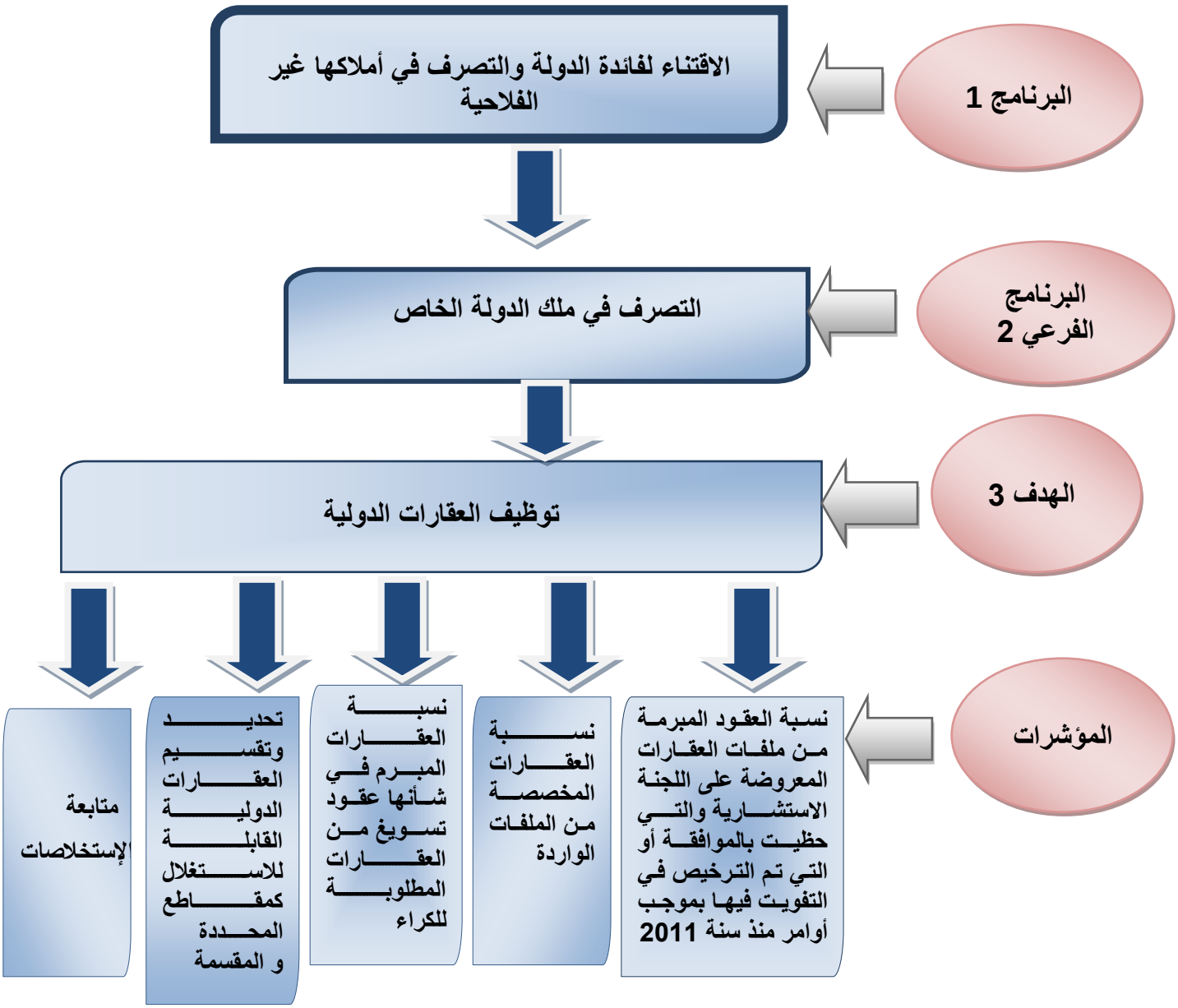

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-3-2-1
	تسمية المؤشر:	نسبة العقود المبرمة من الملفات المعروضة على اللجنة الاستشارية والتي حظيت بالموافقة أو التي تم الترخيص في التفويت فيها بموجب أوامر منذ سنة 2011
	تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في ملك الدولة الخاص
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	توظيف العقارات الدولية
4.	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد العقود المبرمة من الملفات المعروضة على اللجنة الاستشارية أو التي تم الترخيص في التفويت فيها بموجب أوامر
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	-الإدارات الجهوية للوزارة -اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية -الإدارة العامة للإختبارات -الإدارة العامة للمصالح المشتركة -الإدارة العامة لنزاعات الدولة -قباضات المالية -الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية -الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومي
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عـــــدد عقـــود البيع المبـــرمـــة منـــذ سنـــة 2011 عدد ملفات العقارات المعروضة على اللجنة الاستشارية والتي حظيت بالموافقة أو التي تم الترخيص في التفويت فيها بموجب أوامر منذ سنة 2011
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد عقود البيع المبرمة منذ 2011 - عدد ملفات العقارات المعروضة على اللجنة الاستشارية والتي حظيت بالموافقة أو التي تم الترخيص في التفويت فيها بموجب أوامر وذلك منذ 2011
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد عقود البيع المبرمة - محاضر اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية. - الأوامر المتعلقة بالترخيص في التفويت في عقارات دولية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد عقود البيع المبرمة - محاضر اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية. - الأوامر المتعلقة بالترخيص في التفويت في عقارات دولية
6.	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	رفع نسبة الإستجابة للطلبات
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد خليل حمداني كاهية مدير

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة العقود المبرمة من الملفات المعروضة على اللجنة الاستشارية والتي حظيت بالموافقة أو التي تم الترخيص في التفويت فيها بموجب أوامر منذ سنة 2011	نسبة مائوية	65,79	53,45	51,31	59,69	59,75	62,20	60,70

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

---

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

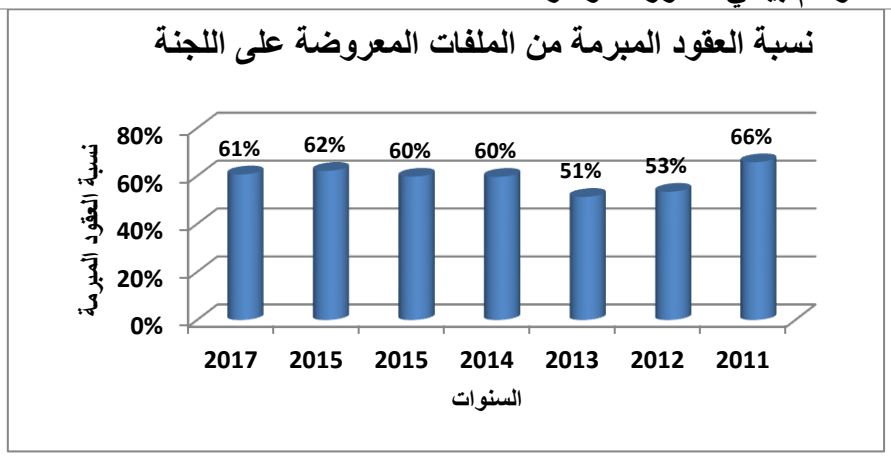

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

-تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري
-تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تأثر المؤشر بـ :**

-النقص في الموارد البشرية المختصة بالإدرة المركزية والإدارات الجهوية.
-النقص الموارد اللوجستية بالإدرة المركزية والإدارات الجهوية

بطـــاقة المـــــــؤشر

رمز المؤشر:	2-3-2-1
تسمية المؤشر:	نسبة العقارات المخصصة من الملفات الواردة
تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر

.1	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية.
.2	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	التصرف في ملك الدولة الخاص.
.3	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	توظيف العقارات الدولية.
.4	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد العقارات المخصصة بالنسبة لعدد العقارات المطلوب تخصيصها.
.5	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
.6	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
.7	التفريعات:	-الإدارات المركزية والجهوية للوزارة -الوزارات المعنية. -الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية -الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية - إدارات الملكية العقارية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

.1	طريقة احتساب المؤشر:	عدد العقارات المخصصة عدد العقارات الجملية للملفات الواردة
.2	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
.3	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد العقارات المخصصة -عدد العقارات الجملية للملفات الواردة
.4	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	ملفات التخصيص
.5	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	ملفات التخصيص
.6	تاريخ توفر المؤشر:	في نهاية كل سنة
.7	القيمة المستهدفة للمؤشر:	إنجاز المشاريع العمومية
.8	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة المديرة العامة للتصرف والبيوعات

III. قراءة في نتائج المؤشر

.1 **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة العقارات المخصصة من الملفات الواردة	نسبة مائوية	21,57	18,82	23,08	34,39	40	45	50

.2 **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

-النقص في الموارد البشرية وخاصة الإطارات بالقياس مع عدد الملفات الواردة مما يؤثر على نسبة تخصيص العقارات.

-ورود جل طلبات التخصيص مجردة (منقوصة من أغلب الوثائق الضرورية لعملية التخصيص).

.3	**رسم بياني لتطور المؤشر**
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**
	-تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في العقارات المخصصة -تدعيم الإدارة بالموارد البشرية واللوجستية. -مراقبة العقارات المخصصة
.5	**تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تأثر المؤشر بجملة من المعطيات أهمها:**
	-نقص في الموارد البشرية. -نقص الموارد اللوجستية -تحيين قاعدة البيانات الرصيد العقاري المخصص بالتنسيق مع الجهات المنتفعة. -غياب نص قانوني خاص ينظم إجراءات تخصيص العقارات الدولية ويضبط كيفية التصرف فيها ومراقبتها -عدم مراقبة العقارات المخصصة

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	3-3-2-1
	تسمية المؤشر:	نسبة العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ من العقارات المطلوبة للكراء
	تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في ملك الدولة الخاص
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	توظيف العقارات الدولية
4.	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد العقارات المبرم في شانها عقود تسويغ بالنسبة لعدد العقارات المطلوبة للكراء والقابلة لذلك
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	-الإدارات الجهوية للوزارة -اللجان الإستشارية للمقاطع -الإدارة العامة للإختبارات -الإدارة العامة للمصالح المشتركة -الإدارة العامة لنزاعات الدولة -قباضات المالية -الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية -الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد عقود تسويغ عدد العقارات المطلوبة للكراء والقابلة لذلك
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ -عدد العقارات المطلوبة للكراء
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-مطالب التسويغ الواردة على الإدارة
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- ملفات المقاطع الدولية المعروضة على اللجان الاستشارية للمقاطع. - عدد عقود التسويغ المبرمة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	رفع نسبة الإستجابة لطلبات الكراء
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد توفيق اللموشي رئيس مصلحة كراء العقارات غير الفلاحية
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

نسبة العقارات المبرم في شأنها عقود تسويغ من العقارات المطلوبة للكراء	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	نسبة مائوية	1.53	9	9.79	8.70	5.51	5.88	6.25

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

_____

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

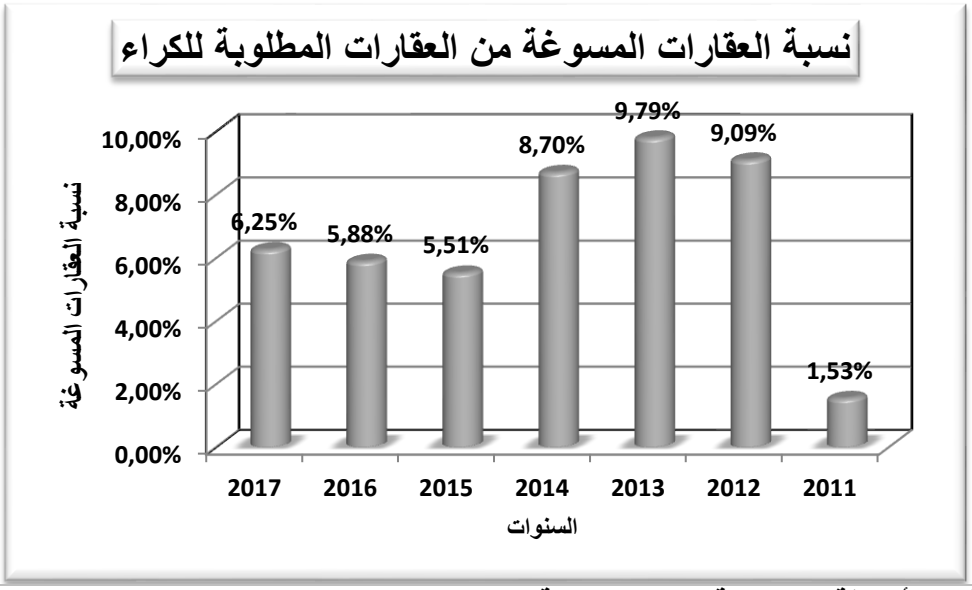

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

-تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري
-تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تأثر المؤشر بـ :**

-النقص في الموارد البشرية المختصة بالإدرة المركزية والإدارات الجهوية.
-النقص في الموارد اللوجستية بالإدرة المركزية والإدارات الجهوية
-غياب نص قانوني خاص يضبط كيفية كراء العقارات الدولية

بطـــاقة المـــــــؤشر

رمز المؤشر:	4-3-2-1
تسمية المؤشر:	تحديـــــد و تقســـــيم العقـــــارات الدوليـــــة القابلـــــة للاستغلال كمقاطع المحددة و المقسمة
تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية كل سنة

I الخصائص العامة للمؤشر

.1	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
.2	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في ملك الدولة الخاص
.3	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	توظيف العقارات الدولية
.4	تعريف المؤشر:	يسـمح هـذا المؤشـر بتـوفير عقـارات دوليـة قابلـة للاستغلال كمقاطع محددة و مقسمة.
.5	نوع المؤشر:	نشاط
.6	طبيعة المؤشر:	فاعلية
.7	التفريعات:	-الإدارات الجهوية للوزارة. -ديوان المناجم. -اللجنة الوطنية الإستشارية للمقاطع -لجنة تحديد مساحات المقاطع التابعة لملك الدولة -الإدارة العامة للمصالح المشتركة

II التفاصيل الفنية للمؤشر

.1	طريقة احتساب المؤشر:	مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع
.2	وحدة المؤشر:	الهكتار
.3	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	مساحة العقـارات دوليـة القابلة للاستغـلال كمقـاطع محددة و مقسمة.
.4	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	ملفات التقاسيم بالإدارة الفرعية للمقاطع
.5	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	ملفات التقاسيم بالإدارة الفرعية للمقاطع
.6	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
.7	القيمة المستهدفة للمؤشر:	إنجاز تقاسيم مقاطع يمكن كراؤها بالمزاد العلني
.8	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	

III قراءة في نتائج المؤشر

.1 **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
المساحة الجملية للعقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع	هك	-----	------	------	------	200	250	300

.2 **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

تولت الوزارة سنوات 1995 و1996 و1997 تحديد وتقسيم ثلاثة مواقع (جبل الهوارب ولاية القيروان وجبل العزايز بولاية زغوان وجبل شمتو وجبل الأحيرش بولاية جندوبة)

وقـد عهـد بموجـب الأمـر عـدد 952 لسـنة 2010 المـؤرخ فـي 28 أفريـل 2010 المتعلـق باسـتغلال مقـاطع

	الحجارة والرمال التابعة لملك الدولة الى الديوان الوطني للمناجم بتقسيم المواقع القابلة للإستغلال كمقاطع طبقا لاتفاقية اطارية بالتفاوض المباشر تبرم بينه وبين وزارة أملاك الدولة.
.3	**رسم بياني لتطور المؤشر**
	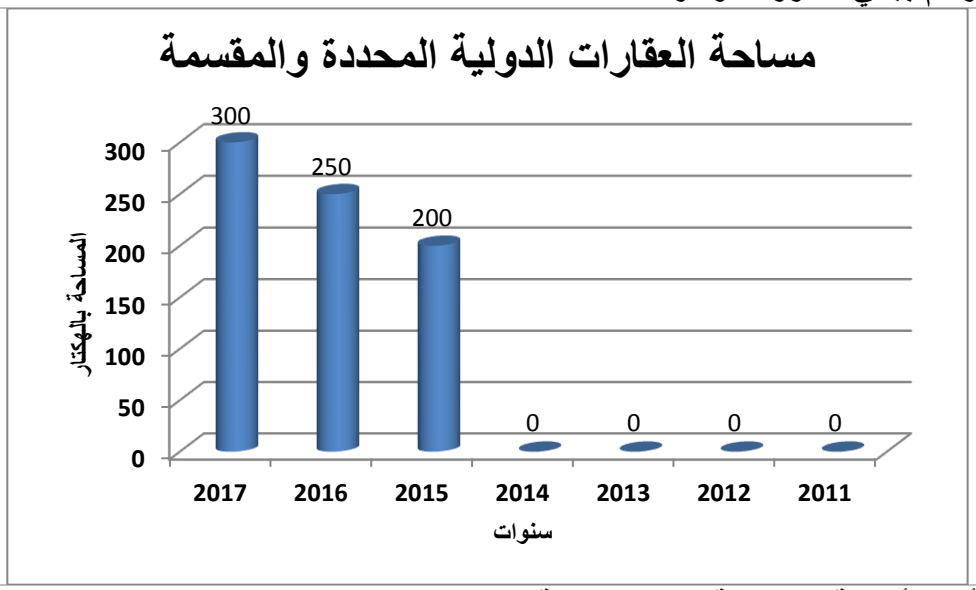
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**
	تم اعداد مشروع اتفاقية تمت إحالته على الديوان الوطني للمناجم ومن النتظر برمجة جلسة عمل للإتفاق على بنودها وإمضائها.
.5	**تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:تأثر المؤشر بـ :**
	-النقص في الموارد البشرية المختصة بالإدرة المركزية والإدارات الجهوية -النقص أو غياب الموارد اللوجستية بالإدرة المركزية والإدارات الجهوية

بطـــاقة المـــــــؤشر

رمز المؤشر:	5-3-2-1
تسمية المؤشر:	متابعة الاستخلاصات
تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية كل سنة

I-الخصائص العامة للمؤشر

.1	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها الغير الفلاحية.
.2	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في ملك الدولة الخاص.
.3	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	توظيف العقارات الدولية.
.4	تعريف المؤشر:	يسمح للمؤشر بمقارنة المعاليم المستخلصة بالنسبة للمعاليم المستوجبة.
.5	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج.
.6	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية.
.7	التفريعات:	-الإدارة العامة لنزاعات الدولة -قباضات المالية -الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية -الإدارات الجهوية للوزارة
II-	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
.1	طريقة احتساب المؤشر	المعاليم المستخلصة
.2	وحدة المؤشر	الدينار
.3	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر	- معاليم مستخلصة
.4	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر	- وصولات خلاص.
.5	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر	وصولات خلاص.
.6	تاريخ توفر المؤشر	في نهاية كل سنة.
.7	القيمة المستهدفة للمؤشر	رفع الإستخلاصات
.8	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج	السيد بوجمعة الصخيري رئيس مصلحة متابعة استغلال المقاطع
III-	**قراءة في نتائج المؤشر**	

.1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	الوحدة	انجازات				التقديرات		
		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبالغ المستخلصة	الدينار	6302355	5453888	6506874	4530936	5983439	6282611	6596741

.2 تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

3.	رسم بياني لتطور المؤشر

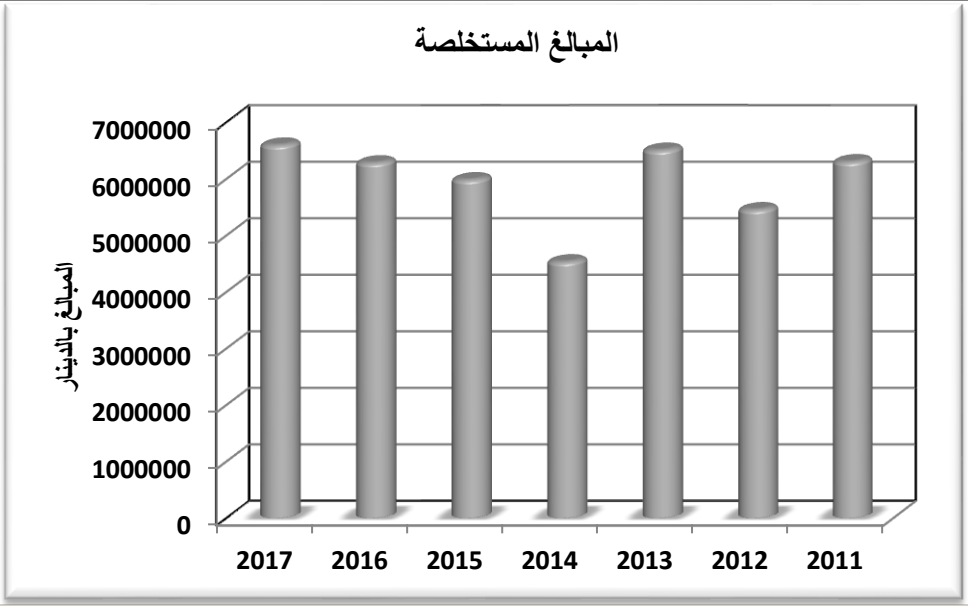

4.	أهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- دعوة السيد وزير الإقتصاد والمالية لتركيز قباضة مخصصة لاستخلاص المعاليم الراجعة للدولة من استغلال العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والسماح لمصالح املاك الدولة المختصة للنفاذ للمنظومة الاعلامية (رفيق) التابعة لقباضات المالية.
- دعوة السيد المكلف العام بنزاعات الدولة للعمل على تنفيذ بطاقات الإلزام الصادرة ضد المتسوغين والمتسوغين السابقين لعقارات دولية.
- دعوة السادة قباض المالية المختصين لإتخاذ جميع الإجراءات المخولة لهم لإستخلاص معاليم الكراء المثقلة لديهم (إصدار بطاقات الجبر وتنفيذها) ومد الإدارة بصفة دورية (كل ثلاثة أشهر مثلا) بقوائم تفصيلية في المبالغ المستخلصة والديون المستوجبة.
-تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري

5.	تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تأثر المؤشر بـ :

-النقص في الموارد البشرية بالإدرة المركزية والإدارات الجهوية.
-النقص الموارد اللوجستية بالإدرة المركزية والإدارات الجهوية
-مدى تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري

البرنامج الفرعي الثالث : تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

الهدف الرابع: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

مؤشرات الهدف الرابع

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشر قيس وهو:

- نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت

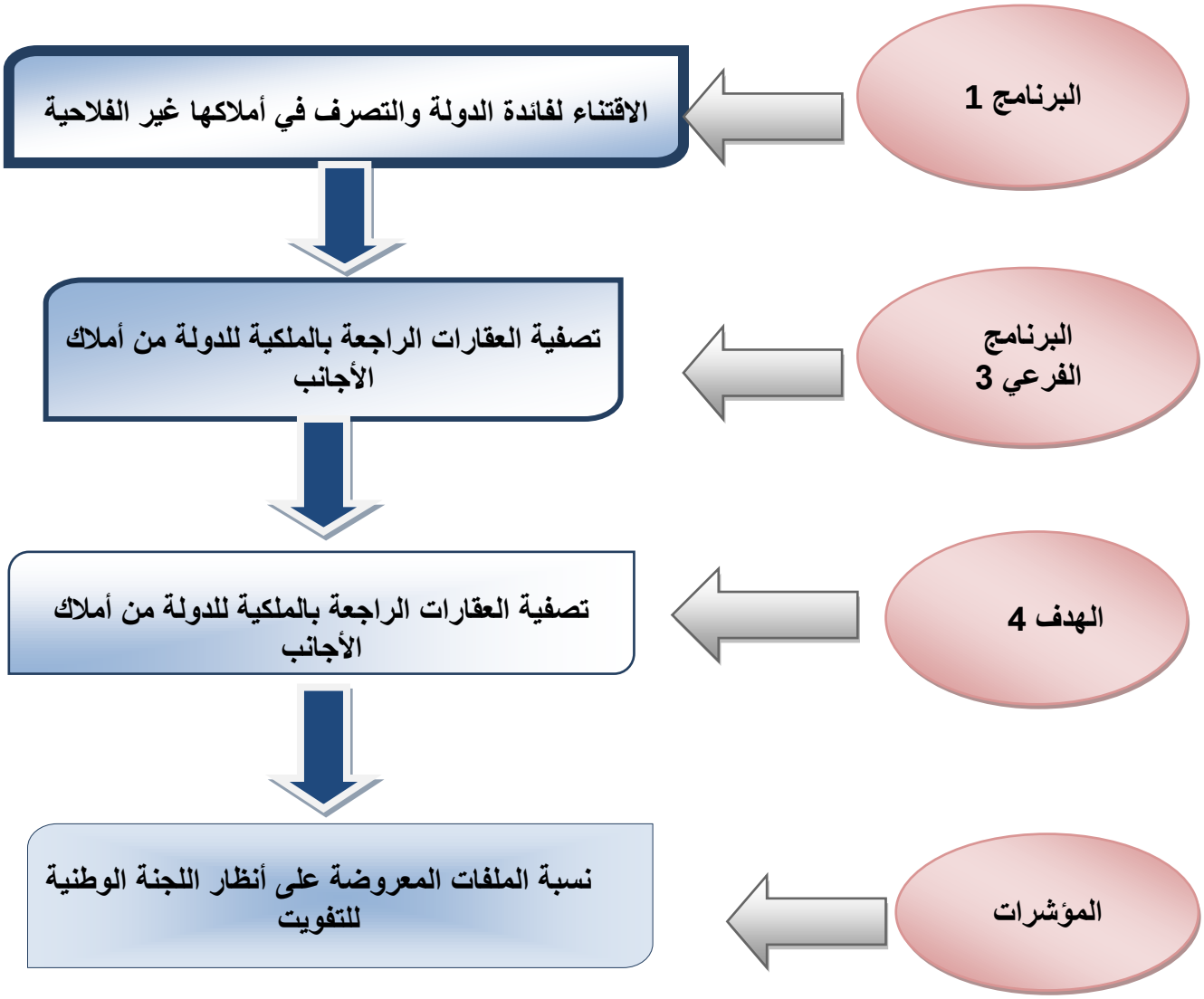

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-4-3-1
	تسمية المؤشر:	نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت
	تاريخ تحيين المؤشر:	السداسية الثانية من كل سنة
الخصائص العامة للمؤشر		
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية.
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب.
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من املاك الأجانب.
4.	تعريف المؤشر:	متابعة تطور عملية التفويت في أملاك الدولة.
5.	نوع المؤشر:	عدد الملفات.
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية.
7.	التفريعات:	مصالح إدارة أملاك الأجانب بالوزارة والمصالح المركزية والجهوية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والإدارة العامة للإختبارات
IV التفاصيل الفنية للمؤشر		
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت / عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	*عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت. *عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد لتونسية
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد ملفات التفويت المعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت (الملفات الجاهزة سواء وردت على الإدارة خلال السنة الجارية أو المنقضية). - عدد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت المنعقدة خلال كل سنة.
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- كراس التفويت الممسوك من مصلحة التفويت والذي تسجل به كافة المطالب الواردة على الإدارة من SNIT. - محاضر جلسات اللجنة الوطنية للتفويت .
6.	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	بيع أكثر عدد ممكن من العقارات
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	كاهية مدير العمليات العقارية
V قراءة في نتائج المؤشر		
1.	**سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**	

المؤشر	الوحدة	الإنجـــــــــازات				التقديـــــــــرات		
		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت	نسبة مائوية %	78,20	57,24	97,93	12,05	61,35	61,35	61,35

.2	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**
	بالنسبة لسنة 2011 فإن عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت يمثل 104 ملفا مقابل 68 ملفا ورد من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية أي بنسبة تقدر بـ 1,529% ،أما بخصوص سنة 2012 فإن عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت تمثل 83 ملفـــا مقابل 69 ملفا واردا من SNIT أي بنسبة تقدر بـ 1,202% أي بنسبة متساوية تقريبا مع السنة التي تسبقها. و على خلاف ذلك فإن عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتفويت خلال سنة 2013 شهدت إرتفاعا مقارنة بالسنوات التي تسبقها (2011-2012) وهي تمثل 142 ملفا مقابل 59 ملفا واردا من الـSNIT أي بنسبة 406, 2 % ، أما بخصوص سنة 2014 وإلى حدود شهر أوت فإن العدد قد بلغ 10 ملفات مقابل 59 ملفا ورد من الـSNIT أي بنسبة 1.69 % . في إطار سعي الإدارة إلى مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعملية التفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة فإنه من المنتظر أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القريبة القادمة (2015-2016-2017).
.3	**رسم بياني لتطور مؤشر نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت:**
	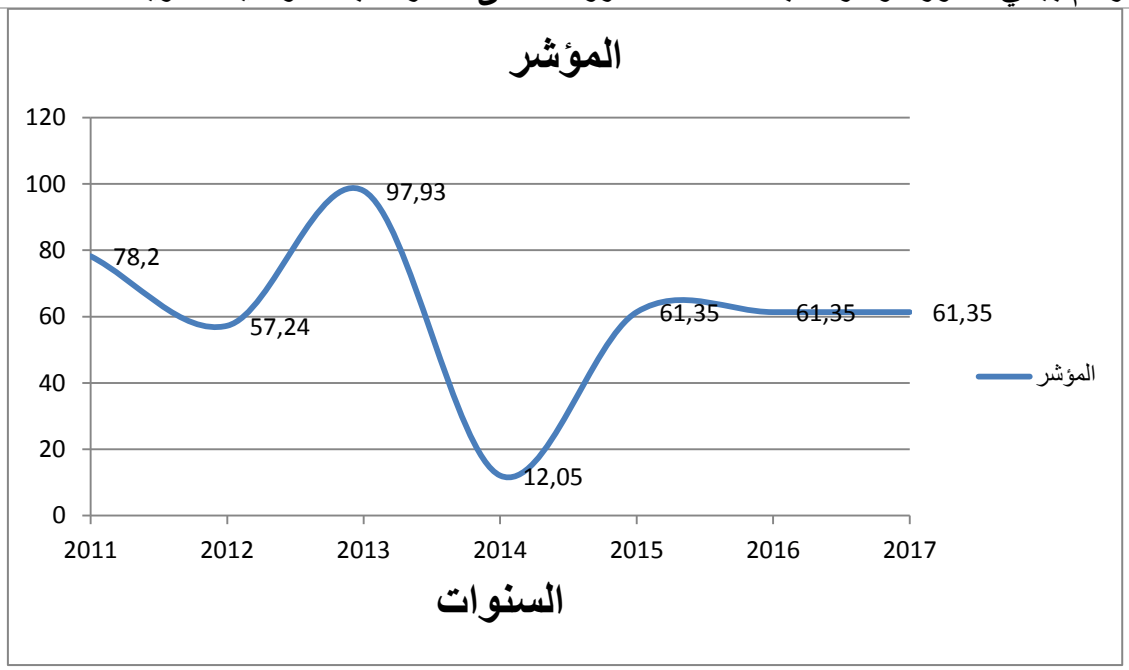
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**
	من أهم المشاريع المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المعتمدة لضبط شروط التفويت وتحديد ثمن البيع.
5	**تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**
	* نقص في الموارد المادية والبشرية وخاصة المختصة في التصرف في أملاك الأجانب يؤثر على نتيجة المؤشر لا يعطي هذا المؤشر فكرة عن العلاقة مع الإدارات الجهوية لارتباط مآل الملف بها حيث أنها تتولى: - إجراء المعاينات الإدارية اللازمة والتي تمثل إجراءا ضروريا للتثبت من إشغال الراغب في الشراء من عدمه للعقار قبل عرض الملف على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت . - إجراء الإختبارات اللازمة لتنفيذ قرارات اللجنة الوطنية للتفويت. - إستخراج مقاسم من العقار موضوع البيع أو مشروع قسمة بين الشاغلين . - تحديد القيمة الشرائية للعقار موضوع مطلب التفويت سواء باعتماد الضوارب أو حسب الثمن المتعامل بها في العمليات العقارية العادية لإصدار مقرر تفويت أو تحديد القيمة الشرائية الافتتاحية عند البيع بالمزاد العلني.

3-نفقات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية:

1-3-ميزانية البرنامج : تطور إعتمادات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملا كها غير الفلاحية

(بحساب الألف دينار)

بيـــــــــان البرنامج	إنجازات 2013	قانون المالية 2014 (1)	تقديرات 2015		نسبة التطوّر (2015-2014)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1) -(2)	النسبة (%) (1) /(1) - (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	-	-	**3696**	**3696**	-	-
التأجير العمومي	-	-	**3696**	3696	-	-
وسائل المصالح	-	-	-		-	-
التدخل العمومي	-	-	-		-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية	-	-	**886**	**886**	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	886	886	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	-	-	**4582**	**4582**	-	-

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

(بحساب الألف دينار)

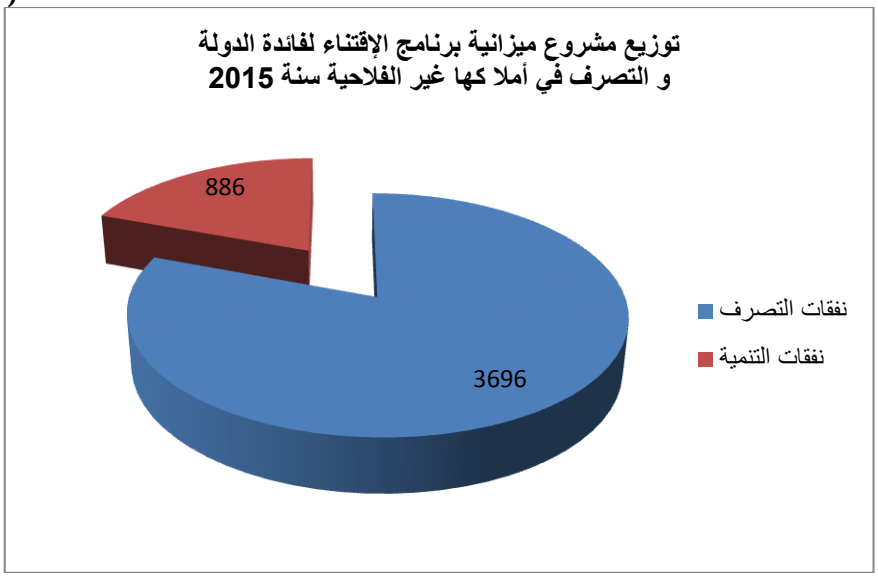

توزيع ميزانية برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملا كها غير الفلاحية
لسنة 2015 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

(بحساب الألف دينار)

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	إقتناء و تحديد أملاك الدولة	التصرف في ملك الدولة الخاص	تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**1522**	**1725**	**449**	**3696**
التأجير العمومي	1522	1725	449	**3696**
وسائل المصالح	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-
نفقات التنمية	820	66	-	**886**
الاستثمارات المباشرة	820	66	-	**886**
التمويل العمومي	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية	**2342**	**1791**	**449**	**4582**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

(بحساب الألف دينار)

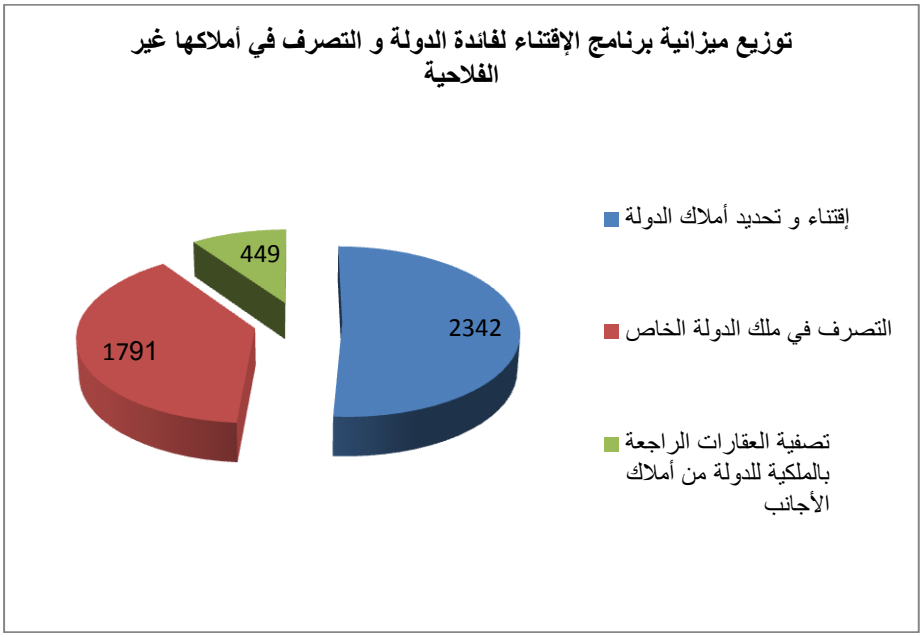

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- وتقديم إطار النفقات متوسط المدى لكلّ برنامج فرعي.

2-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج :

(بحساب الألف دينار)

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-			
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	3696	4.029	4432
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	886	930	977
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	4582	4959	5409

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج الفرعي الإقتناء لفائدة الدولة

(بحساب الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	1522	1659	1825
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	1522	1659	1825
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	820	861	905
على موارد الميزانية	-	-	-	-	820	861	905
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	2342	2520	2730

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج الفرعي التصرف في أملاك الدولة الخاصة

(بحساب الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	1725	1880	2068
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	1725	1880	2068
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	66	69	73
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	66	69	73
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	1791	1949	2141

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج الفرعي تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

(بحساب الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	449	490	538
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	449	490	538
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	449	490	538

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

البرنامج عدد 2 :

التصرف في العقارات الفلاحية

البرنامج عدد 2: التصرف في العقارات الفلاحية

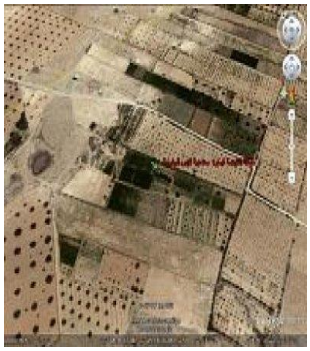

مسؤول البرنامج	الأهداف	المؤشرات
السيد نور الدين بن نصر المدير العام للعقارات الفلاحية الميزانية إعتمادات الدفع بحساب الألف دينار المبلغ : 2.865 النسبة : نفقات التصرف: 2.083 نفقات التنمية: 782 صناديق الخزينة: ـــــ	الهدف 2- 1 تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية	* الآجال بعد ورود الملفات * نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات المدروسة * نسبة الملفات المدروسة مقارنة بالملفات الواردة
	الهدف 2- 2 إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية	* نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالملفات المدروسة * نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع
	الهدف 2- 3 تطوير الأنشطة المتعلقة باستخلاص محاصيل أملاك الدولة	* عدد الملفات المنجزة * نسبة ملفات التمديد المدروسة مقارنة بالملفات الواردة
	الهدف 2 - 4 تطوير إنتاجية الأنشطة المتعلقة بالدراسات	* نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية

1/ تقديم البرنامج

* خارطة البرنامج:

الهياكل المتدخلة في برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

*تقديم إستراتيجية البرنامج:

يشكل برنامج التصرف في العقارات الفلاحية الأرضية الأساسية لحسن استغلال الأراضي الفلاحية قصد تصفيتها وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة.

لا يمكن لهذا البرنامج أن يحقق أهدافه بمنأى عن العديد من الهياكل الأخرى المتواجدة عموديا وأفقيا على خارطة البرنامج.

*أنشطة البرنامج:

يتضمن برنامج التصرف في العقارات الفلاحية ثلاثة برامج فرعية تعمل جميعهاعلى تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. و تتمثل البرامج الفرعية في الآتي:

- إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية (إدارة إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية)
- إسناد الأراضي الفلاحية (إدارة إسناد الأراضي الفلاحية)
- دعم التصرف في العقارات الفلاحية (الإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية وإدارة الاستخلاصات ومتابعة إسناد الأراضي الدولية الفلاحية و مكتب الدراسات القانونية و الشؤون المشتركة)

التصرف في العقارات الفلاحية

أنشطة البرنامج الفرعي الأول: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية

- دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية و مختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة مركزيا و جهويا .
- إعداد عقود الكراء و العقود التوضيحية و عقود الفسخ لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية.
- متابعة إنجاز برامج الإحياء المقدمة من قبل شركات الإحياء والتنمية الفلاحية و الفنيين الفلاحيين بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة مركزيا و جهويا.
- دراسة وإعداد الملفات العقارية المتعلقة بمقاسم الفنيين والفلاحين الشبان بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة جهويا و مركزيا.
- إعداد البتات المتعلقة بكراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني ومتابعتها.
- مراقبة و متابعة إعداد العقود و العقود التوضيحية و عقود الفسخ و كذلك العقود المتعلقة بحق الانتفاع لفائدة الفنيين والفلاحين الشبان وعقود الكراءات قصيرة ومتوسطة المدى ومتابعتها.

أنشطة البرنامج الفرعي الثاني: إسناد الأراضي الفلاحية

- تسوية وضعية الأراضي الدولية الفلاحية .
- إسناد الأراضي الإشتراكية على وجه الملكية الخاصة.
- التفويت في الأراضي الإشتراكية لإنجاز المشاريع .
- تخصيص الأراضي الدولية الفلاحية .
- الإتفاقيات لمنح حق الإرتفاق وحق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية
- إبداء الرأي بخصوص تغيير صبغة الأراضي الدولية الفلاحية .
- تصفية أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال .
- تسوية المعاوضات القديمة وإبداء الرأي في توظيف عقارات دولية فلاحية في المعاوضات الجديدة .
- التفويت في الأراضي الدولية الفلاحية بأمر.

أنشطة البرنامج الفرعي الثالث: دعم التصرف في العقارات الفلاحية

الأنشطة المتعلقة بالهدف الأول: تطوير الأنشطة المتعلقة باستخلاص محاصيل أملاك الدولة:

- تسليم شهائد الخلاص ورفع اليد عن توثقة دين.
- تسليم شهائد رفع اليد عن شرط إسقاط الحق.
- إعداد قرار إسقاط الحق.
- تسليم تراخيص في البيع.
- متابعة القضايا العقارية.
- إعداد ملفات التمديد في مدة الكراء.

الأنشطة المتعلقة بالهدف الثاني: تطوير إنتاجية الأنشطة المتعلقة بالدراسات

- الرفع الطبوغرافي عن طريق إبرام صفقات عمومية أو عن طريق المصالح الفنية للإدارة لإنجاز أمثلة رقمية كأرضية وكأعمال تحضيرية للبرنامجين الفرعيين السابقين.

- القيام بالبحث العقاري العادي بكامل البلاد أوالبحث العقاري الشامل بمنطقة تونس الكبرى استجابة للطلبات الواردة على الإدارة أو لمعاينة صفة التصرف بهذه المناطق قصد متابعة استغلال العقارات الفلاحية والبحث في مدى أحقية المتصرفين فيها.

- اقتناء وصيانة كل وسائل العمل الفنية الضرورية لتدعيم المصالح الفنية المركزية والجهوية بها قصد تحسين ظروف العمل.

- الدعم الإداري والمادي والقانوني لكامل البرنامج: تسيير إداري، توفير وسائل النقل والموارد البشرية، تحسين الأطر القانونية وإحداث النصوص القانونية...

2/ أهـــداف ومـــؤشـــرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج 2 "التصرف في العقارات الفلاحية" وفقا للمحاور الإستراتيجية و أولويات البرنامج المقسمة حسب البرامج الفرعية في :

1- تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
2- إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية
3- تطوير الأنشطة المتعلقة بمحاصيل أملاك الدولة
4- تطوير إنتاجية الأنشطة المتعلقة بالدراسات

البرنامج الفرعي الأول : إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية

الهدف الأول: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى توظيف و إعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية و ذلك في إطار خطة الهيكلة أو خارجها من خلال تسويغها لشركات إحياء وتنمية فلاحية أو كرائها في شكل مقاسم إلى فنيين فلاحيين وفلاحين شبان أو عن طريق كرائها بالإشهار و المزاد العلني.

ويكون التوظيف عادة على الأراضي الدولية الفلاحية الشاغرة وغير المستغلة وإعادة التوظيف على الأراضي الدولية الفلاحية المسترجعة.

مؤشرات الهدف الأول:

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط ثلاثة مؤشرات قيس وهي :

- الآجال بعد ورود الملفات
- نسبة المساحة الموظفة من الملفات الواردة
- نسبة الملفات المدروسة مقارنة بالملفات الواردة

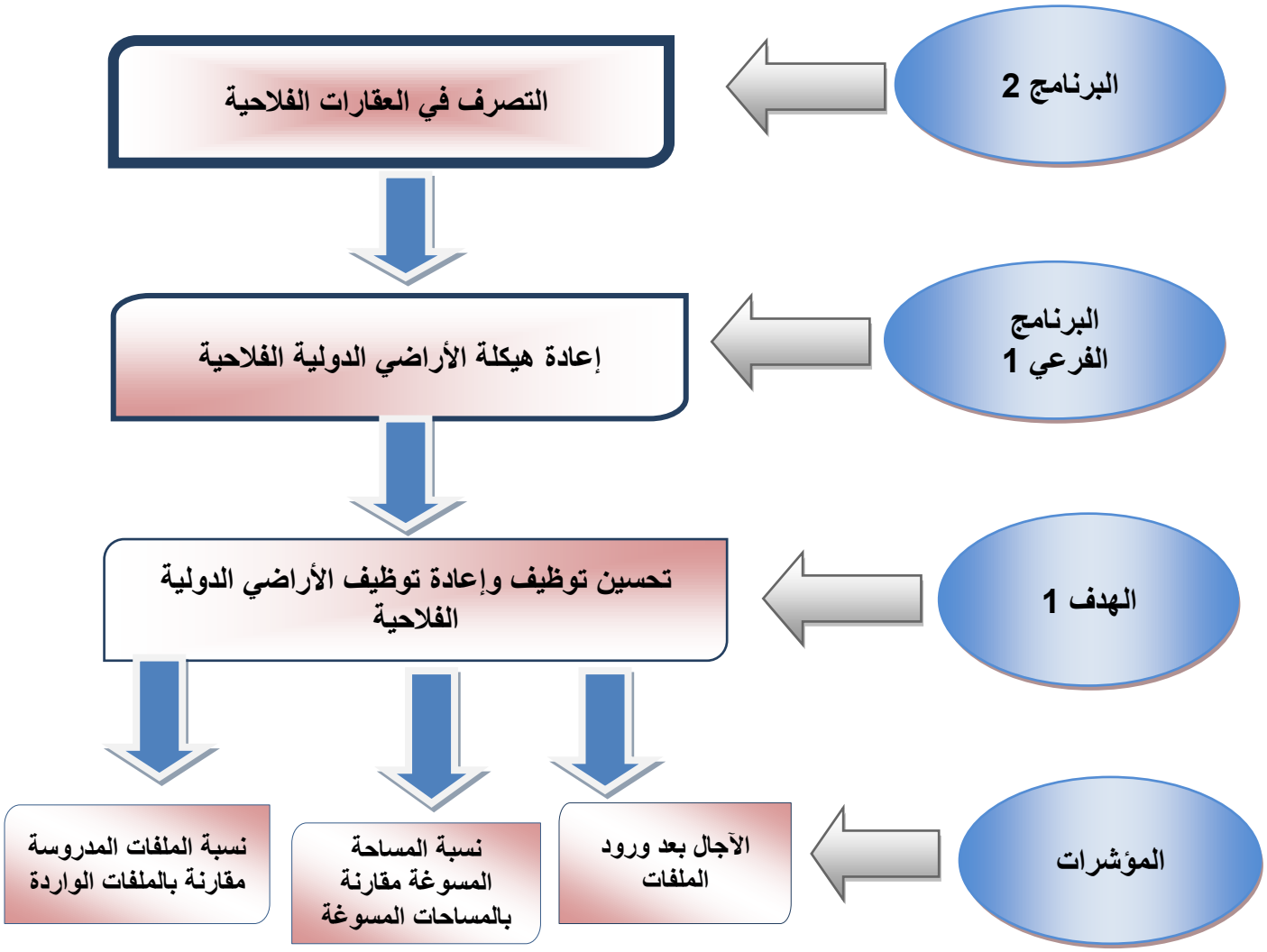

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	2 – 1 – 1 - 1
	تسمية المؤشر:	الآجال بعد ورود الملفات
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
	I الخصائص العامة للمؤشر	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
4.	تعريف المؤشر:	الأجل هو الوقت الذي تتخذه الإدارة في دراسة الملفات الواردة عليها. - بداية احتساب الآجال: منذ تاريخ ورود الملف على مصالح البرنامج الفرعي بغض النظر عن الهيكل الوارد منه والغرض من الخدمة المتعلقة به. - انتهاء احتساب الآجال: حدد بإحالة الملف للإمضاء من قبل السيد الوزير أو الممثل القانوني للشركة أو إحالته للهياكل الأخرى للاختصاص.
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	الإدارات المركزية و الجهوية المعنية، المتسوغون والعارضون
	II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	تاريخ انتهاء احتساب الآجال– تاريخ بداية احتساب الآجال
2.	وحدة المؤشر:	عدد الأشهر
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- تاريخ ورود الملف. - تاريخ إحالة الملف.
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	متابعة الملفات المعنية من قبل المصالح المختصة
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الملفات المتعهد بها لدى المصالح المختصة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر مارس
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	اختصار الآجال
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد نوري بنور
	III قراءة في نتائج المؤشر	
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

البيان	الوحدة	الانجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
الآجال بعد ورود الملفات	**عدد الأشهر**	3	2	3	4	3	3	3

2.	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**
	النتائج تستوجب المزيد من التدقيق في المعالجة

.3	**رسم بياني لتطور المؤشر**
	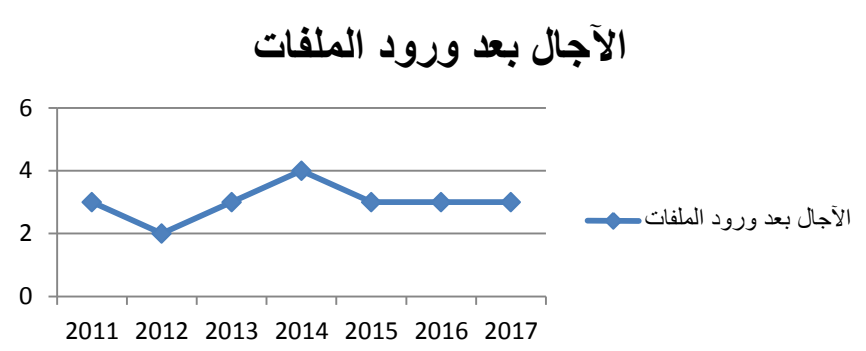
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**
	مزيد التنسيق مع الأطراف المتدخلة والعمل على اختصار آجال دراسة الملفات
.5	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**
	يتعلق المؤشر بالأساس ببابين مهمين من الكراءات: الباب 1: لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية. الباب2: لفائدة المقاسم الفنية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية الأخرى. ونظرا لشساعة الفوارق واختلافها بين البابين المذكورين بخصوص المعطيات وطبيعتها والإجراءات والتراتيب وغيرها.... فإن الجمع بينهما تحت المؤشر غير صائب باعتبار أن ذلك لا يعبر البتة عن الوضع الحقيقي والفاعلي للأنشطة المتعلقة بالبابين المذكورين وبالتالي لا يمكن للمؤشر أن يؤدي إلى الأهداف المرجوة.

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	2- 1 – 1 – 2
	تسمية المؤشر:	نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات المدروسة
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
4.	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المسوغة بالنسبة للمساحة المطلوب تسويغها
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	-الإدارات المركزية و الجهوية -المتسوغون و العارضون
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	المساحـــات المســـــوغـــة المساحة الجملية للملفات الواردة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-المساحات المسوغة بعقد كراء تام الموجب - المساحة المنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية الواردة ضمن الملف القانوني لشركة الإحياء والتنمية الفلاحية و مساحة الملفات الخاصة بالمقاسم الفنية و مختلف المقاسم الأخرى الواردة من الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية و وزارة الفلاحة.
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	جداول و معطيات إحصائية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المصالح المختصة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر مارس
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	----------
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد عبد المجيد الخضري
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

البيان	الوحدة	الانجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة المساحات المسوغة	**نسبة مائوية**	62,50	72,40	47,20	50	54,50	56,70	57,90

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا و جهويا) و ستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة و بالتالي ستتمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.

3.	**رسم بياني لتطور المؤشر**
	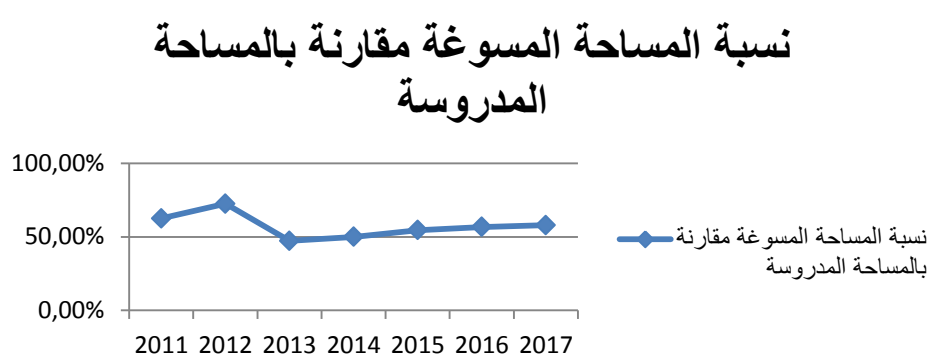
4.	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**
	مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان
5.	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**
	يتعلق المؤشر بالأساس ببابين مهمين من الكراءات: الباب 1: لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية. الباب2: لفائدة المقاسم الفنية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية الأخرى. ونظرا لشساعة الفوارق واختلافها بين البابين المذكورين بخصوص المعطيات وطبيعتها والإجراءات والتراتيب وغيرها.... فإن الجمع بينهما تحت مؤشر واحد لا يعبر بصورة دقيقة عن الوضع الحقيقي و الفاعلي للأنشطة المتعلقة بالبابين المذكورين وبالتالي لا يمكن للمؤشر أن يؤدي إلى الأهداف المرجوة.

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	3 - 1 – 1 – 2
	تسمية المؤشر:	نسبة الملفات المدروسة مقارنة بالملفات الواردة
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I.	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
4.	تعريف المؤشر:	-يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد الملفات المدروسة بعدد الملفات الواردة -الملفات الواردة هي: * ملفات الشركات المزمع تسويغها لفائدة ضيعات دولية. * ملفات إعداد عقود توضيحية وعقود كراء. * ملفات عقود مراكنة ومزاد علني وتراخيص. * ملفات طلب التخلي. * التجديد خارج إطار خطة إعادة الهيكلة. * ملفات البتات العمومية. * ملفات تخص عرائض مواطنين. -الملفات المدروسة هي الملفات التي إما وجهت للإمضاء أو التي تمت الإجابة عليها أو التي وجهت إلى هياكل أخرى للاختصاص.
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نشاط
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	-الإدارات المركزية والجهوية -المتسوغون و العارضون
II.	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الملفات المدروسة / عددالملفات الواردة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد الملفات المدروسة - عدد الملفات الواردة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	متابعة الملفات
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الملفات المودعة لدى المصالح المختصة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر مارس
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	ــــــــــ
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد منجي النوالي
III.	**قراءة في نتائج المؤشر**	

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

البيان	الوحدة	الأنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة الملفات المدروسة	نسبة مائوية	43,30	46,60	53,20	55,10	55,40	60,60	63

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا و جهويا) و ستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة و بالتالي ستتمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

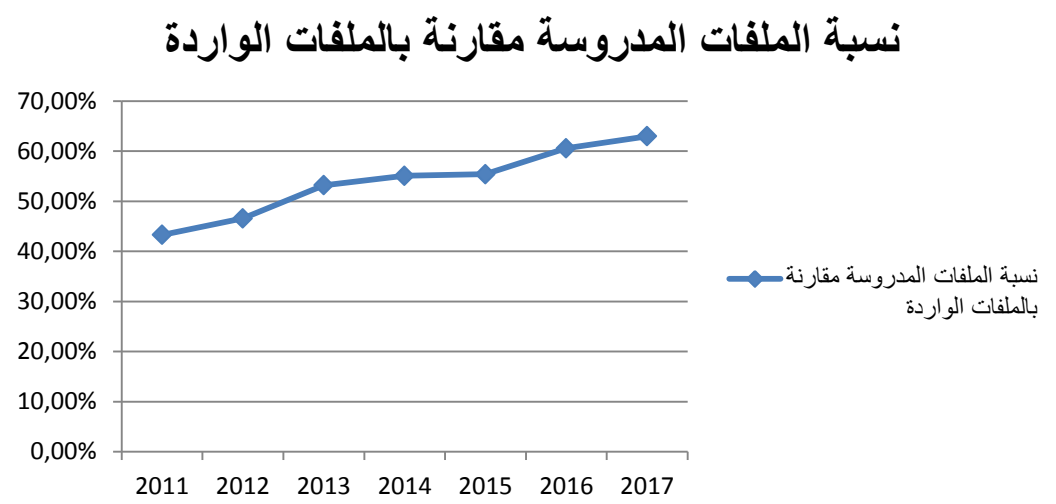

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية وتحسين الإمكانيات ماديا وبشريا

5. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**

يتعلق المؤشر بالأساس ببابين مهمين من الكراءات:
الباب 1: لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية.
الباب2: لفائدة المقاسم الفنية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية الأخرى.
ونظرا لشساعة الفوارق واختلافها بين البابين المذكورين بخصوص المعطيات وطبيعتها والإجراءات والتراتيب وغيرها.... فإن الجمع بينهما تحت مؤشر واحد لا يعبر بصورة دقيقة عن الوضع الحقيقي و الفاعلي للأنشطة المتعلقة بالبابين المذكورين وبالتالي لا يمكن للمؤشر أن يؤدي إلى الأهداف المرجوة.

الهدف الثاني: إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

يهدف هذا البرنامج الفرعي بدرجة أولى إلى تسوية وتصفية الأراضي الفلاحية حتى يتم استغلالها الاستغلال الأمثل وبذلك ترتفع إنتاجيتها مما ينعكس إيجابا على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في اقتصاد البلاد وبدرجة ثانية إلى تخصيص بعض الأراضي الدولية الفلاحية لفائدة المشاريع العمومية التي بدورها تنهض باقتصاد البلاد

مؤشرات الهدف الثاني

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قيس وهما :

- نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة
- نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة المتعلقة بالمشاريع

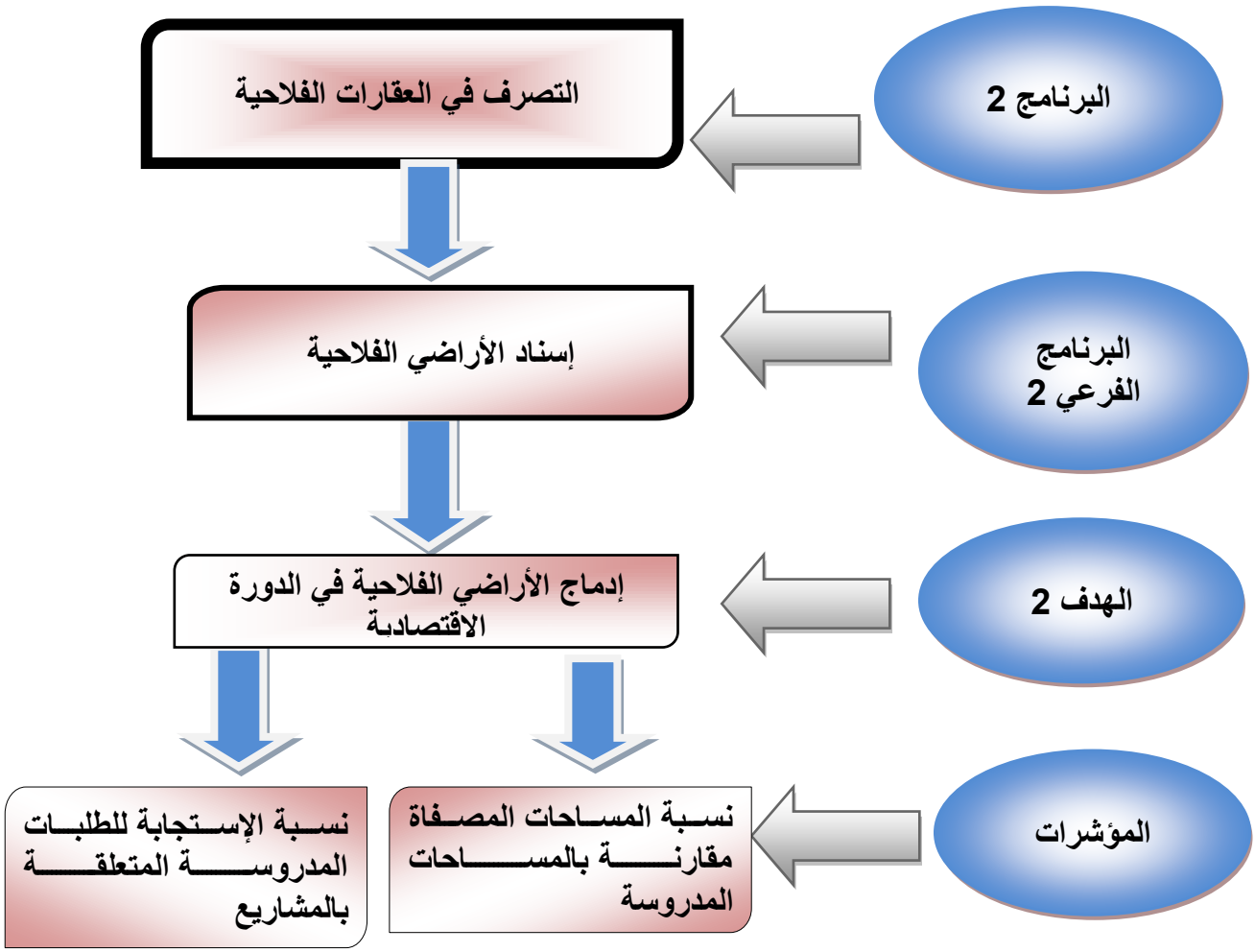

بطـــاقة المـــــــؤشر

رمز المؤشر:	2 – 2- 2 - 1
تسمية المؤشر:	نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة

I الخصائص العامة للمؤشر

1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إسناد الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية
4.	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المصفاة بالنسبة لمساحة الملفات المدروسة **المســـاحات المصـــفاة هـــي** التـــي أعـــدّ فـــي شـــأنها عقـــود توضـــيحية وعقـــود معاوضـــة وأوامـــر إســـناد علـــى وجـــه الملكيـــة الخاصـــة والمســـندة مـــن قبـــل لجـــان الإنـــزال .أو صـــادق الســـيد كاتـــب الدولـــة لأمـــلاك الدولـــة والشـــؤون العقاريـــة علـــى بيعهـــا أو على تأميمها . **المساحة الجملية للملفات المدروسة** تتعلق بالمساحة الجملية للملفات التي تمت دراستها خلال السنة المعنية بقطع النظر عن تاريخ ورودها
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	- الإدارات العامة المركزية - الإدارات الجهوية - السلط الجهوية - رئاسة الحكومة وجميع الوزارات الأخرى

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1.	طريقة احتساب المؤشر:	المساحة المصفـــاة المساحة الجملية للملفات المدروسة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- المساحة المصفاة - المساحة الواردة بالملفات
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	طريقة إدارية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقرير نشاط
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%60
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة سهام التاوجوتي

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

البيان	الوحدة	إنجـــازات			2014	تقديـــرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	نسبة مائوية	28,5	11,5	49	12	30	40	60

.2	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** - يعود انخفاض النسبة المسجلة خلال سنتي 2012 و2014 إلى : * التراجع في عدد أوامر الإسناد على وجه الملكية الخاصة وذلك بسبب إرجاع عديد الملفات إلى السلطات الجهوية للإصلاح . * إعادة تنشيط أعمال لجان الإنزال سنة 2014 بعد أن توقفت منذ سنة 2010 مما نتج عنه ارتفاع في مساحة الملفات المدروسة المتعلقة بأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال مقابل بطء إجراءات الإسناد . - يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات 2015 و2016 و2017 بإستقرار الوضع العام للبلاد إضافة إلى إمكانية الشروع في تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية عملا بالأمر عدد 3336 لسنة 2011 المؤرخ في 27 أكتوبر 2011
.3	**رسم بياني لتطور المؤشر**
	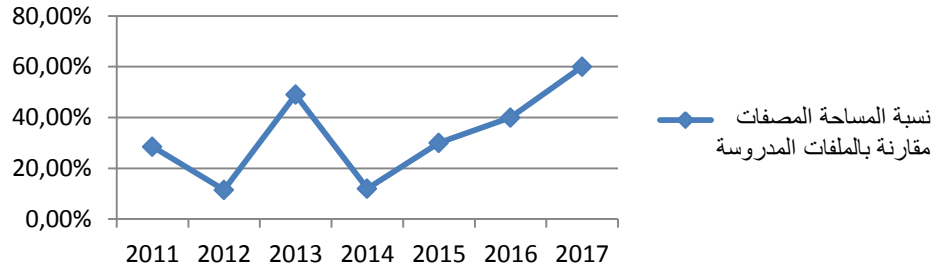
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**
	- انتداب كفاءات. - تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .
.5	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**
	- عدم تجانس في الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي. - محدودية الإمكانيات المادية والبشرية

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	2 - 2 – 2 - 2
	تسمية المؤشر:	نسبة الإستجابة للطلبات المدروسـة المتعلقة بالمشاريع
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إسناد الأراضي الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية
4.	تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد الملفات المصفاة بالنسبة لعدد الملفات المدروسة * **<u>الملفات المصفاة هي التي</u>** - حظيت بالموافقة على مبدإ التخصيص. - أعدت في شأنها إتفاقيات (منح حق الإرتفاق، حق المرور والإشغال الوقتي). - تتعلق بالمصادقة على عمليات تفويت أراضي إشتراكية لفائدة الدولة والجماعات العمومية المحلية والمنشآت العمومية والخواص في حالات إستثنائية. - أحيلت إلى هياكل أخرى للتعهد. * **<u>الملفات المدروسة</u>** : تتعلق بالعدد الجملي للملفات التي تمت دراستها خلال السنة المعنية بقطع النظر عن تاريخ ورودها
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	- الإدارات العامة المركزية - الإدارات الجهوية - السلط الجهوية - رئاسة الحكومة وجميع الوزارات الأخرى
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	<u>عـــدد الملفـات المصفاة</u> العدد الجملي للملفات المدروسة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الملفات المصفاة - عدد الملفات الواردة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	طريقة إدارية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقرير النشاط
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%65
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد محمد أمين شعور
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

البيان	الوحدة	إنجـــــازات			2014	تقديـــرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة المتعلقة بالمشاريع	نسبة مائوية	34	35,5	30	40	35	45	65

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات 2015 و2016 و2017بإستقرار الوضع العام للبلاد إضافة إلى إمكانية الشروع في تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية عملا بالأمر عدد 3336 لسنة 2011 المؤرخ في 27أكتوبر2011.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

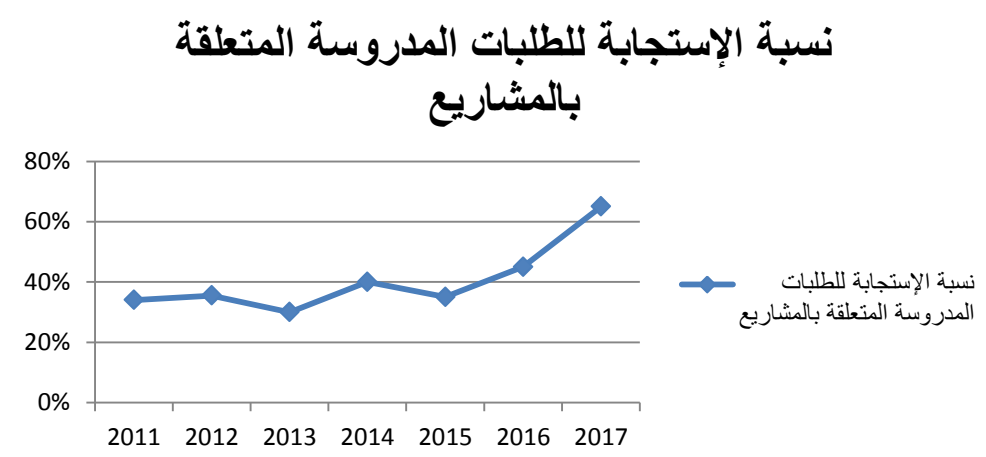

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

- انتداب كفاءات.
- تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل

5. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**

- عدم تجانس في الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية

البرنامج الفرعي الثالث: دعم التصرف في العقارات الفلاحية:

يشمل هذا البرنامج الفرعي هدفين اثنين:
- تطوير الأنشطة المتعلقة باستخلاص محاصيل أملاك الدولة
- تطوير إنتاجية الأنشطة المتعلقة بالدراسات

الهدف الثالث: تطوير الأنشطة المتعلقة باستخلاص محاصيل أملاك الدولة

مؤشرات الهدف الثالث

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قيس وهما :

- عدد الملفات المنجزة
- نسبة ملفات التمديد المدروسة مقارنة بالملفات الواردة

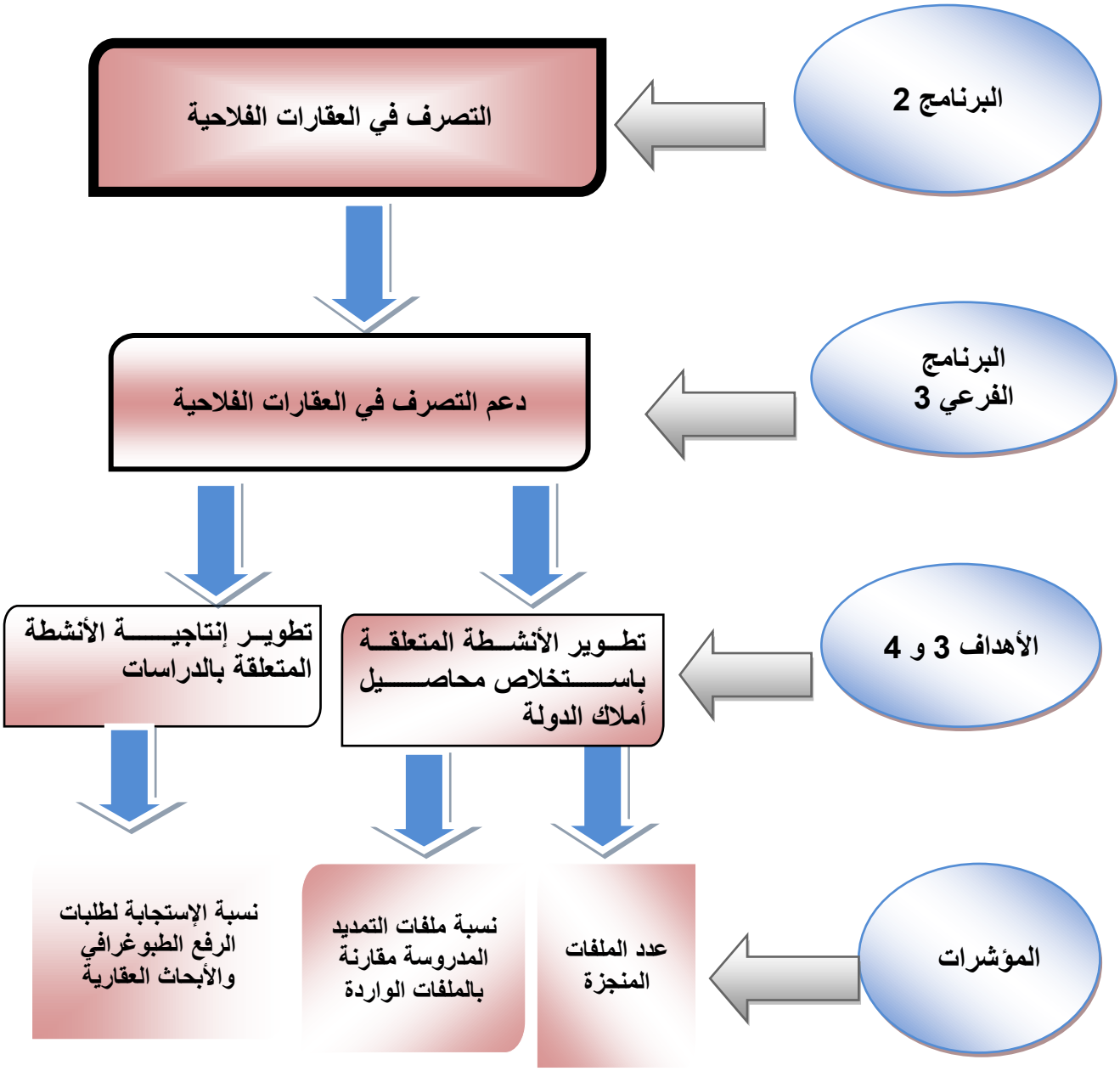

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-3-3-2
	تسمية المؤشر:	عدد الملفات المنجزة
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأخيرة من السنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	المساهمة في تطوير مداخيل أملاك الدولة
4.	تعريف المؤشر:	هي الملفات التي تم فيها إعداد شهادة الخلاص أو رفع اليد أو قرارات إسقاط الحق أو الترخيص في البيع بصفة نهائية. أما بالنسبة لملفات متابعة القضايا العقارية نعني بالمنجزة تلك التي تمت إجابة المكلف العام بنزاعات الدولة عنها.
5.	نوع المؤشر:	نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	نجاعة
7.	التفريعات:	الإدارات المركزية والجهوية، وزارة الفلاحة، الوزارة المكلفة بالتجهيز، الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص، الوكالة العقارية الفلاحية، رئاسة الحكومة، إدارة الملكية العقارية، الولايات.
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	مجموع الملفات
2.	وحدة المؤشر:	عدد الملفات
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- الشهائد المسلمة للمعنيين بالأمر تامة الموجب - ملفات متابعة القضايا العقارية التي تمت إجابة المكلف العام بنزاعات الدولة عنها
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	طريقة إدارية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المواطنين والإدارات المذكورة بالتفريعات
6.	تاريخ توفر المؤشر:	شهر جانفي
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	6400
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد محمد الحزامي
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

البيـــــان	الوحدة	إنجازات			2014	تقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
عدد الملفات المنجزة	عدد	4063	5766	3532	4012	5800	6370	6400

2.	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

ارتفع عدد الملفات المنجزة سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بسبب الإستقرار النسبي الذي شهدته البلاد في تلك السنة من جهة ومن جهة أخرى لإرتباطها الوثيق بالمواطنين.

أما بالنسبة للتقديرات فنأمل الوصول إلى إنجاز 6400 ملفا سنة 2017 ويبقى ذلك رهين استقرار الأوضاع بالبلاد.

.3	**رسم بياني لتطور المؤشر**
	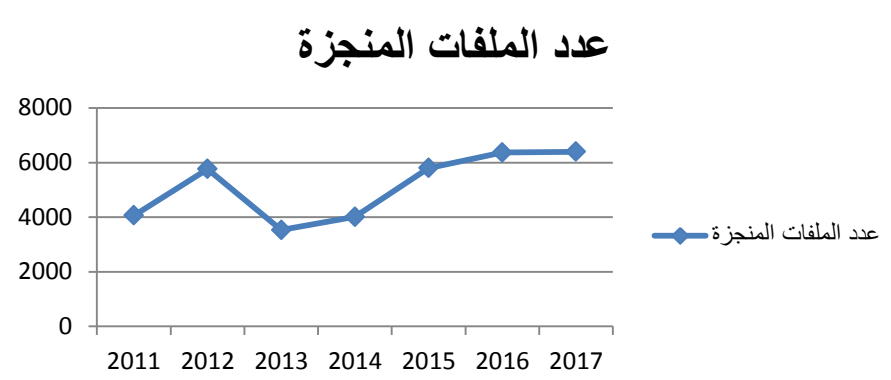
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**
	الزيادة في عدد الأعوان وتكوينهم في مجال الإعلامية. السعي لتوفير المواد اللوجستية
.5	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**
	- لا يمكن تقدير بدقة عدد الملفات لأنه مرتبط بطلبات المواطنين وبإدارات أخرى وبالموارد البشرية واللوجستية التي يتم توفيرها من جهة وإلى عمليات المتابعة بالنسبة لملفات قرارات إسقاط الحق من جهة أخرى. - ينتهي إحتساب ملفات التراخيص في البيع بانتهاء مدة الرقابة التي تنتهي موفى سنة 2014.

بطـــاقة المـــــــؤشر

رمز المؤشر:	2-3-2-2
تسمية المؤشر:	نسبة ملفات التمديد المدروسة مقارنة بالملفات الواردة
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر

1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير الأنشطة المتعلقة باستخلاص محاصيل أملاك الدولة
4.	تعريف المؤشر:	يقصد بعدد ملفات تمديد عقود الكراء المدروسة الملفات الواردة على الإدارة الفرعية للإستخلاصات و التي تم النظر في مدى إستيفائها لشرط خلاص معينات الكراء. و تتضمن الملفات المدروسة : الملفات المستوفاة لشرط خلاص معينات الكراء و التي تمت إحالتها على أنظار اللجنة الفنية الإستشارية بوزارة الفلاحة المحدثة للتعهد بالنظر في بقية شروط تمديد عقود الكراء. كما تتضمن الملفات المدروسة الملفات التي لم تحل بعد على أنظار اللجنة الإستشارية المذكورة لنقص في الوثائق أو لعدم إستيفاء شرط الخلاص. أما في ما يخص الملفات الواردة على الإدارة الفرعية للإستخلاصات فنعني بها ملفات تمديد عقود الكراء التي تقدم بها المتسوغون لأراض دولية فلاحية و تم تضمينها بمكتب الضبط قصد دراستها و النظر في مدى إستيفائها لشرط خلاص معينات الكراء
5.	نوع المؤشر:	نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	نجاعة
7.	التفريعات:	الإدارات الجهوية، وزارة الفلاحة، القباضات المالية والمواطنين

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد ملفات التمديد المدروسة عددالملفات الواردة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- طلبات التمديد في الكراء - الملفات المدروسة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	طريقة إدارية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات الجهوية، وزارة الفلاحة، القباضات المالية والمواطنين
6.	تاريخ توفر المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%61
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد صلاح الدين العباسي

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

البيـــــان	الوحدة	إنجازات			2014	تقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة ملفات التمديد المدروسة مقارنة بالملفات الواردة	نسبة	50	64	68	53	57	59	61

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

شهدت سنة 2014 تراجعا في نسبة الإنجازات مقارنة بسنتي 2012 و2013 ويعود ذلك إلى إحالة بعض الملفات المتعلقة بمطالب التمديد إلى الإدارات الجهوية للتعهد تطبيقا للأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21جويلية2011 المتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية، مما ترتب عنه ضياع نسبة من الوقت المخصص لدراسة ملفات التمديد في تحضير العمل المترتب عن إحالتها إلى الإدارات الجهوية المعنية.

أما بالنسبة لتقديرات سنوات 2015 و2016 و2017 فقد تم الأخذ بعين الاعتبار الكم الهائل من الملفات المتعلقة بتمديد عقود الكراء وارتباط إنجازها ببعض المصالح الإدارية الأخرى، إضافة إلى تقدير ورود بعض الأعمال الظرفية التي يمكن أن تنال بعض الاهتمام على غرار مطالب الإعفاء من دفع معاليم الكراء ودراسة مطالب جدولة ديون المتسوغين لأراض دولية فلاحية

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

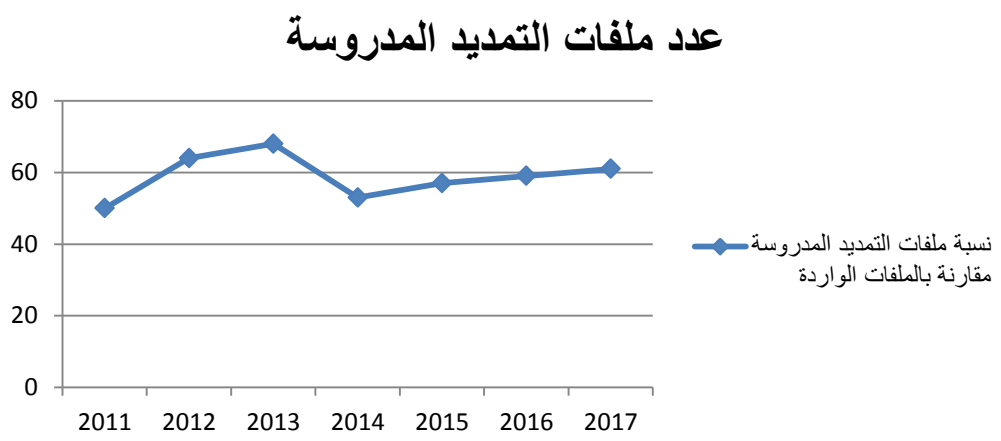

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

- دعم الإدارة الفرعية للإستخلاصات بالأعوان
- تفادي النقائص الموجودة بالمنظومة الإعلامية للإدارة العامة للعقارات الفلاحية خاصة إستخراج قوائم الإستخلاص للمتسوغين و نسب الخلاص التي تمثل أهم مؤشر لإستيفاءالمتسوغ لتعهداته.
- دعم الإدارة بالحواسيب نظرا لتآكل الحواسيب الموجودة و عدم مواكبتها للتطور التكنولوجي

5. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**

- عدم التنسيق مع القباضات المالية والنقص الفادح في الأعوان
- من أهم النقائص عدم توفر العدد الكافي من الأعوان بالمقارنة بعدد الملفات
- النقائص المتعلقة بالمنظومة الإعلامية بالإدارة العامة للعقارات الفلاحية و التي تمثل العمود الفقري لإستخراج القوائم المتعلقة بالخلاص
- النقائص المتعلقة بالمعدات على غرار الحواسيب.

مؤشرات الهدف الرابع: تطوير إنتاجية الأنشطة المتعلقة بالدراسات

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشر قيس وهو :

- نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-4-3-2
	تسمية المؤشر:	نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطوبوغرافي والأبحاث العقارية
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير إنتاجية الأنشطة المتعلقة بالدراسات
4.	تعريف المؤشر:	يمكّن هذا المؤشر من قيس نسبة الاستجابة لطلبات الهياكل الأخرى (الإدارات الجهوية بالوزارة،هيئة الرقابة العامة،وزارة الفلاحة...) و مصالح البرنامجين الفرعيين المذكورين للقيام بعمليات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية كأعمال تحضيرية أو للمراقبة لأعمال منجزة من قبل الغير كالخبراء في المساحة. **تعريف الإستجابة**: بالنسبة للرفع الطبوغرافي المبرم فيه صفقات للغرض فإن الاستجابة هي إمضاء محاضر القبول الوقتي للصفقات. بالنسبة للرفع الطبوغرافي الذي يقوم بها أعوان قيس الأراضي بالإدارة المركزية المكلفة ببرنامج "التصرف في العقارات الفلاحية" فإننا نعني بالاستجابة تسليم الأمثلة وكل الوثائق للهيكل طالب الخدمة. بالنسبة لملفات الأبحاث العقارية فإن الاستجابة تعني تحرير محضر معاينة نهائي في شأن الطلبات الواردة وإرساله إلى الهيكل المعني بعد إجراء البحث الميداني والمكتبي المطلوب.
5.	نوع المؤشر:	نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	نجاعة
7.	التفريعات:	الإدارات المركزية والإدارات الجهوية
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الملفات المدروسة / عدد الملفات الواردة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد الملفات المدروسة - عدد الملفات الواردة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الطلبات الواردة
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية والإدارات الجهوية
6.	تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%90

8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة نجوى الشابي

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

البيان	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطوبوغرافي والأبحاث العقارية	نسبة مائوية	34,20	12	32,70	64,80	36,10	47,70	83,50

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإستجابة لطلبات الرفع و الأبحاث لسنة 2012 كانت ضعيفة مقارنة بسنة2011 نظرا لأوضاع البلاد في تلك الفترة مما أثر سلبا على العمل الميداني الذي هو عماد نشاط الإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية. أما بالنسبة لسنة 2015 فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية و التي تستوجب عملا مكتبيا لدراسة المطالب الجديدة الواردة . هذا بالإضافة إلى أنه لم يتم تعويض الأعوان الذين التحقوا بإدارات أخرى.

3. رسم بياني لتطور المؤشر

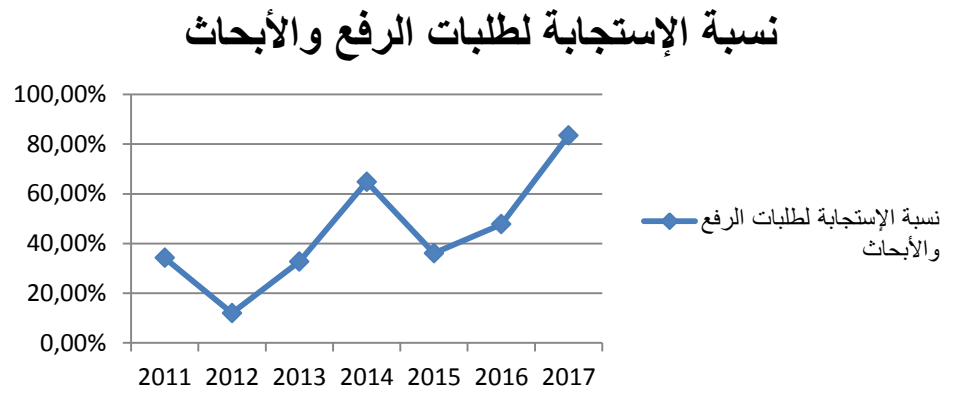

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

تكوين الأعوان.
توسيع مناطق البحث الشامل.
برمجة أكبر عدد من المقاسم بالنسبة للرفع الطبوغرافي.
ابرام أكبر عدد من الصفقات العمومية الخاصة بالرفع الطبوغرافي

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

عدم تجانس المعطيات حيث أنه بالنسبة لـ:
- طلبات الأبحاث العادية لا يستغرق إنجازها عادة أكثر من شهر في حين أنه بالنسبة للأبحاث الشاملة قد يتطلب ذلك أكثر من سنة.
- طلبات الرفع الطبوغرافي تنقسم إلى:
* طلبات تنجزها فرق الرفع التابعة لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية، وهذه عادة تنجز في نفس السنة.
*طلبات يتم إسنادها إلى خبراء في المساحة بعد إبرام صفقات معهم يستغرق إنجازها عادة أكثر من سنة وذلك راجع إلى الوقت التي تستغرقه إجراءات إبرام صفقة من جهة ومن جهة أخرى إلى الوقت الذي يمضيه صاحب الصفقة في إنجازها.

3-نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية:

1.2- ميزانية البرنامج :

تطور إعتمادات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

(بحساب: الألف دينار)

بيـــــــــان البرنامج	إنجازات 2013	قانون المالية 2014 (1)	تقديرات 2015		نسبة التطوّر (2015-2014)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1) -(2)	النسبة (%) (1) /(1) - (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	-	-	**2083**	**2083**	-	-
التأجير العمومي	-	-	**2083**	2083	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية	-	-	**882**	**782**	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	**882**	782	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	-	-	**2965**	**2865**	-	-

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

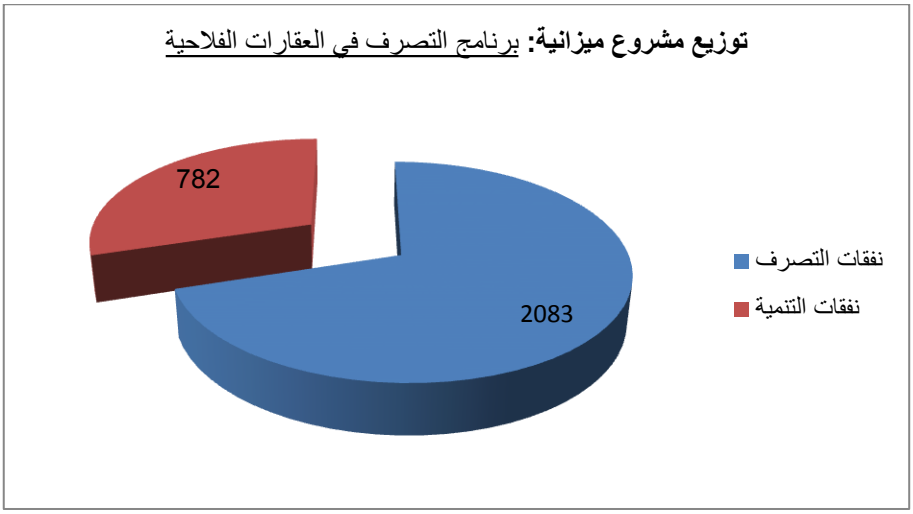

توزيع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
لسنة 2015 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

(بحساب: الألف دينار)

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	البرنامج الفرعي إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	البرنامج الفرعي إسناد الأراضي الفلاحية	البرنامج الفرعي دعم التصرف في العقار ات الفلاحية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	380	479	1224	-
التأجير العمومي	380	479	1224	-
وسائل المصالح	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	782	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	782	-
التمويل العمومي	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية	380	479	2006	2865

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

(بحساب: الألف دينار)

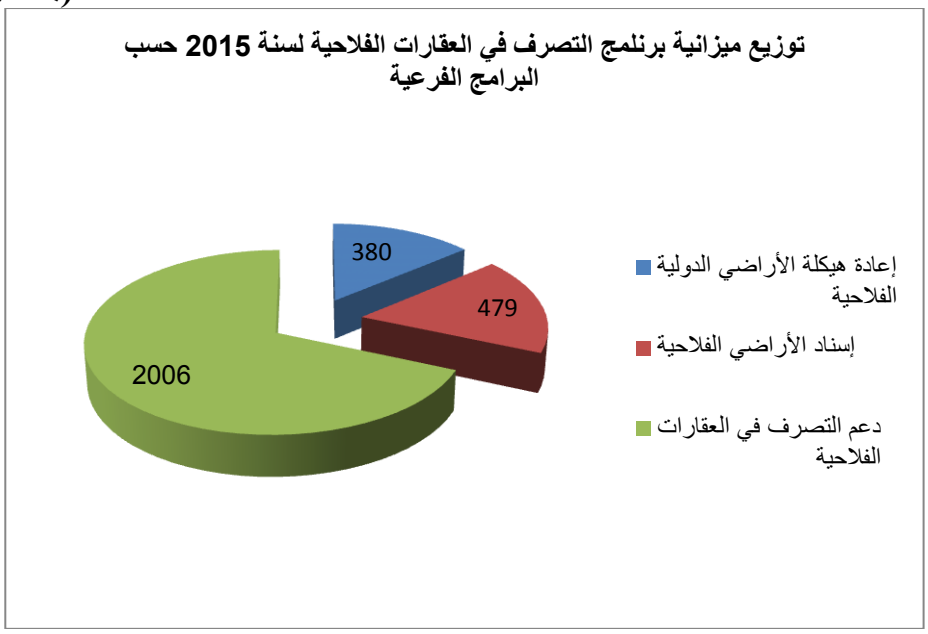

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017
برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- وتقديم إطار النفقات متوسط المدى لكلّ برنامج فرعي.

2-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج :

(بحساب: الألف دينار)

النفقات	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	2083	2270	2497
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	2083	2270	2497
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	782	821	862
على موارد الميزانية	-	-	-	-	782	821	862
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-			
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	2865	3091	3359

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017
للبرنامج الفرعي إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية

(بحساب: الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	380	414	455
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	380	414	455
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	380	414	455

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017
للبرنامج الفرعي إسناد الأراضي الفلاحية

(بحساب : الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	479	522	574
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	**479**	**522**	**574**
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع					**479**	**522**	**574**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017
للبرنامج الفرعي دعم التصرف في العقارات الفلاحية

(بحساب: الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	1224	1334	1468
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	**1224**	**1334**	**1468**
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	**782**	**821**	**862**
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	**782**	**821**	**862**
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	**2006**	**2155**	**2330**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

البرنامج عدد 3 :

ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

البرنامج عدد 3 : ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

مسؤول البرنامج	الأهداف	المؤشرات
السيدة جميلة الغدامسي المديرة العامة لضبط الأملاك العمومية الميزانية إعتمادات الدفع بحساب الألف دينار المبلغ : 8.744 النسبة : نفقات التصرف:7.830 نفقات التنمية:914 صناديق الخزينة: ـــــ	الهدف 3- 1 تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة	* نسبة تطهير سجلات أملاك الدولة * نسبة تطهير بنوك المعلومات
	الهدف 3- 2 تغطية أقصى ما يمكن من الهياكل بمهمات التفقد و تحسين نوعية تقارير التدقيق	* نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا * نسبة الإستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة * عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا
	الهدف 3- 3 تأمين وظيفة الدفاع عن الدولة طالبة أو مطلوبة	* عدد الملفات المتعهد بها المكلف العام بنزاعات الدولة طالبا أو مطلوبا
	الهدف 3 - 4 تطوير جودة الإختبارات	* نسبة إنجاز الاختبارات

1/ تقـــديـــــم البـــرنـــامج

1/ تقديم البرنامج

* خارطة البرنامج:

الهياكل المتدخلة في برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها

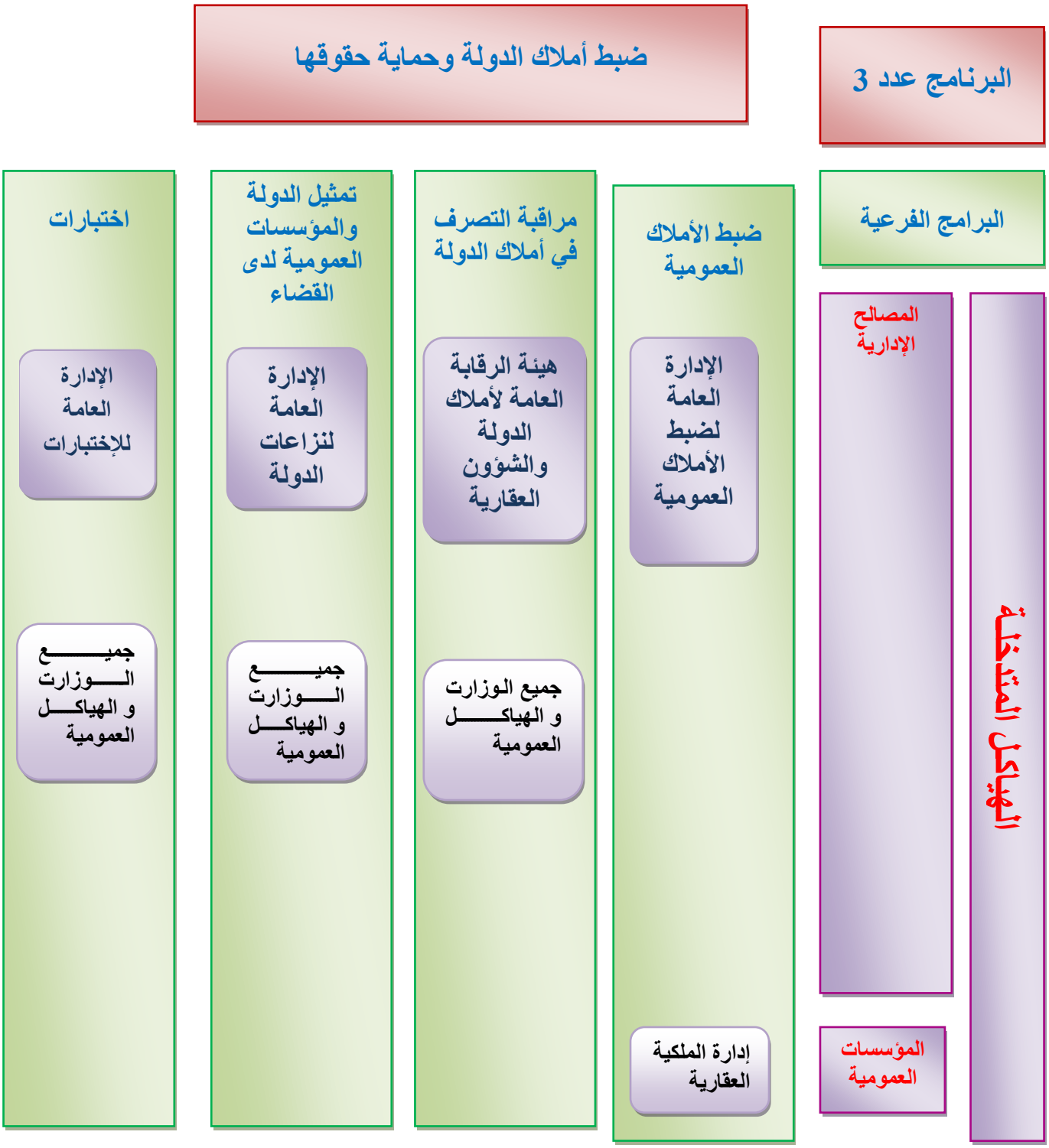

تقديم إستراتيجية البرنامج:

تكمن أهمية برنامج "ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها" في قطاع أملاك الدولة في كونه يهدف أساسا إلى حماية ملك الدولة وذلك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ثم السهر بإستمرار على كيفية إستعمالها بمختلف مؤسسات الإدارة و الدفاع والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها واسترجاعها عند الإقتضاء.

ومن خصوصيات هذا البرنامج نوعية التدخلات التي تكتسي صبغة أفقية سواء مع مصالح الوزارة أو مختلف الهياكل الإدارية للدولة.

***أنشطة البرنامج:**

يتضمن برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها أربعة برامج فرعية تعمل جميعهاعلى تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. و تتمثل البرامج الفرعية في الآتي:

1. ضبط الأملاك العمومية (الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية)
2. مراقبة التصرف في أملاك الدولة (هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية)
3. تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء (الإدارة العامة لنزاعات الدولة)
4. اختبارات (الإدارة العامة للإختبارات)

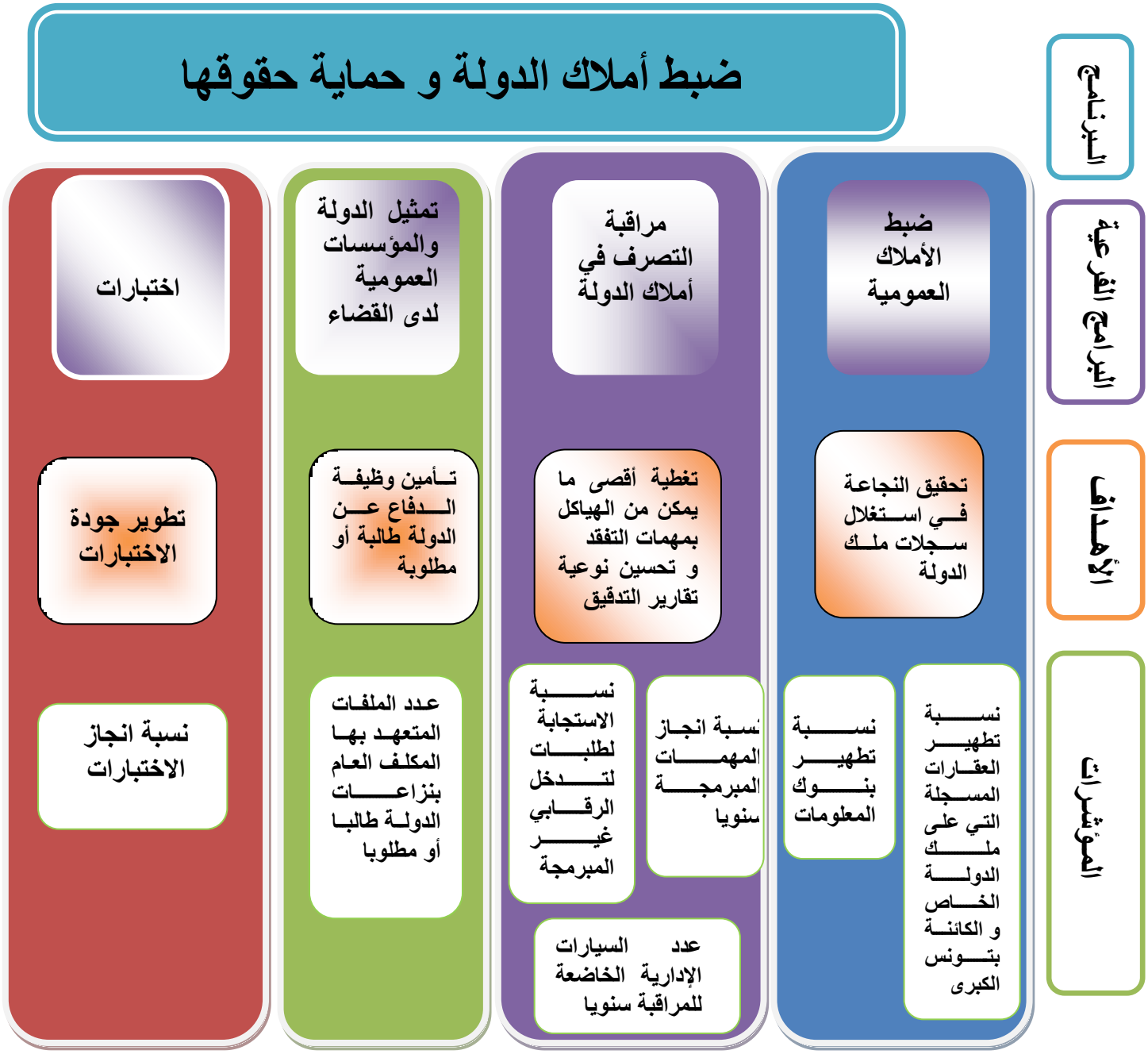

أنشطة البرنامج الفرعي الأول : ضبط الأملاك العمومية

- ضبط كل الأملاك المنقولة و غير المنقولة الراجعة للدولة بالتعاون مع المصالح العمومية المستغلة لهاته الأملاك.
- إعداد جرد سنوي لتلك الأملاك
- مسك سجلات ودفاتر كشف لهاته الأملاك .
- متابعة ضبط الأملاك الراجعة للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية
- تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات ودفاتر كشف هاته الأملاك.

أنشطة البرنامج الفرعي الثاني : مراقبة التصرف في أملاك الدولة

- مراقبة مصالح الدولة فيما يتعلق بالتصرف واستعمال الأموال المنقولة وغير المنقولة للدولة وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.

- القيام بالمتابعة لدى الجماعات العمومية الجهوية والمحلية وكذلك المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات و الهيئات بجميع أنواعها التي تتمتع بمساهمة مالية أو إعانة عمومية وذلك فيما يتعلق بالتصرف واستعمال الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.

- القيام بجميع الأبحاث والمأموريات التي يعهد بها إلى هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية بصفة خاصة ويمكن للهيئة أن تقدم إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية كل المقترحات لتحسين طرق التصرف في هاته الأملاك وصيانتها.

ويعمل أعضاء هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقا لأذون بمأمورية يصدرها وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

ويشمل نشاط هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية المحاور التالية :

1- عمليات تفقد معمقة.

2- عمليات تفقد موجزة.

3- أبحاث ومأموريات خاصة.

4- متابعة إنجاز التوصيات الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في خصوص عمليات تفقد سابقة.

5- دراسة العرائض والشكايات المحالة على الهيئة للبحث والتحري.

6- إنجاز دراسات ذات طابع قانوني أو إداري أو مالي.

7- المشاركة في الإجتماعات المنعقدة بالوزارة أو بهياكل إدارية أخرى خارج الوزارة ومنها بالخصوص الإجتماعات بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبلجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية.

8- برمجة تنسيق ومتابعة عمل فرق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.

كما تشارك هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية في نشاط هيئة مراقبي الدولة عبر تعيين مراقبين، بطلب من هيئة مراقبي الدولة، كمراقبي دولة غير متفرغين في بعض المؤسسات والمنشآت العمومية.

أنشطة البرنامج الفرعي الثالث : تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء

- رفع القضايا في حق الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة.
- تقديم الشكايات الجزائية والقيام بالحق الشخصي.
- التقرير في القضايا المرفوعة ضدها.
- الحضور لدى المحاكم والهيئات القضائية والترافع في حق الدولة.
- الطعن في الأحكام الصادرة ضد الدولة
- إبرام الصلح في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور والتقرير والطعن في الأحكام الصادرة ضده وتنفيذ الأحكام القاضية بإلزام صندوق الضمان بالأداء.
- تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة.
- إصدار بطاقات الإلزام لإستخلاص الديون الراجعة للدولة.
- إبرام الصلح في المادة المدنية والإدارية في حدود ما أقره القانون.
- تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية.

أنشطة البرنامج الفرعي الرابع : اختبارات

- إجراء الإختبارات المتعلقة بضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها.
- تحديد قيمة الأصول التجارية واللزمات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الإنتزاع.
- القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية و الهندسية الخاصة بأملاك الدولة.
- القيام بكل الأعمال المتعلقة بالإختبارات التي تكلفها بها الوزارة.

2/ أهــداف ومــؤشــرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج 3"ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها" وفقا للمحاور الإستراتيجية و أولويات البرنامج المقسمة حسب البرامج الفرعية في :

- تحقيق النجاعة في ضبط سجلات ملك الدولة
- تطوير آليات التدقيق و الرقابة على التصرف العمومي
- تأمين وظيفة الدفاع عن الدولة طالبة أو مطلوبة
- تطوير جودة الإختبارات

البرنامج الفرعي الأول : ضبط الأملاك العمومية

الهدف الأول : تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة

يعد مسك السجلات وتضمين جميع ممتلكات الدولة من المهام الأساسية لضبط الأملاك العمومية، حيث يوجد حاليا بخزينة الإدارة قرابة 125 سجلا تضم ترسيم ملك الدولة العام والخاص في مختلف ولايات الجمهورية.

وقد تم تركيز منظومة إعلامية "صايب" منذ سنة 1995 و تم تهجير محتوى هذه السجلات بالمنظومة و تطويرها في نسخة ثانية خلال سنة 2011. غير انه عمليا تعد في بدايتها بإعتبار أنه لايمكن إستغلالها في إحصائيات صحيحة ونهائية حيث أنه بدراسة قاعدة المعطيات ومقارنة بالإجراءات الواجب القيام بها لترسيم عقار دولي إتضح لنا عدة نقائص منها خصوصيات تتعلق بالعقار والعنوان ومكوناته ووضعيته القانونية التي تستوجب تحيينا مستمرا. علاوة على ذلك يتم ترسيم العقار حسب نسق عمليات التصرف فيه أي هو عبارة على سجل تخصيص، وهذا مغاير لما يجب أن يكون مما استوجب تطهير وتحيين السجل والتحضير لسجل إلكتروني.

وإلى جانب ذلك تتوفر بالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية عدة بنوك معطيات تتعلق بملك الدولة الخاص والعام، وهي التالية :

*** بنك المعلومات المتعلق بالمساكن الإدارية**

و يشتمل على المساكن التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي تم إحصاؤها سنة 1995 وذلك من خلال جمع المعطيات المتعلقة بالمسكن والشاغل ويحمل كل مسكن معرف وحيد ويتطلب تحيين وضعيته إتمام المعطيات الناقصة وفي آن واحد يتطلب ترسيمه بمنظومة "صايب 2" في صورة عدم الترسيم.

يعد بنك المعطيات جمليا تقريبا 42.000 مسكنا منها قرابة 11.000 مسكنا للدولة.

*** بنك المعلومات المتعلق بالمباني الإدارية**

وتشتمل على المباني التابعة للدولة والمسوغة من الخواص وهي في مجملها قرابة 27000 مبنى مخصصة لفائدة مصالح عمومية إلا أنه يوجد بعض المباني الشاغرة التي يتطلب ضبطها ومعرفة وضعيتها العقارية لإعادة توظيفها.

*** بنك المعلومات المتعلق بالمعالم الدينية**

وتشمل أساسا الملك العمومي للمساجد الذي يضم المساجد والجوامع والزوايا المستغلة وغير المستغلة والتي تتطلب عمليات تحيين مستمرة بالتنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الدينية ومع مصالح الوزارة وأغلبها تسوية وضعيات عقارية.

وبالنسبة لهذه البنوك فإنه سيتم البدء بالمساكن الإدارية.

- <u>التحيين</u>

تتكون هذه العملية من عنصرين :

- التحيين المادي ويتمثل في القيام بمعاينة للتعرف على الحالة المادية والواقعية للعقار.
- التحيين القانوني ويتمثل في تسوية وضعية العقار سواء مطابقة الواقعي للقانوني أو العكس بالعكس. ويتم هذا بالتنسيق مع مصالح التصرف في ملك الدولة وعند الإقتضاء مصالح الوزارات المعنية بالموضوع.

- <u>التطهير</u>

تتم هذه العملية بعد القيام بالأبحاث في خصوص وضعية العقار وتتجسم في إدراج ما يتم الكشف عنه من ملك الدولة أثناء البحث وتصحيح مالزم تصحيحه سواء بالإضافة أو بالتخصيص على إلغائه عند الإقتضاء.

مؤشرات الهدف الأول

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قيس وهما :

- نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى
- نسبة تطهير بنوك المعلومات

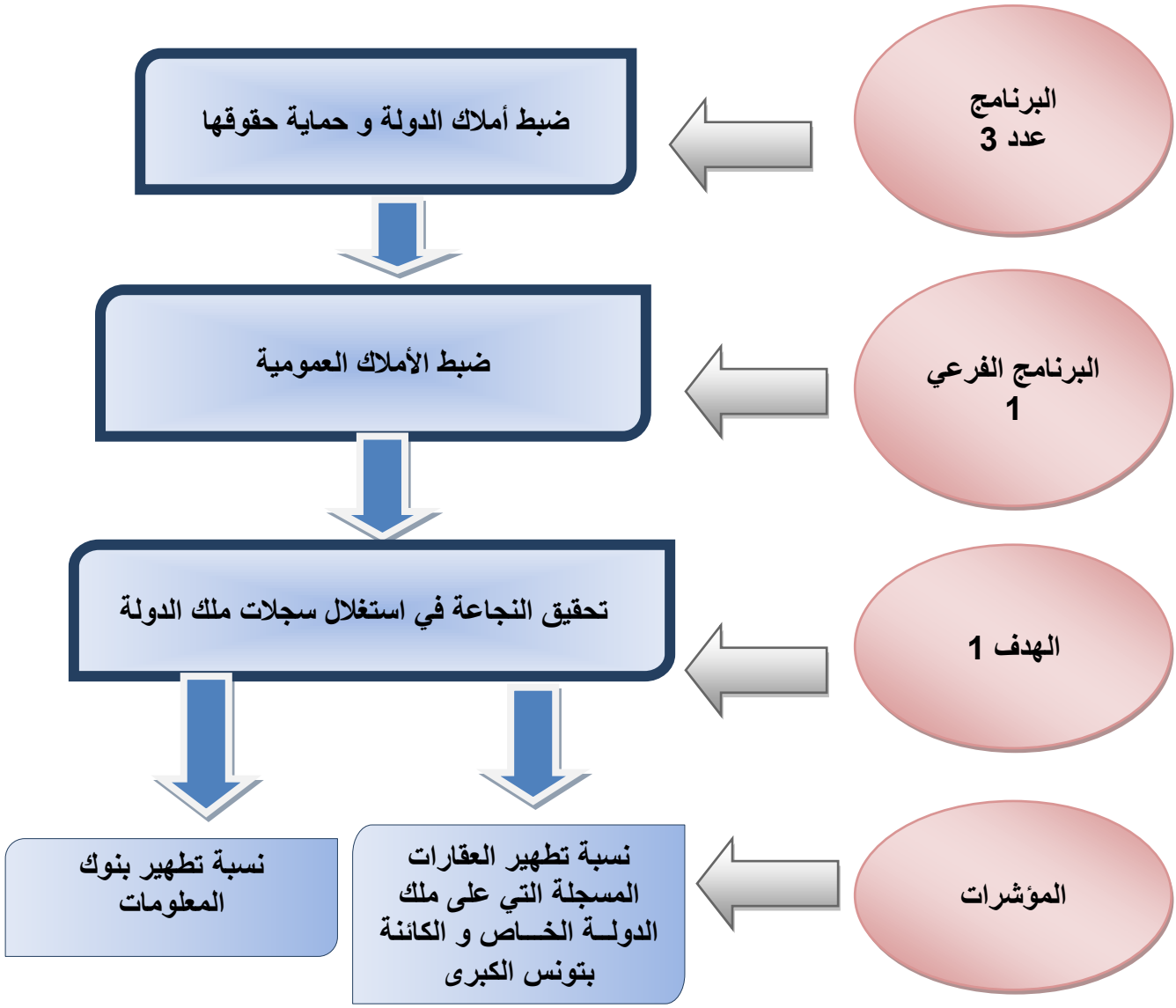

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-1-1-3
	تسمية المؤشر:	نسـبة تطهيـر العقـارات المسـجلة التـي علـى ملـك الدولـة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من السنة الموالية
I.	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	ضبط الأملاك العمومية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة
4.	تعريف المؤشر:	متابعة تطور عملية تطهير العقارات المسجلة و المرسمة بسجل أملاك الدولة
5.	نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	مصالح الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية و المصالح المركزية و الجهوية للوزارة و مصالح مختلف الوزارات
II.	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الترسيمات المتعلقة بالعقارات المسجلة التي تم تطهيرها بملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى /عدد الترسيمات المزمع تطهيرها
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الترسيمات التي تم تطهيرها - العدد الجملي للترسيمات بمنظومة صايب
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- تقارير و بطاقات وصفية - ملفات إدارية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	قاعدة البيانات لمنظومة صايب الخاصة بسجلات أملاك الدولة و المعاينات الميدانية
6.	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	تحيين و تطهير مضمون سجلات أملاك الدولة (الترسيمات المستهدفة المقدرة بـ 4703 ترسيما) و إعداد سجل إلكتروني
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المكلف بالترسيم بسجلات أملاك الدولة الخاصة و السلك الإداري التابع له : عز الدين العوسجي
III.	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2012	2013	2011
نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى	نسبة مائوية	1,44	2,70	8,10	9,31	10,58	11,86	13,4

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

انطلقت عملية تطهير وتحيين سجلات أملاك الدولة العامة والخاصة سنة 2010 وقد تم خلال هذه السنة تحيين 25 ترسيما من مجموع 4703 ترسيما مستهدفا بهذه العملية.

وتواصلت عملية التطهير والتحيين خلال سنوات 2011 و2012 و2013 ليتم تسجيل 381 عملية تحيين وتطهير لعقارات مسجلة و كائنة بتونس الكبرى أي بنسبة تقارب 8% من مجموع الترسيمات المستهدفة.
وبإحتساب معدل تطهير 60 ترسيما سنويا فإن نسبة التطهير سوف تشهد تطورا يقدر بـ 1,27 % سنويا ليصل في موفى 2017 إلى 13,14%.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

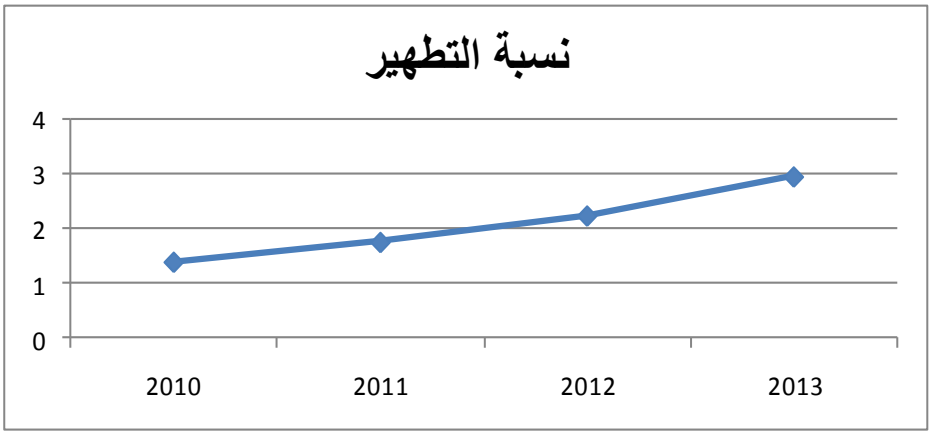

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة لعملية تطهير السجلات :

- ترفيع نسق المعاينات الميدانية
- مراجعة السجلات العقارية بإدارة الملكية العقارية
- مراجعة مصالح التصرف في أملاك الدولة في الوزارة ومصالح الأرشيف عند الإقتضاء
- مراجعة مختلف مصالح الوزارات عند الإقتضاء

5. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر : نسبة المؤشر تتأثر بجملة من العوامل أهمها:**

- نقص في الموارد البشرية والمادية (اللوجستية)
- ضرورة تركيز فرق عمل ومستلزماتها
- الدعم المادي واللوجستي في الإدارات الجهوية
- نسق محتشم في إستعمال منظومة صايب خاصة في مجال التصرف
- إشكاليات فنية في المنظومة.

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	2-1-1-3
	تسمية المؤشر:	نسبة تطهير بنوك المعلومات (المساكن الإدارية كقسط أول)
	تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من السنة الموالية
I.	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط الأملاك العمومية
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة
4.	تعريف المؤشر:	متابعة تطور عملية تحيين و تطهير بنوك المعلومات
5.	نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	مصالح الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية و المصالح المركزية و الجهوية للوزارة و مصالح مختلف الوزارات
II.	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الملفات التي تمت معالجتها / العدد الجملي للملفات المخزنة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الملفات المنجزة - العدد الجملي للملفات المخزنة ببنوك المعلومات
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير و بطاقات وصفية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	بنوك المعلومات المستهدفة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	تطهير و تحيين بنك المعلومات المتعلق بالمساكن الإدارية و استكمال ترسيمها بسجل أملاك الدولة
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المكلف ببنك المعلومات المتعلق بالمساكن الإدارية و السلك الإداري التابع له : ريم الجميعي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة التحيين	نسبة مائوية	4,37	3,46	14,23	7,5	7,5	7,5	7,5

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

يشهد بنك المعلومات الخاص بمساكن الدولة عمليات تحيين متواصلة تتعلق أساسا بالوضعية العقارية للمسكن وترسيم العقار بسجلات أملاك الدولة من عدمه وكذلك شاغل المسكن. وتختلف نسبة تحيين بنك المعلومات من سنة إلى أخرى.

وبإحتساب معدل تحيين 785 مسكن سنويا من مجموع ما يقارب 11000 مسكنا تابعا للدولة فإن نسبة تحيين بنك المعلومات يقدر بـحولي 7,5 % سنويا.

3 – رسم بياني لتطور المؤشر

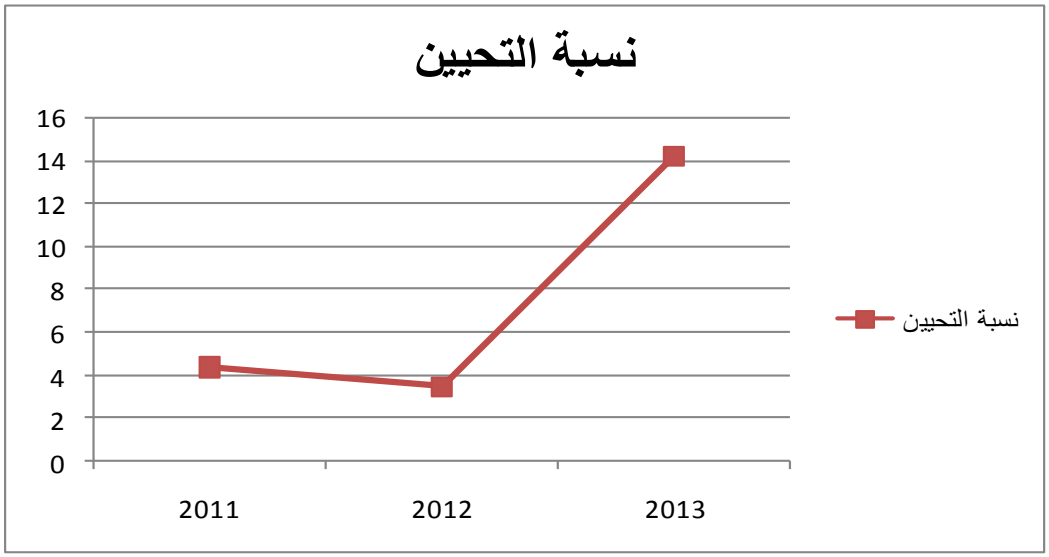

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة لعملية تحيين بنك المعلومات :

- مراسلة الوزارات المنتفعة بالمساكن الإدارية
- القيام بالمعاينات الميدانية عند الإقتضاء

5. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: إرتباط المؤشر بجملة من العوامل :**

- نقص في الموارد البشرية والمادية (اللوجستية)
- ضرورة تركيز فرق عمل ومستلزماتها
- ضعف التنسيق مع الوزارات المعنية
- عدم تطوير منظومة المساكن بربطها مع مختلف الوزارات المتصرفة في المساكن
- نقص في ربط الإدارات الجهوية بالمنظومة.

البرنامج الفرعي الثاني: مراقبة التصرف في أملاك الدولة

الهدف الثاني : تغطية أقصى ما يمكن من الهياكل بمهمات التفقد و تحسين نوعية تقارير

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى الإرتقاء بتقنيات التدقيق وأساليبه وذلك أساسا من خلال :

*الإستجابة إلى الإختصاص الأفقي لهيئة الرقابة العمة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية و ذلك عبر تغطية أكبر عدد من الهياكل الخاضعة للرقابة، و هو ما يستوجب التوفر على عدد كاف من المراقبين و على إمكانيات لوجستية متطورة.

*الإرتقاء بنوعية تقارير التفقد و ذلك عبر:

*إعتماد وتكريس معايير التدقيق الدّولية.

*تركيز أحدث التطبيقات الإعلامية المساندة لعملية التدقيق.

*وضع تنميط متكامل standardisation، قدر الإمكان، لمختلف النقائص والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التصرّف.

*ضمان تكوين رقابي منسجم مع المعايير الدّولية بالنسبة للمراقبين.

والغاية من تغطية أقصى ما يمكن من الهياكل وتحسين نوعية تقارير التدقيق هي:

- حماية ملك الدولة من كل عتداء و جعل المال العمومي بمنآى عن كل تلاعب و سوء تصرف.
- الكشف عن أخطاء التصرف و مساءلة مرتكبيها و صياغة التوصيات و المقترحات الكفيلة بالرفع من مستوى أداء المرفق العمومي و تجنب مخاطر سوء التصرف و سوء الحوكمة في القطاع العمومي

مؤشرات الهدف الثاني

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشرات قيس وهي :

- نسبة إنجاز المهمّات الرقابية المبرمجة سنويا.
- نسبة الاستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة.
- عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا.

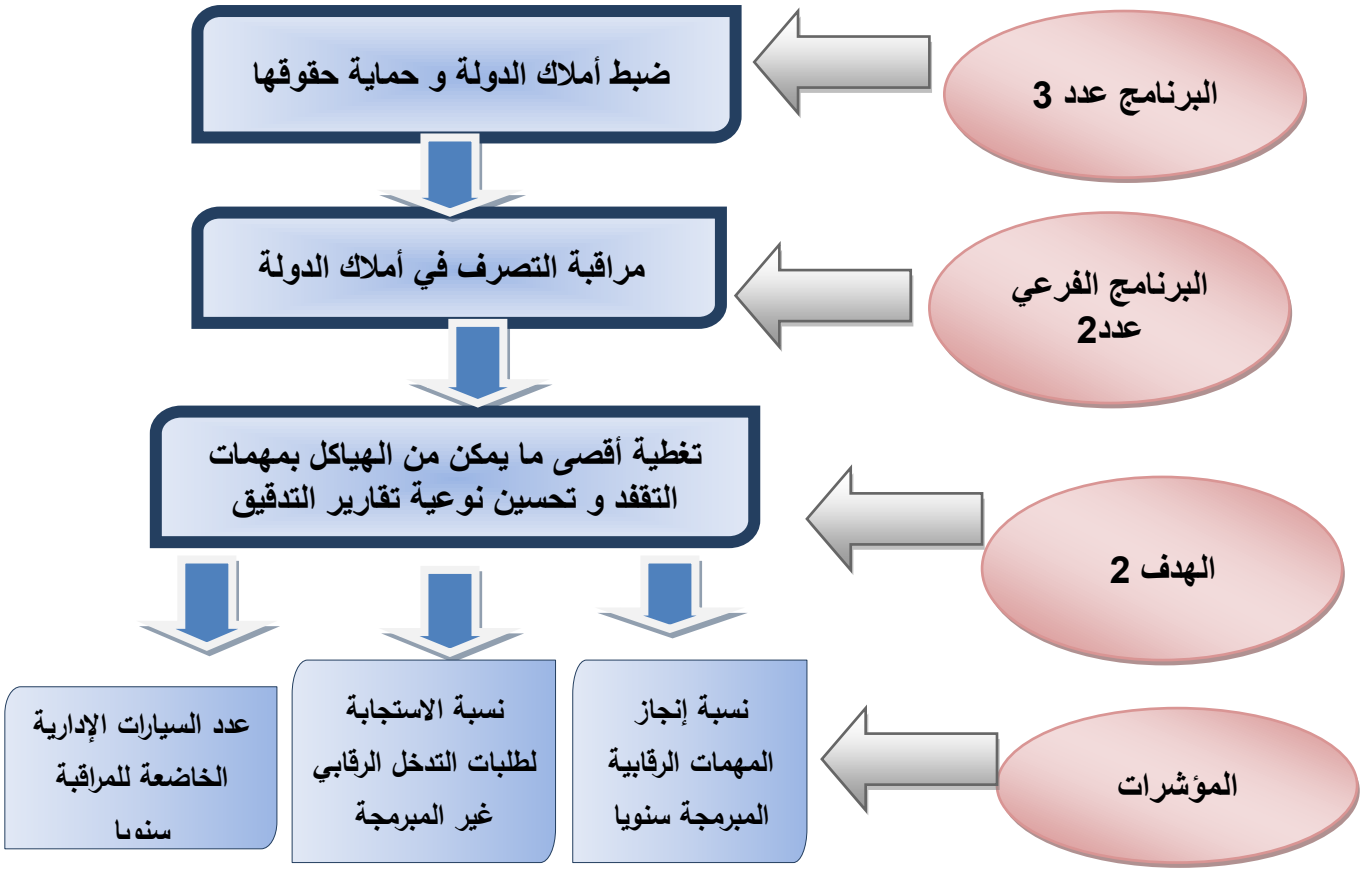

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-2-2-3
	تسمية المؤشر:	نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا
	تاريخ تحيين المؤشر:	كل سداسية
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
2	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة
3	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تغطية أقصى ما يمكن من الهياكل بمهمات التقفد و تحسين نوعية تقارير التدقيق
4	تعريف المؤشر:	متابعة نسق إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا.
5	نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
6	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7	التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشـــؤون العقارية، و مصالح مختلف الوزارات (المركزية و الجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1	طريقة احتساب المؤشر:	عدد المهمات الرّقابية (المبرمجة في السنة المعنيّة) التي تمّ إنجازها (صدر بشأنها تقرير تفقّد) / العدد الجملي للمهمّات الرّقابية (المبرمجة في السنة المعنيّة).
2	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد المهمّات الرقابية المنجزة (التي صدر بشأنها تقرير) والتي كانت مبرمة في السنة المعنية.
4	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- البرنامج السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة. - تقارير التفقّد المنجزة في السنة المعنيّة.
5	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابـــة العـــامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية
6	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7	القيمة المستهدفة للمؤشر:	إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا في غضون سنة البرمجة.
8	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	محمد بوهلال – مراقب عام لأملاك الدولة و الشؤون العقارية
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

مؤشـر قيس الأداء	الوحدة	الإنـجـازات			2014	التـقـديـرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا	**نسبة مائوية**	30	25	40	45	47	49	55

2 **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر :**
بلغ معدّل الإنجاز بالنّسبة للثلاث سنوات الأخيرة (2011 -2012-2013) 31,6 % وينتظر أن تسجّل نسبة

	الإنجاز بدءا من سنة 2015 وإلى غاية 2016 إستقرارا في حدود النسبة المسجّلة في 2014 (مع زيادة طفيفة)، وذلك بالنّظر لمغادرة 3 مراقبين عامين لهيئة الرقابة العامة بموجب بلوغ سن التقاعد، وهو ما سينعكس على مستويات التأطير وبالتالي على سير المهمّات ونسق الإنجاز. ومن المؤمّل أن تشهد سنة 2017 عودة تدريجيّة لتطوّر نسبة إنجاز المهمّات لتتجاوز الـ 50 %.
3	**رسم بياني لتطوّر المؤشّر :** 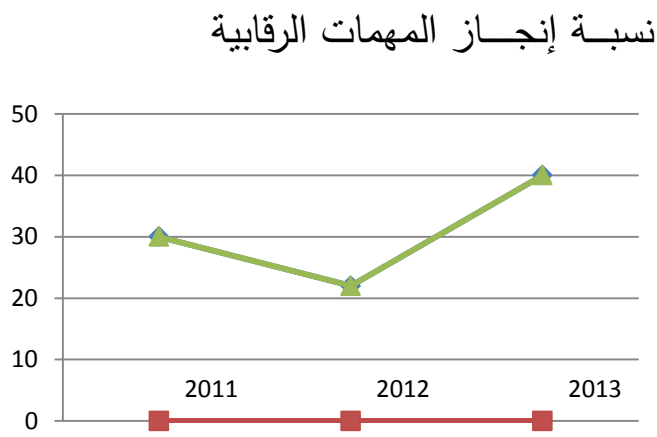
4	**أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر :** - تطوير كفاءة المراقبين من خلال تكثيف الدّورات التكوينية. - ترفيع نسق إنجاز المهمّات من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصّصة لكلّ مهمّة. - انتداب عدد كاف من المراقبين. - توفير المعدّات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).
5	**تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : يتأثر المؤشر بـ :** - النقص في الموارد البشرية و المادية. - تكليف الهيئة بإنجاز العديد من أعمال التفقّد غير المبرمجة بالإضافة إلى الأبحاث والتحريات في العديد من العرائض والشكايات (وهو نشاط يستأثر بأكبر حيّز من إمكانيات الهيئة البشرية والماديّة بما يؤثّر سلبا على نسق إنجاز المهمات المبرمجة سنويا).

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	2-2-2-3
	تسمية المؤشر:	نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة
	تاريخ تحيين المؤشر:	كلّ سداسية
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
2	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة
3	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تغطية أقصى ما يمكن من الهياكل بمهمات التفقد و تحسين نوعية تقارير التدقيق
4	تعريف المؤشر:	متابعة مدى الاستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة (سنويا.
5	نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
6	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7	التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية، ومصالح مختلف الوزارات (المركزية و الجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الطلبات التي صدرت بشأنها تقارير أو مذكرات بعنوان نفس السّنة/ عدد طلبات التدخّل الرّقابي غير المبرمجة التي تلقّتها الهيئة في السنة المعنيّة (مهمّات تفقّد غير مبرمجة –أبحاث- عرائض وشكايات).
2	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد مطالب التدخّل الرقابي غير المبرمجة الواردة على الهيئة سنويا (طلبات إنجاز مهمات تفقّد غير مبرمجة- طلبات الأبحاث والتّحريّات، العرائض والوشايات). - عدد التقارير والمذكّرات الصادرة بعنوان طلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة (الصادرة خلال سنة ورود الطلبات المذكورة).
4	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	من خلال المعطيات الأساسية الواردة أعلاه
5	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية
6	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7	القيمة المستهدفة للمؤشر:	الرفع من المعدل السنوي لنسبة الإستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمج
8	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	حمادي الشهبي - مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	

1 **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة	نسبة مائوية	46,6	51,5	69	75	77	79	85

2 **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر :**

بلغ معدّل الإنجاز بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة (2011-2012-2013) 55,7%. وينتظر أن تسجّل نسبة الإنجاز بدءا من سنة 2015 وإلى غاية 2016 إستقرارا في حدود النسبة المسجّلة في 2014 (مع زيادة طفيفة)، وذلك

	بالنّظر لمغادرة 3 مراقبين عامين لهيئة الرقابة العامة بموجب بلوغ سن التقاعد، وهو ما سينعكس على مستويات التأطير وبالتالي على سير العمل ونسق الإنجاز. ومن المؤمّل أن تشهد سنة 2017 عودة تدريجيّة لتطوّر نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة لتتجاوز الـ 80%.
3	**رسم بياني لتطوّر المؤشّر :** 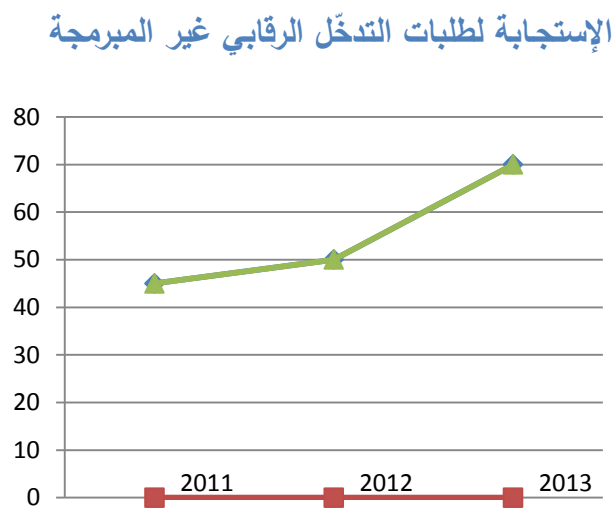
4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر :** - تطوير كفاءة المراقبين من خلال التكثيف من الدّورات التكوينية. - ترفيع نسق إنجاز الأبحاث من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصّصة لكلّ بحث. - انتداب عدد كاف من المراقبين. - توفير المعدّات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).
5	**تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تأثر المؤشر بـ :** - النقص في الموارد البشرية و المادية. - تنامي غير مسبوق لعدد ملفات الفساد الإداري التي تمّت إحالتها للهيئة بعد الثورة وخاصّة بدءا من سنة 2012. - إلتزام الهيئة بإنجاز برنامج تفقّد سنوي بالتوازي مع طلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة والتي هي موضوع هذا المؤشّر.

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	3-2-2-3
	تسمية المؤشر:	عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة.
	تاريخ تحيين المؤشر:	كلّ سداسية
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
2	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة
3	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تغطية أقصى ما يمكن من الهياكل بمهمات التفقد و تحسين نوعية تقارير التدقيق
4	تعريف المؤشر:	متابعة نسق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.
5	نوع المؤشر:	مؤشر منتوج (كمي)
6	طبيعة المؤشر:	مؤشر نشاط
7	التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقاريـــة، و مصالح وزارة الدّاخلية (الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق).
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1	طريقة احتساب المؤشر:	عدد السيارات الإدارية التي خضعت للمراقبة خلال السنة المعنيّة.
2	وحدة المؤشر:	وحدة عددية (عدد)
3	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد الدّوريات المنجزة. - عدد السيارات التي خضعت للمراقبة. - عدد محاضر المخالفات.
4	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	من خلال المعطيات الأساسية الواردة أعلاه
5	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابـــة العـــامة لأملاك الدولـــة و الشؤون العقارية
6	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7	القيمة المستهدفة للمؤشر:	الرّفع من عدد عمليات المراقبة التي تخضع لها السيّارات الإدارية على الطريق سنويا (الرفع في عدد الدّوريّات المنجزة) بما من شأنه أن يضمن إلتزاما أكثر بتطبيق التراتيب المتعلّقة باستعمال السيارات الإدارية
8	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	عبد النور القرامي – مراقب عام لأملاك الدولة و الشؤون العقارية.
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1	**سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**	

مؤشّر قيس الأداء	الوحدة	2011	2012	2013	تطوّر عدد السيّارات الخاضعة للمراقبة مقارنة بـ 2011
عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة	عدد	7334	5559	4003	% - 54,5

2	**تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر :**
	سجّل تراجع ملحوظ في عديد الدّوريات المنجزة وبالتالي في عدد السيّارات التي خضعت للمراقبة منذ سنة 2011

	(عقب إندلاع ثورة 14 جانفي) وذلك بالنّظر لعدم توفّر سيارات الأمن العمومي التي تعتمد عليها الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإداريّة على الطريق بالنّظر إلى الظروف الأمنيّة التي عاشتها البلاد عقب الثورة. مع الإشارة إلى أنّ برمجة عمليات المراقبة هي برمجة شهرية، وبالتالي فإنّه يتعذّر تقديم تقديرات سنوية للسنوات القادمة، خاصّة وأنّ إنجاز هذه العمليات هو رهين تعاون المصالح الأمنية بالأساس، واستقرار الظروف الأمنية بالبلاد
3	**رسم بياني لتطوّر المؤشّر :**
	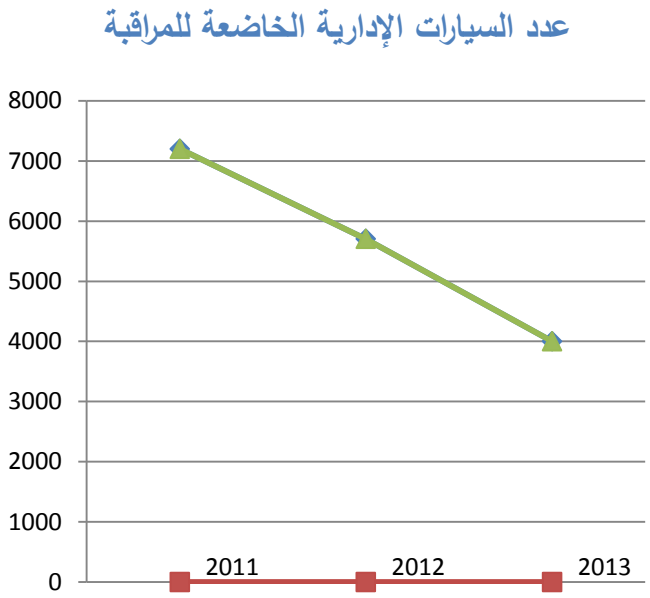
4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر :** - ترفيع نسق إنجاز عمليات المراقبة للسيّارات الإدارية على الطريق خاصّة مع عودة الظروف الأمنية للإستقرار تدريجيا. - رفع مستوى التنسيق مع مصالح وزارة الدّاخلية والنظر في إحداث فريق مراقبة بالنسبة لكل ولاية كالنّظر أيضا في إمكانية توفير عنصر التفرّغ لأعوان المراقبة.
5	**تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :** سجّل تراجع في عدد الدّوريات المنجزة في 2013 (128) مقارنة بـ 2012 (204) وبالتالي في عدد السيارات التي خضعت للمراقبة وذلك بالنّظر لعدم توفّر سيّارات الأمن العمومي التي تعتمد عليها الفرق المشتركة لمراقبة السيّارات الإداريّة على الطريق بالنّظر للظروف الأمنيّة التي عاشتها البلاد خاصّة في النّصف الثاني من سنة 2013.

الهدف الثالث : تأمين وظيفة الدفاع عن الدولة طالبة أو مطلوبة

يرمي هذا الهدف إلى تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية الإدارية و الخاضعة لإشراف الدولة و كذلك المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية و التجارية و تأمين الدفاع عنها و عن المال العام الذي بعهدتها سواء كانت لها صفة المدعية أو المدعي عليها و ذلك لدى القضاء المدني و العقاري و الإداري و الجزائي في المحاكم التونسية والأجنبية و لدى الهيئات التحكيمية

مؤشرات الهدف الثالث

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشر قيس وهو :عدد الملفات المتعهد بها المكلف العام بنزاعات الدولة طالبا أو مطلوبا.

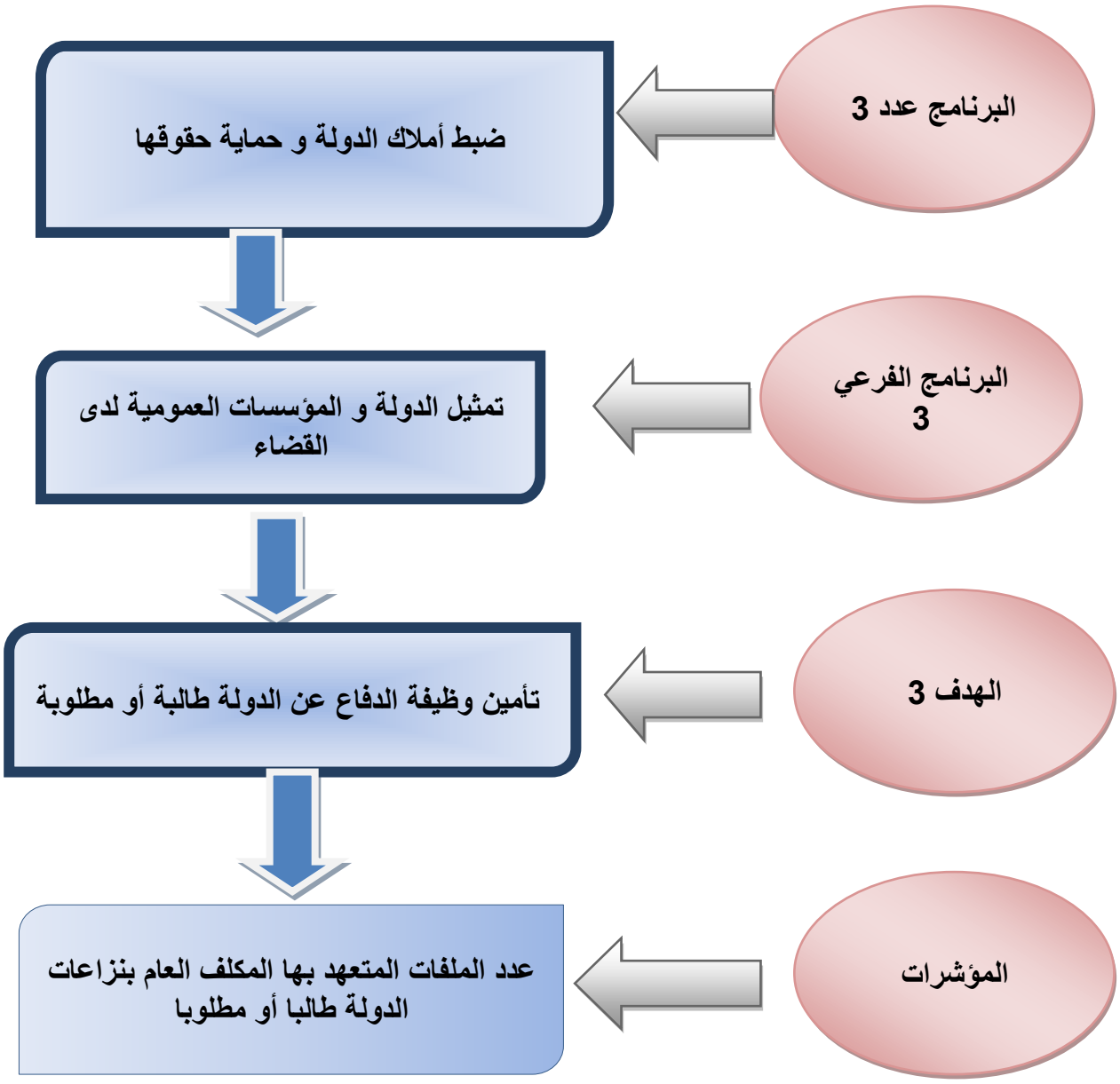

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-3-3-3
	تسمية المؤشر:	عدد الملفات المتعهد بها المكلف العام بنزاعات الدولة طالبا أو مطلوبا
	تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية السنة
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية الإدارية و المؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة لدى القضاء
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تأمين وظيفة الدفاع عن الدولة طالبة أم مطلوبة
4.	تعريف المؤشر:	التقرير و المرافعة في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها طالبة أم مطلوبة.
5.	نوع المؤشر:	مؤشر منتوج
6.	طبيعة المؤشر:	نجاعة
7.	التفريعات:	جميع هياكل الدولة و المؤسسات العمومية الادارية و المؤسسات العمومية الخاضعة لإشراف الدولة
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الملفات المتعهد بها لرفع قضايا لفائدة الدولة + عدد القضايا المنشورة ضد المكلف العام بنزاعات الدولة.
2.	وحدة المؤشر:	عدد
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	-عدد القضايا المنشورة من المكلف العام بنزاعات الدولة -عدد القضايا المنشورة ضد المكلف العام بنزاعات الدولة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد الأحكام الصادرة لفائدة الخصوم ضد المكلف العام بنزاعات الدولة . عدد الأحكام الصادرة لفائدة المكلف العام بنزاعات الدولة والقاضية برفض دعاوى الخصوم. محاضر تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة .
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الواردات – محاضر الاستدعاء للجلسة .
6.	تاريخ توفر المؤشر:	تاريخ نهاية كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	**بالنسبة للملفات المتعهد بها بغاية رفع قضايا :** إنجاز الأعمال المطلوبة في أسرع وقت سواء في مرحلة تهيئة الملف او في مرحلة نشر القضية بغاية استصدار حكم لفائدة الإدارة في أسرع وقت و تنفيذه . **بالنسبة للقضايا المنشورة ضد الدولة :** إعداد وسائل الدفاع الأنجع لرد الدعاوى و الدفاع عن موقف الإدارة .
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	سلك المستشارين المقررين في تأمين أعمال التقرير و المرافعة لاستصدار أحكام تنفيذية لفائدة الدولة و رد الدعاوى المنشورة ضدها و الدفاع عن موقف الإدارة. السلك الإداري في إنجاز الأعمال الإدارية المرتبطة بوظيفتي التقرير و المرافعة.

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
عدد الملفات المتعهد بها المكلف العام بنزاعات الدولة طالبا أو مطلوبا		13834	17379	19767	22733	25700	28666	31632

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :**

يشمل عدد القضايا التي يتم فيها تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية و كذلك المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية و التجارية بطلب منها طالبة أم مطلوبة لدى القضاء المدني و الجزائي و الإداري و العقاري إضافة إلى هيئات التحكيم الدولي .

و قد اتسم نشاط المؤسسة بتزايد عدد ملفات القضايا بعد الثورة و ذلك على خلفية متابعة ملفات الفساد (قضايا الائتمان العدلي ، قضايا التصرف القضائي ، الطعون الموجهة ضد قرارات المصادرة بطلب إيقاف تنفيذها و إلغائها لدى القضاء الإداري أو قضايا مدنية في إبطال قرارات المصادرة لدى المحاكم العدلية ، القضايا الجزائية ، قضايا جرحى الثورة ، قضايا متفرعة عن ملفات الفساد في استخلاص ديون و إبطال عقود و استرجاع عقارات و معدّات ...) .

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

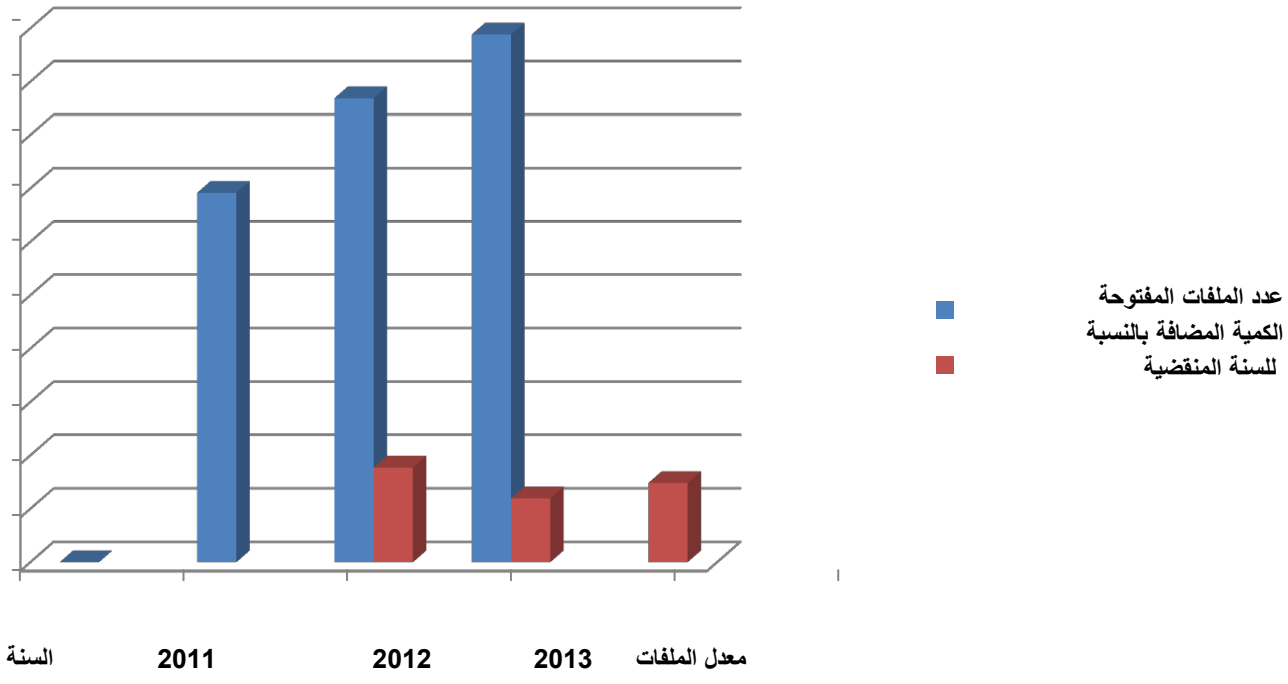

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :**

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتأمين أكثر جودة للأعمال الإدارية (إشراك الأعوان الإداريين في حلقات تكوين على غرار التكوين الذي يتلقاه كتبة المحاكم) .
- تنظيم ملتقيات فكرية مستمرة لفائدة سلك المستشارين المقررين.
- تمكين المستشارين المقررين من المشاركة في دورات التكوين التي ينظمها المعهد الأعلى للقضاءالمشاركة في الملتقيات التي تنظمها وزارة العدل (جمعية القضاة – هيئة المحامين – هيئة

	العدول المنفذين).
5.	**تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :تأثر المؤثر بـ :**
	- النقص في الموارد البشريـة (بالنسبة لسلك المستشارين المقررين بنزاعات الدولة خاصة). - النقص في الموارد المادية واللوجستية . - عدم تأمين وسائل العمل الضرورية : المجلات القانونية ، نشريات محكمة التعقيب والمحكمة الإدارية، دورات تكوينية وملتقيات – عدم ربط مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بالمنظومة الإعلامية الخاصة بالمحاكم . - إشكاليات فنية في استعمال المنظومة الإعلامية. - نقص الدعم المادي واللوجستي لدى مصالح نزاعات الدولة في الجهات . - الحاجة المتأكدة إلى توفير مقر موحّد و ملائم للإدارة العامة لنزاعات الدولة .

الهدف الرابع : تطوير جودة الإختبارات

تلعب عملية الاختبارات دورا أساسيا في حماية حقوق الدولة ضمن معظم عمليات الاقتناء و التفويت والتسوغ والتسويغ و اللزمات و الحيازات الوقتية وتحديد غرامات الإنتزاع وذلك بتحديد القيم المرجعية الواقعية التي لا تغبن حق الدولة و تدرء إمكانية التلاعب بقيمة المقدرات الوطنية في نطاق تبادل المنـــافع ما بين الدولة و الأطراف الخاصة أو ما بين الأطراف العمومية في عمليات ذات صبغة اقتصادية مالية كما أن الإختبارات ذات الصبغة الإستشارية الفنية أو القضائية تعين الجهات الطالبة على اتخاذ القرار المناسب للحفاظ على أملاك الدولة.

لذلك فإن تطوير منظومة الإختبارت يعد هدفا استراتيجيا له انعكاسات مباشرة على القطاعات المتعاملة من خلال شفافية التعاملات و مقاومة أسباب ومنافذ الفساد الإداري و سوء التصرف.

وحيث أن عملية الإختبار تعد ركنا أساسيا في تنفيذ التعاملات السابقة الذكر إذ تمثل حلقة مفصلية في تسلسل الإجراءات الإدارية التي تستوجب وجود اختبار معد من طرف مصالح الدولة المختصة فإن الرفع من نسب الإستجابة للطلبات الواردة و التقليص في آجالها من جهة و تطوير نوعية الإختبارات مـن خـــلال حصر و مراجعة أقصى مايمكن من الآليات الفنية و القانونية المرجعية التي تعين على الأستجابـــة للمعـــايير الوطنية و العالمية للحوكمة الرشيدة و الشفافية في هذا الميدان المرتكز أساسا على خبرة و استقلالية هذا الجهاز يتطلب مجهودا متواصلا لتحقيق ذلك من خلال تمكينه من الوسائل المادية و البشرية التي من شأنها التطوير في نسبة تغطية الطلبات التي تتزايد من يوم إلى آخر و التي تتعدى الإمكانات المتاحة حاليا كما يتعين تجميع ومراجعة وتطوير النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة و المعايير الفنية المرجعية ضـمن دليـــل إجـراءات موحد و النظر في إعادة هيكلة هذا الجهاز تبعا لأهمية المهام المنوطة بعهدته.

مؤشرات الهدف الرابع

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قيس وهما :

- نسبة إنجاز الإختبارات على المستويين المركزي والجهوي.

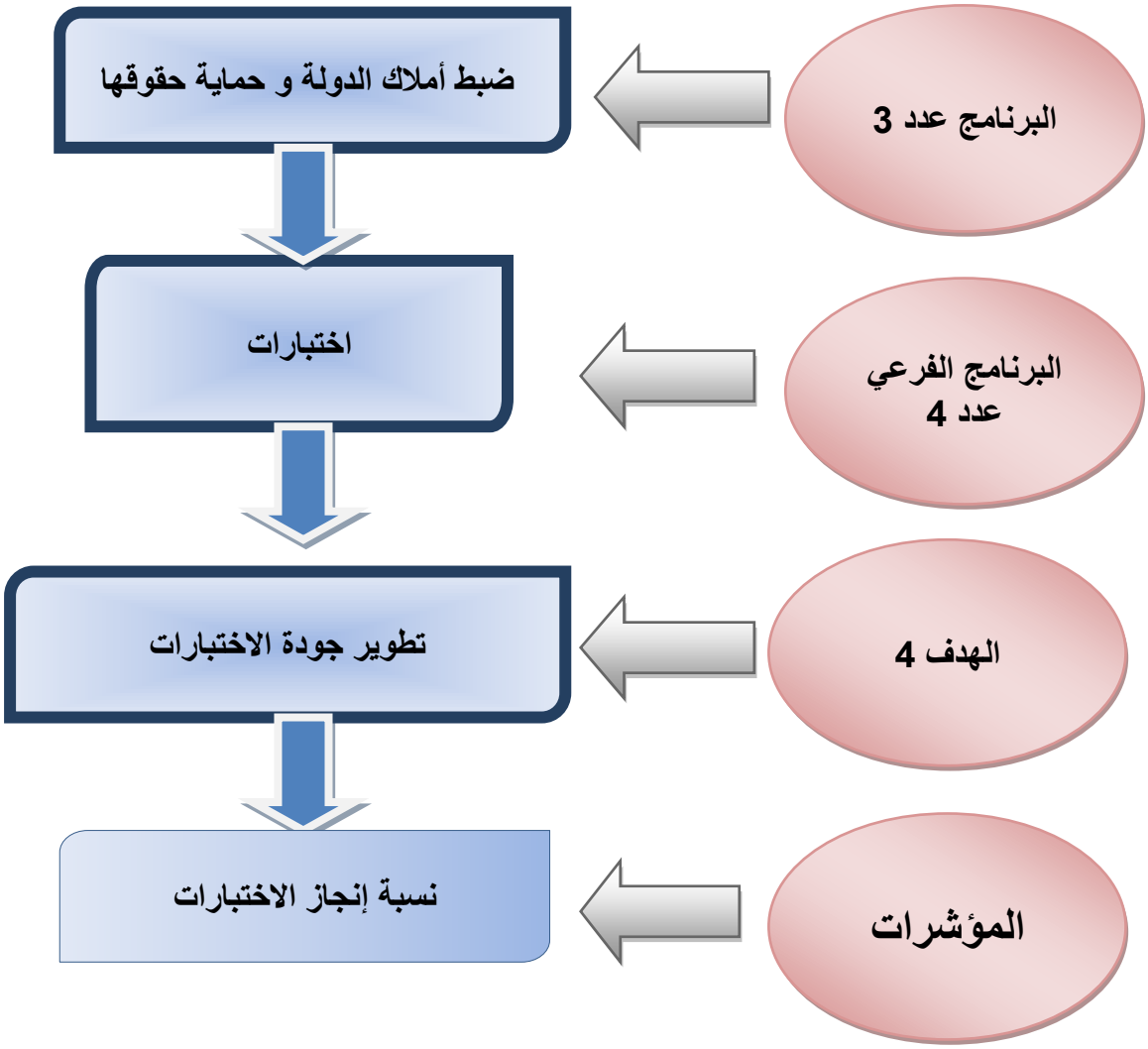

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-4-4-4
	تسمية المؤشر:	نسبة إنجاز الإختبارات
	تاريخ تحيين المؤشر:	ماي2014 بالنسبة للإدارة المركزية وسنة 2013 بالنسبة للجهات
I.	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	الاختبارات
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير جودة الاختبارات
4.	تعريف المؤشر:	يحدد المؤشر نسبة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها
5.	نوع المؤشر:	مؤشر نتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
7.	التفريعات:	الإدارة العامة للإختبارات و الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية
II.	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	طريقة احتساب المؤشر: النسبة المائوية للإختبارات المنجزة خلال السنة**(ن 1)** مقارنة بعدد طلبات الإختبار الواردة مع الطلبات المتبقية للسنـــة السابقـــة**(ن2)** على المستويين المـــركزي و الجهوي كل على حدة $\frac{\text{ن 1}}{\text{ن 2}}$
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد طلبات الإختبار مع عدد الإختبارات المنجزة بصفة نهائية خلال سنة
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تحديد عدد طلبات الإختبار و الإجابات النهائية المسجلة بمكتب الضبط بالإدارة العامة للإختبارات و المرسلة من طرف الإدارات الجهوية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	مكتب الضبط و الأرشيف بالإدارة العامة للإختبارات وإحصائيات مستمدة من الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية
6.	تاريخ توفر المؤشر:	بداية السنة الموالية لآخر سنة منجزة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	الوصول إلى نسبة 100%
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد المدير العام للإختبارات الصحبي زغدود و ينوبه السيد كمال الفضلاوي
III.	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة إنجاز الاختبارات	نسبة مائوية	84,80	80,09	81,82	80	86;5	90	93,5

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

*** بالنسبة للمستوى المركزي :**

نلاحظ إنخفاضا بالنسبة لسنة 2012 ناتجا عن إلتحاق العديد من الإطارات المركزية بالإدارت الجهوية على إثر تسميتهم في خطط وظيفية بالجهات وقد تمّ تدارك ذلك سنة 2013 بفضل مجهودات الإدارة العامة للاختبارات و من المتّجه تطوير هذه النسب من خلال الاستجابة لطلبات الدعم المعبّر عنها.

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة إنجاز الاختبارات على المستوى المركزي	نسبة مائوية	82	78	89	90	93	95	97

*** بالنسبة للمستوى الجهوي :**

نلاحظ إنحدار نسب الإنجاز من سنة 2011 إلى سنة 2013 مردّه تزايد عدد طلبات الاختبار في ظلّ النقص الواضح في عدد الإطارات الفنية في جميع الاختصاصات ويتعيّن دعم هذه الجهات بشريّا وماديّا لتحقيق التقديرات المقترحة للسنوات القادمة.

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة إنجاز الاختبارات على المستوى الجهوي	نسبة مائوية	87,60	82,18	74,64	70	80	85	90

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

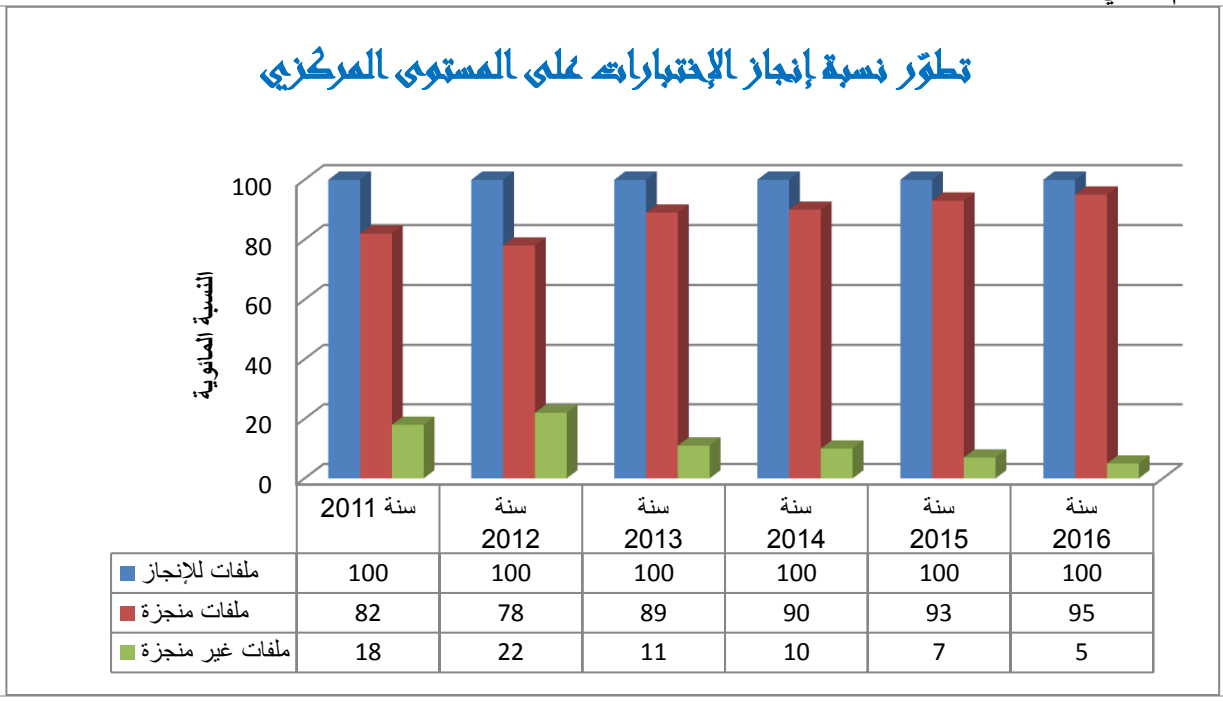

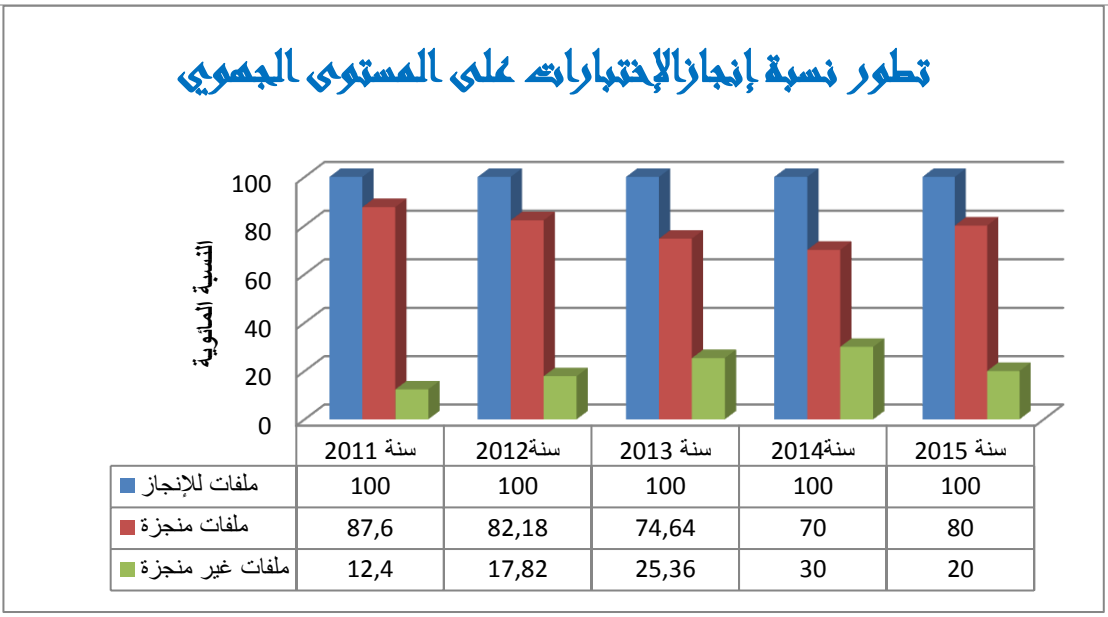

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي
- تدعيم أسطول السيارات
- تدعيم الإمكانيات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين
- صيانة و تهيئة المقر المركزي للإدارة العامة للاختبارات

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

*المؤشر لا يعطي فكرة عن الأنشطة الموازية للاختبارات و عن الأعمال المنجزة قبل الوصول إلى الإجابة النهائية وهي تستهلك كما هاما من الجهد البشري و الإمكانات المادية.

*النسب المحددة لسنة 2014 ناتجة عن معدل الأشهر الخمس الأولى للسنة بالنسبة للمستوى المركزي ومبنية على التوقع بالنسبة للجهات نظرا لعدم توفر إحصائيات الثلاثي الأول.

*التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكن من إعطاء نتائج إحصائيـــة مفصلة وحينية و يتعين مراجعتها.

*بالنسبة للجهات المعدل ناتج عن الإحصائيات الواردة من الولايات الأهم من حيث عدد الملفات المدروسة نظرا لعدم توفر إحصائيات لكامل الولايات حاليا

1.3- ميزانية البرنامج :

تطور إعتمادات برنامج ضبط الأملاك العمومية و حماية حقوقها

(بحساب: الألف دينار)

بيـــــــــان البرنامج	إنجازات 2013	قانون المالية 2014 (1)	تقديرات 2015		نسبة التطوّر (2015-2014)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1) -(2)	النسبة (%) (1) /(1) - (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	-	-	**7830**	**7830**	-	-
التأجير العمومي	-	-	**7830**	7830	-	-
وسائل المصالح	-	-	-		-	-
التدخل العمومي	-	-	-		-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية	-	-	**914**	**914**	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-			-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	914	914	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	-	-	**8744**	**8744**	-	-

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

(بحساب: الألف دينار)

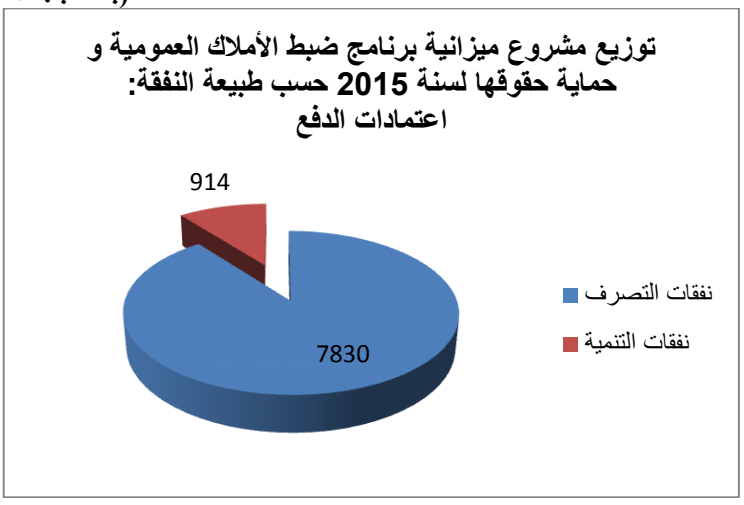

توزيع ميزانية برنامج ضبط الأملاك العمومية و حماية حقوقها

لسنة 2015 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

(بحساب: الألف دينار)

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	ضبط الأملاك العمومية	مراقبة التصرف في أملاك الدولة	تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء	إختبارات	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**4932**	**966**	**1229**	**703**	**7830**
التأجير العمومي	4932	966	1229	703	**7830**
وسائل المصالح	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	**482**	**33**	**278**	**121**	**914**
الاستثمارات المباشرة	482	33	278	121	**914**
التمويل العمومي	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية	**5414**	**999**	**1507**	**824**	**8744**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

(بحساب: الألف دينار)

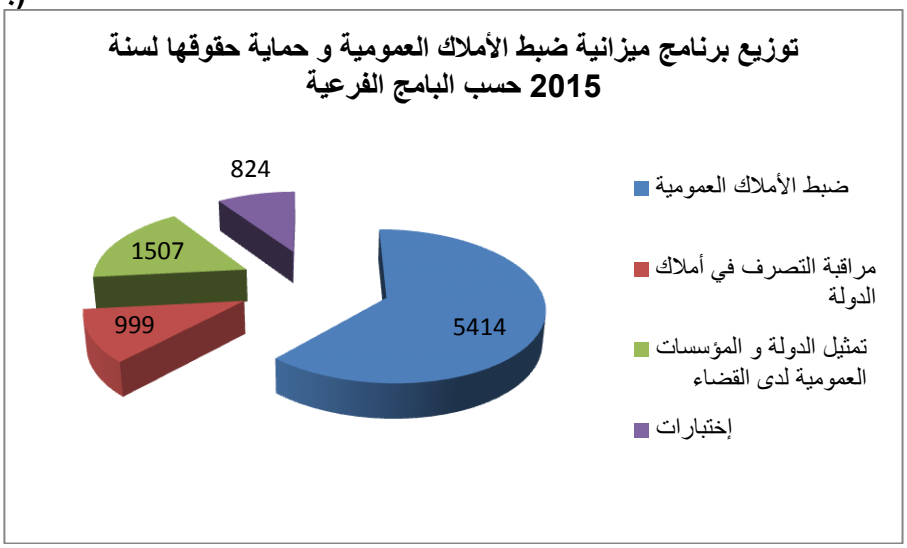

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 برنامج ضبط الأملاك العمومية و حماية حقوقها

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- وتقديم إطار النفقات متوسط المدى لكلّ برنامج فرعي.

2-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج :

(بحساب : الألف دينار)

النفقات	إنجازات			قانون المالية 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-			
على موارد الميزانية	-	-	-	-	**7830**	**8535**	**9388**
التأجير العمومي	-	-	-	-	7830	8535	9388
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	-	-	-
على موارد الميزانية	-	-	-	-	**914**	**960**	**1008**
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	914	960	1008
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	**8744**	**9495**	**10396**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017
للبرنامج الفرعي تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء

(بحساب : الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	4932	5376	5914
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	4932	5376	5914
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	482	506	531
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	482	506	531
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	5414	5882	6445

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج الفرعي :
إختبارات

(بحساب : الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	966	1053	1158
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	966	1053	1158
وسائل المصالح	-	-	-	-			
التدخّل العمومي	-	-	-	-			
على صناديق الخزينة	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-			
وسائل المصالح	-	-	-	-			
التدخّل العمومي	-	-	-	-			
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-			
وسائل المصالح	-	-	-	-			
التدخل العمومي	-	-	-	-			
نفقات التنمية	-	-	-	-	33	35	38
على موارد الميزانية	-	-	-	-	33	35	38
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-			
التمويل العمومي	-	-	-	-			
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-			
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-			
التمويل العمومي	-	-	-	-			
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-			
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-			
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	999	1088	1196

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج الفرعي مراقبة التصرف في أملاك الدولة

(بحساب: الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	1229	1340	1474
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	1229	1340	1474
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	278	292	306
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	278	292	306
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	1507	1632	1779

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج الفرعي ضبط الأملاك العمومية

(بحساب: الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	**703**	**766**	**843**
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	703	766	843
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	**121**	**127**	**133**
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	121	127	133
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	824	893	976

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

البرنامج عدد 9 :

القيادة و المساندة

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة

مسؤول البرنامج	الأهداف	المؤشرات
السيد عبد الرزاق بن فرج المدير العام للمصالح المشتركة الميزانية إعتمادات الدفع بحساب الألف الدينار المبلغ : 29.418 النسبة : نفقات التصرف: 23.319 نفقات التنمية:6.099 صناديق الخزينة: ـــــ	الهدف 9- 1 تحسين التصرف في الموارد البشرية	* نسبة تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة * عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية
	الهدف 9- 2 تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد الوقود	* معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة
	الهدف 9- 3 تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة	* نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية * تجديد أسطول الحواسيب

1/ تقـــديـــــم البـــرنـــامج

* خارطة البرنامج:

الهياكل المتدخلة في برنامج القيادة والمساندة

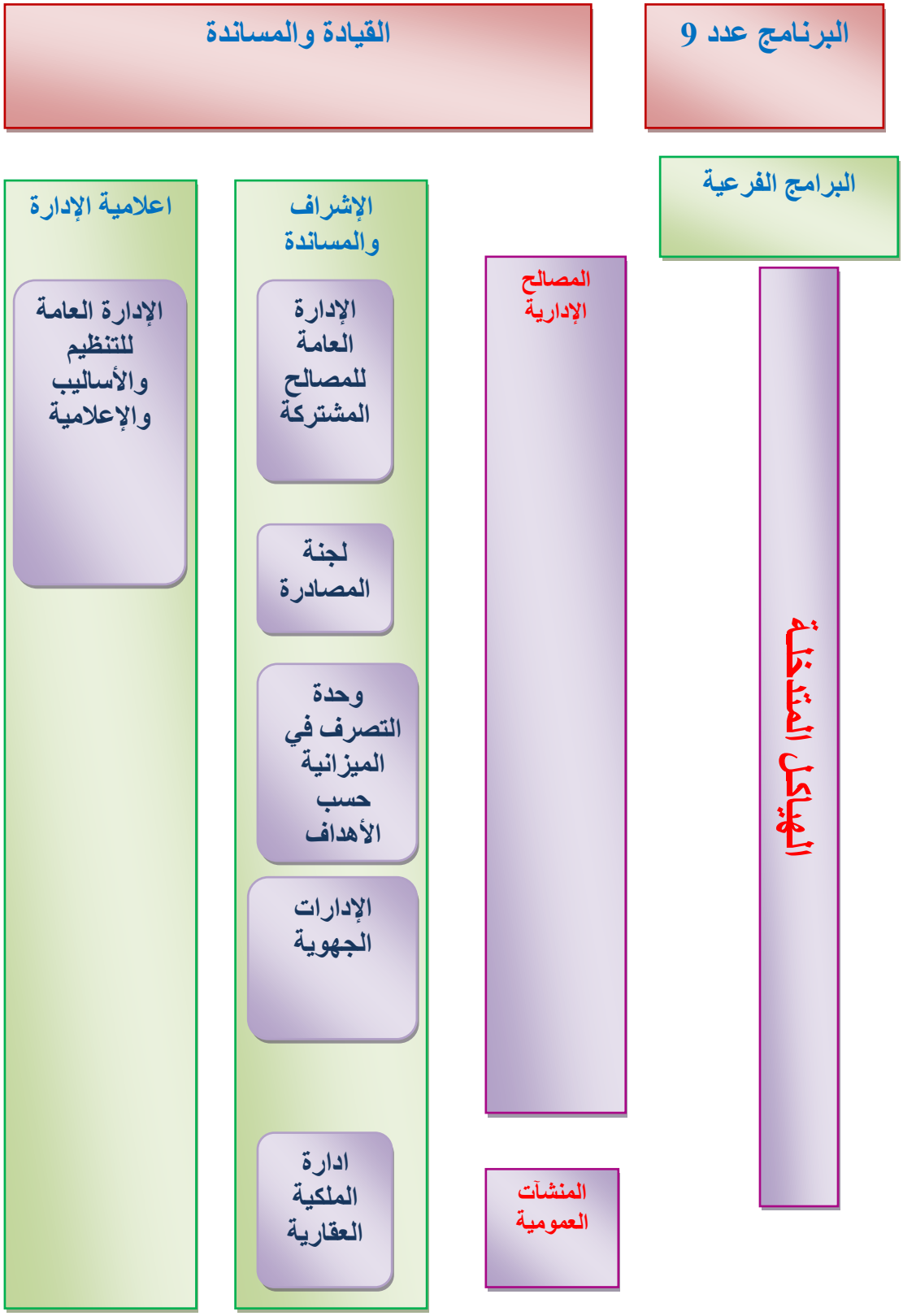

***تقديم إستراتيجية البرنامج:**

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم للبرامج الثلاثة التي تشرف عليها مهمة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وهي: برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية" وبرنامج "التصرّف في العقارات الفلاحية" وبرنامج "ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها".

وترتكز خطة البرنامج على تحسين نسب التأطير الإدارية من خلال التركيز على انتداب إطارات من إداريين ومهندسيين وتقنيين إلى جانب دعم تكوين الإطارات وأعوان المساندة بالوزارة في مختلف مجالات التصرّف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الإستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها مع المراهنة على حسن تمثيل الوزارة على المستوى الجهوي في نطاق دعم اللامركزية و تأمين و دعم عمل كل الهياكل التابعة لهذا البرنامج و المكلفة بمشمولات خصوصية كلجنة المصادرة و وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف و إدارة الملكية العقارية علما أن هذه الأخيرة و باعتبارها تتمتع باستقلالية مالية فسيتم إفرادها لاحقا بعقد برامج و ستعتمد هذه المؤسسة في إستراتيجيتها على المحاور التالية:

*تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية و ذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات و ضمان دقتها و سلامتها.

*تطوير أساليب الحفظ و التصرف في ملفات الترسيم و ذلك بتعصير فضاءات الحفظ و طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم.

*تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري و ذلك بتوفير الكفاءات اللازمة و تنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية.

*تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم و استغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري و رقمنة الوثائق و بناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.

***أنشطة البرنامج:**

يتضمن برنامج القيادة و المساندة برنامجين فرعيين إثنين يعملان على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج. و يتمثل هذين البرنامجين الفرعيين في الآتي:

- الإشراف والمساندة (الديوان والإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارات الجهوية لأملاك الدولة و الشؤون العقارية و إدارة الملكية العقارية و وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة المصادرة)
- إعلامية الإدارة (الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية)

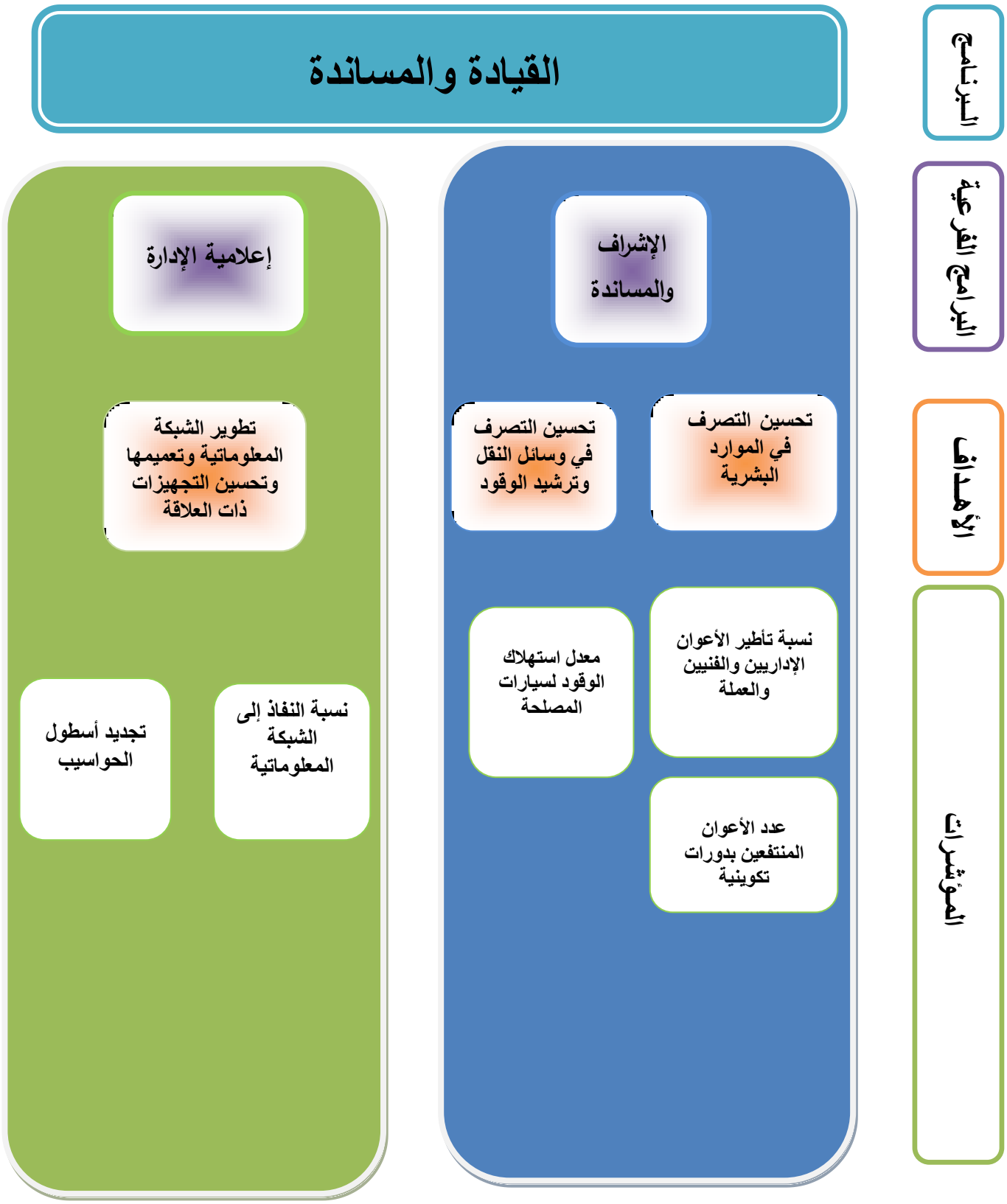
البرنامج
البرامج الفرعية
الأهداف
المؤشرات
القيادة والمسانده
الإشراف والمساندة
إعلامية الإدارة
تحسين التصرف في الموارد البشرية
تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد الوقود
تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة
نسبة تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة
معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة
عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية
نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية
تجديد أسطول الحواسيب

أنشطة البرنامج الفرعي الأول : الإشراف والمساندة

- تنظيم الإمتحانات والمناظرات
- دعم مجال التكوين لفائدة الموظفين والعملة : ملتقيات وتربصات التكوين والتكوين المستمر، التكوين في الإعلامية والتكوين في التصرّف حسب الأهداف

أنشطة البرنامج الفرعي الثاني : إعلامية الإدارة

- دعم وتطوير الشبكة المعلوماتية وتجديد التجهيزات الإعلامية وربط هياكل الوزارة بعضها البعض.

1/ استراتيجية البرنامج والأهـداف والمـؤشـرات

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم للبرامج الثلاثة التي تشرف عليها مهمة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وهي: برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية" وبرنامج "التصرّف في العقارات الفلاحية" وبرنامج "ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها".

ويساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف المرسومة لمختلف البرامج وتحسين نجاعتها ويهتم بالجوانب التالية :

- التأطير الإداري للأعوان الإداريين التقنيين.
- تكوين الإطارات والأعوان الإداريين التقنيين والعملة.
- تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة.
- تحسين التصرّف في وسائل النقل وترشيد الوقود.
- حسن تمثيل الوزارة على المستوى الجهوي.

2/ أهـداف ومـؤشـرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج "القيادة و المساندة" وفقا للمحاور الإستراتيجية و أولويات البرنامج المقسمة حسب البرامج الفرعية في تحقيق الأهداف المرسومة لمختلف البرامج وتحسين نجاعتها ويهتم بالجوانب التالية:

- التأطير الإداري للأعوان الإداريين التقنيين.
- تكوين الإطارات والأعوان الإداريين التقنيين والعملة.
- تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة.
- تحسين التصرّف في وسائل النقل وترشيد الوقود.
- حسن تمثيل الوزارة على المستوى الجهوي.

البرنامج الفرعي الأول : الإشراف والمساندة

الهدف الأول : تحسين التصرف في الموارد البشرية

يندرج هذا الهدف ضمن التوجهات الوطنية للرقي بجودة الخدمات الإدارية عبر وضع الكفاءات اللازمة لتأمين مشمولات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، من جهة، وعبر دعم لامركزية التكوين من خلال برمجة دورات تكوينية على مستوى الجهات لتنمية القدرات المهنية والمعرفية للأعوان ودعم حظوظهم في فرص النجاح والترقية بالمناظرات الداخلية كتنمية مهارات العملة لتحسين المرفق الإداري من جهة أخرى.

مؤشرات الهدف الأول

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قيس وهما :
- نسبة تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة
- عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية

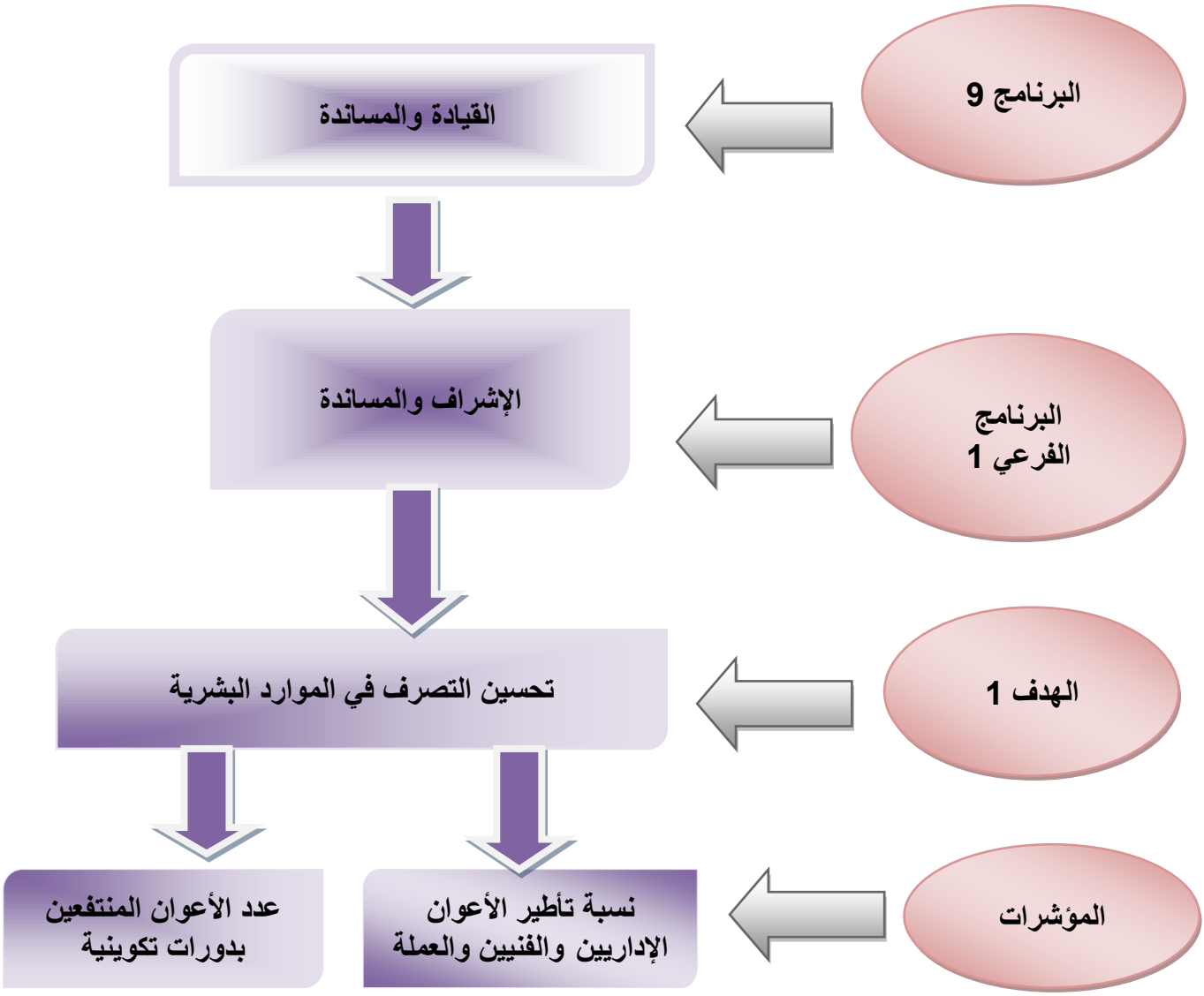

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-1-1-9
	تسمية المؤشر:	نسبة التأطير
	تاريخ تحيين المؤشر:	كل سداسية
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	القيادة والمساندة
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	الإشراف والمساندة
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين التصرف في الموارد البشرية
4.	تعريف المؤشر:	
5.	نوع المؤشر:	مؤشر قيس النتائج
6.	طبيعة المؤشر:	
7.	التفريعات:	كامل هياكل الوزارة
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق/ العدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة.
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	ــــــــــــــــــــ
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	إحصائيات ذات مصدر إداري
6.	تاريخ توفر المؤشر:	الثلاثي الأول من السنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	ــــــــــــــــــــ
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	مدير إدارة الشؤون الإدارية
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة	نسبة مائوية	37,8	38,4	36,8	36	34	35	36

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

تحسين نسبة تأطير الأعوان الإداريين والفنيين والعملة

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

عدد الأعوان المنتمين للصنف الفرعي أ2 بالنسبة للعدد الجملي للأعوان

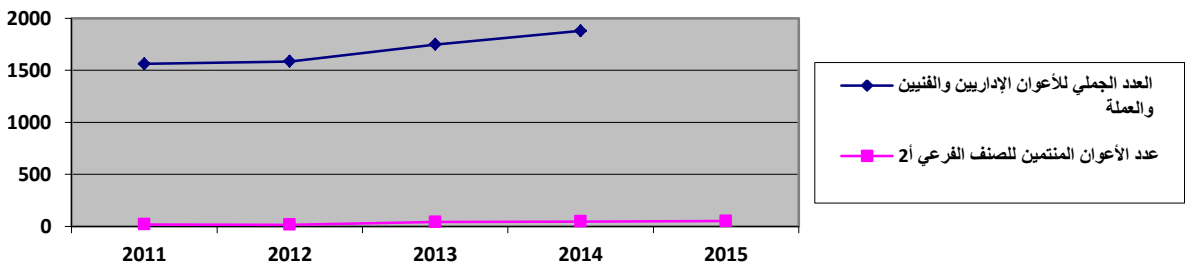

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**

- الانتدابات

5.	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر** - عدم التمكن من الحصول على الإنتدابات الكافية لتغطية النقص في الإطارات بالوزارة.

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	2-1-1-9
	تسمية المؤشر:	عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية
	تاريخ تحيين المؤشر:	كل سداسية
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	القيادة والمساندة
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	الإشراف والمساندة
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين التصرف في الموارد البشرية
4.	تعريف المؤشر:	عدد الأعوان الذين انتفعوا بدورات تكوينية
5.	نوع المؤشر:	مؤشر قيس النتائج
6.	طبيعة المؤشر:	ــــــــــــــ
7.	التفريعات:	كامل هياكل الوزارة
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية / العدد الجملي للأعوان
2.	وحدة المؤشر:	عدد
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	إحصائيات ذات مصدر إداري
6.	تاريخ توفر المؤشر:	الثلاثي الأول من السنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	ــــــــــــــ
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	مدير الشؤون الإدارية

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
عـــــدد الأعـــــوان المنتفعـــين بـــدورات تكوينية	عدد	140	15	176	200	200	200	200

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

تمكن متابعة هذا المؤشر من تحسين نسبة الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية.

.3	**رسم بياني لتطور المؤشر** **تطور عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية** 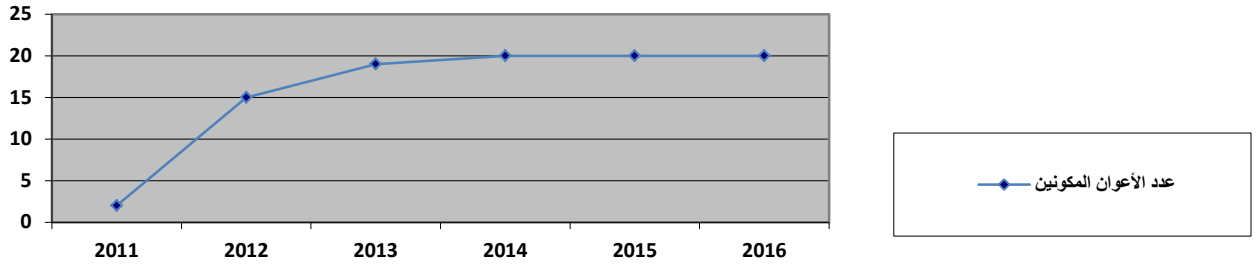
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر** تنظيم الدورات التكوينية
.5	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر** لا يمكن تبين نوعية التكوين من خلال هذا المؤشر

الهدف الثاني : تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد إستهلاك الوقود

يرمي هذا الهدف إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد استهلاك الوقود وتحسين التصرف في وسائل النقل.

مؤشرات الهدف الثاني

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشر قيس وهو:

- معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة

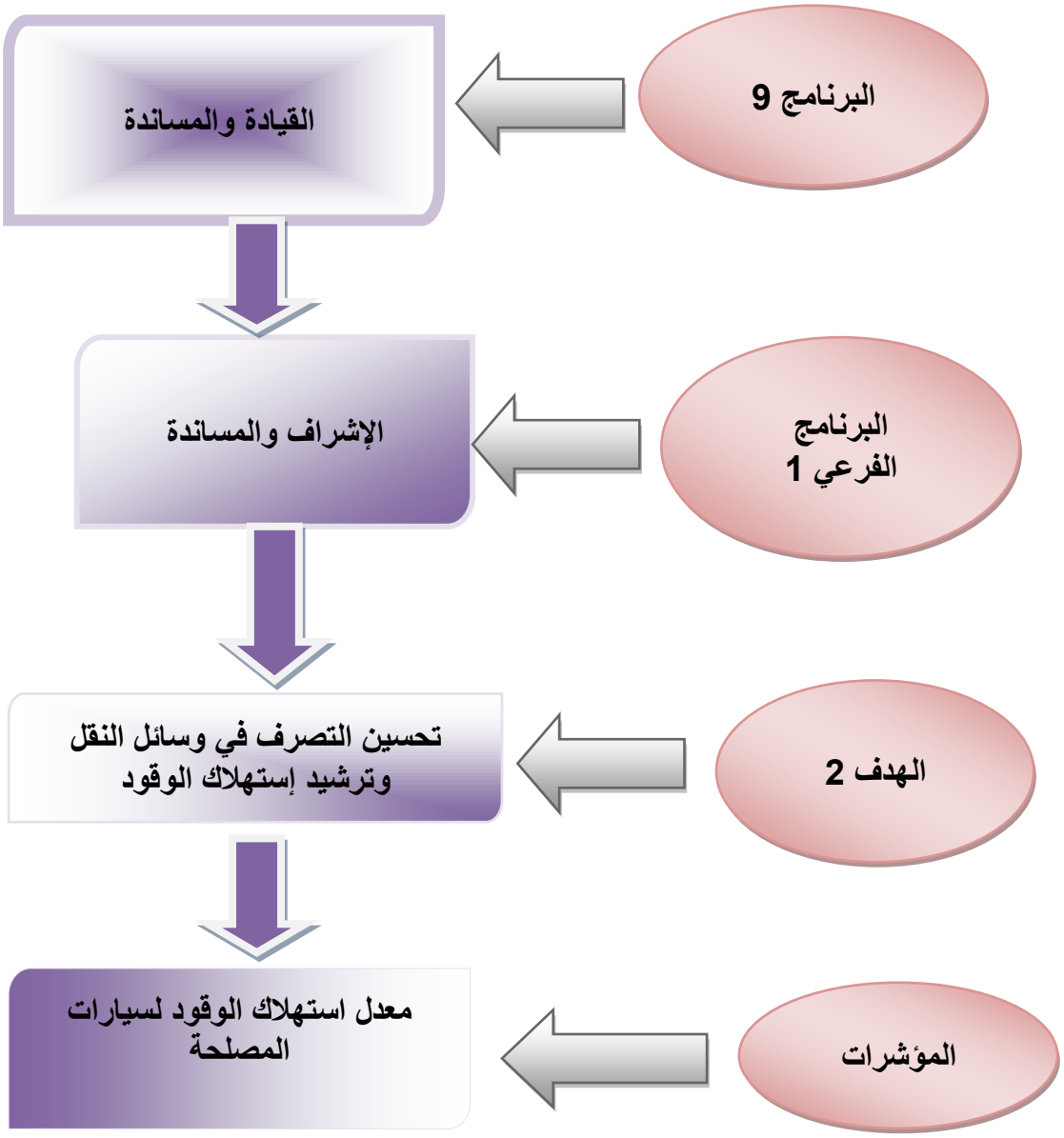

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-2-1-9
	تسمية المؤشر:	معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة
	تاريخ تحيين المؤشر:	كل ثلاثية
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	القيادة والمساندة
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	الإشراف والمساندة
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود
4.	تعريف المؤشر:	معدل استهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة
5.	نوع المؤشر:	مؤشر قيس النتائج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر جودة
7.	التفريعات:	الإدارات المركزية والجهوية للوزارة
II	**التفاصيل الفنية للمؤشر**	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	كمية الوقود المستهلكة عدد الكيلومترات المقطوعة
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- كمية الوقود المستهلكة - عدد الكيلومترات المقطوعة.
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	مصدر إداري
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	إدارة البناءات والمعدات والنقل
6.	تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	ترشيد الوقود بنسبة 0.5%
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	مدير البناءات والمعدات والنقل.

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة في كل 100 كلم	**نسبة مائوية**	-	-	9,5	8,5	8,5	8,5	8,5

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

3.	**رسم بياني لتطور المؤشر** 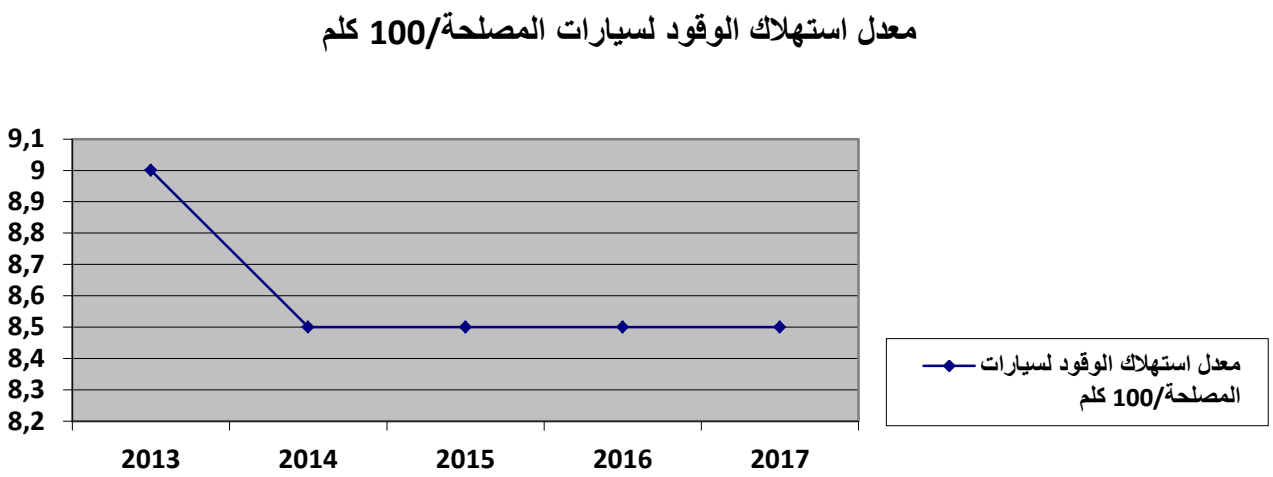
4.	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر** متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية
5.	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر** لا يعكس المؤشر التفاوت الكبير في استهلاك الوقود نظرا لإختلاف نوع السيارات و عمر كل واحدة منها.

البرنامج الفرعي الثاني : إعلامية الإدارة

الهدف الثالث : تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها و تحسين التجهيزات ذات العلاقة

يشمل هذا الهدف جميع الإجراءات التي ترمي إلى تعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها بكامل هياكل المهمة.

مؤشرات الهدف الثالث

لمزيد التدقيق في هذا الهدف ومتابعة تحقيقه تم ضبط مؤشري قيس وهما :

- نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية
- تجديد أسطول الحواسيب

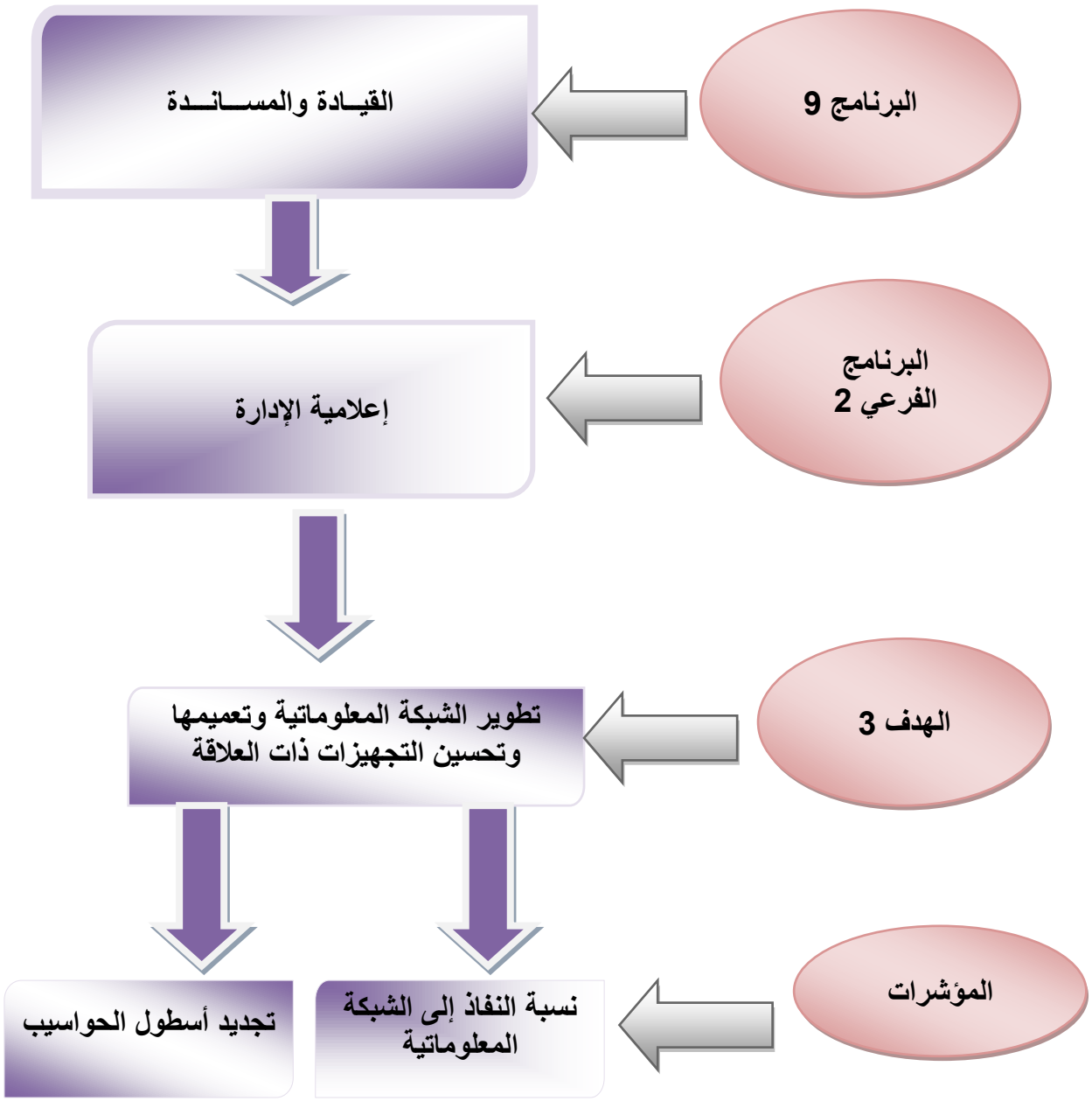

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	1-3-2-9
	تسمية المؤشر:	نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية
	تاريخ تحيين المؤشر:	ــــــــــــــــ
I	**الخصائص العامة للمؤشر**	
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	القيادة والمساندة
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	إعلامية الإدارة
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها
4.	تعريف المؤشر:	تمكين من استغلال المنظومات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض.
5.	نوع المؤشر:	مؤشر قيس منتوج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر جودة.
7.	التفريعات:	الإدارات الجهوية والمركزية للوزارة
II	التفاصيل الفنية للمؤشر	
1.	طريقة احتساب المؤشر:	عدد الأعوان المرتبطين بشبكة الأنترنات / عدد الأعوان المعنيين بالربط بشبكة الأنترنات
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد الحواسيب
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقرير
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية
6.	تاريخ توفر المؤشر:	بصفة حينيّة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%100
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المدير العام للتنظيم و الأساليب و الإعلامية
III	**قراءة في نتائج المؤشر**	
1.	سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية	نسبة مائوية	69,35	85,23	85,86	83,78	86,78	87,97	88,96

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

ــــــــــــــــــــــــــــــــ

.3	**رسم بياني لتطور المؤشر** 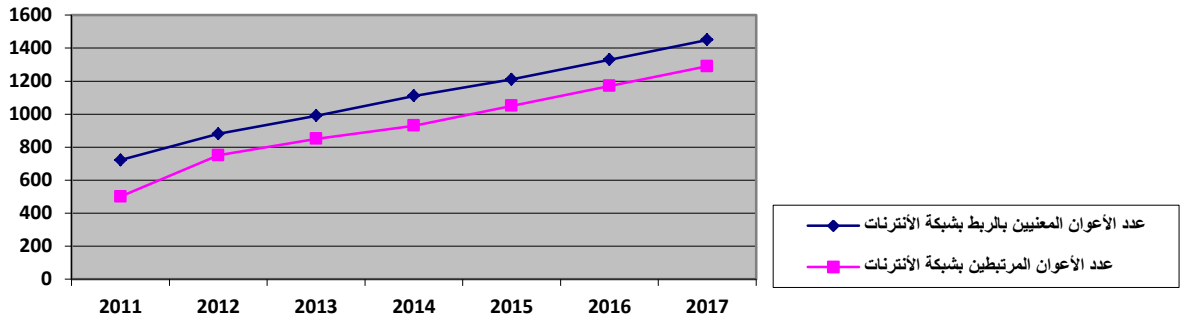
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر** - القيام باستشارات تتعلق بـ : - تركيز وتطوير الشبكة المعلوماتية. -تدقيق السلامة المعلوماتية. صيانة الشبكة المعلوماتية بمختلف هياكل الوزارة.
.5	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر** إرتباط نتيجة المؤشر بمدى تعميم الشبكات المعلوماتية و الأنترنات.

بطـــاقة المـــــــؤشر

	رمز المؤشر:	2-3-2-9
	تسمية المؤشر:	تجديد أسطول الحواسيب
	تاريخ تحيين المؤشر:	ــــــــــ
IV الخصائص العامة للمؤشر		
1.	البرنامج الذي برجع إليه المؤشر:	القيادة والمساندة
2.	البرنامج الفرعي الذي برجع إليه المؤشر:	إعلامية الإدارة
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها
4.	تعريف المؤشر:	تجديد أسطول الحواسيب
5.	نوع المؤشر:	مؤشر قيس منتوج
6.	طبيعة المؤشر:	مؤشر جودة.
7.	التفريعات:	الإدارات الجهوية والمركزية للوزارة
V التفاصيل الفنية للمؤشر		
1.	طريقة احتساب المؤشر:	نسبة الحواسيب التي تجاوز سنها الخمس سنوات = عدد الحواسيب سنها يفوق الخمس سنوات/ عدد الجملي للحواسيب
2.	وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد الحواسيب
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الجرد
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المصالح المركزية للوزارة
6.	تاريخ توفر المؤشر:	بصفة حينيّة
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر:	%0
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المدير العام للتنظيم و الأساليب و الإعلامية
VI قراءة في نتائج المؤشر		
1.	سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2014	التقديرات		
		2011	2012	2013		2015	2016	2017
تجديد أسطول الحواسيب	**نسبة مائوية**	47,85	53,98	53,23	60,45	55,45	63,61	70,76

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

ــ

.3	**رسم بياني لتطور المؤشر** 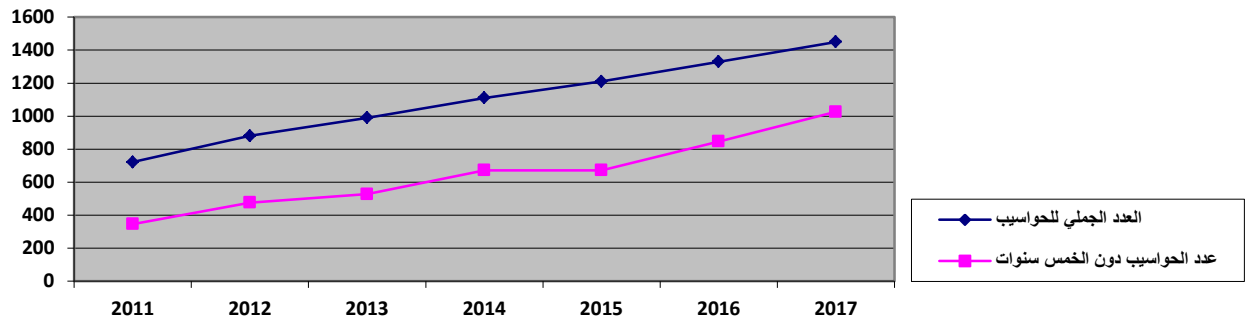
.4	**أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر** - الإعلان عن طلب عروض لاقتناء معدات إعلامية. - صيانة داخلية وخارجية.
.5	**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر** – إرتباط تطور نسبة المؤشر بالإعتمادات المرصودة بالميزانية بعنوان تجديد الحواسيب

نفقات برنامج القيدة و المساندة:

1.4- ميزانية البرنامج :

تطور إعتمادات برنامج القيادة و المساندة

(بحساب: الألف دينار)

بيـــــــــان البرنامج	إنجازات 2013	قانون المالية 2014 (1)	تقديرات 2015		نسبة التطوّر (2015-2014)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)- (1)	النسبة (%) (1) /(1) - (2)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	-	-	**23319**	**23319**	-	-
التأجير العمومي	-	-	17903	17903	-	-
وسائل المصالح	-	-	4309	4309	-	-
التدخل العمومي	-	-	1107	1107	-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية	-	-	**6344**	**6099**	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	6344	6099	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-			-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-
مجموع البرنامج	-	-	**29663**	**29418**	-	-

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2015 حسب طبيعة النفقة : اعتمادات الدفع

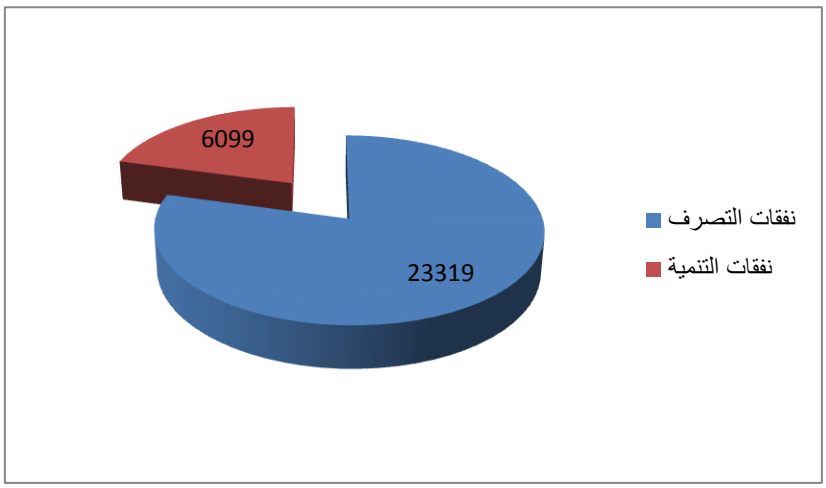

توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة

لسنة 2015 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

(بحساب: الألف دينار)

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي1	برنامج فرعي2	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرّف	**22428**	**891**	**23319**
التأجير العمومي	17012	891	**17903**
وسائل المصالح	4309		**4309**
التدخل العمومي	1107		**1107**
نفقات التنمية	**5659**	**440**	**6099**
الاستثمارات المباشرة	5659	440	6099
التمويل العمومي	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-
المجموع حسب البرامج الفرعية	**28087**	**1331**	**29418**

* دون إعتبار صناديق الخزينة.

(بحساب الألف دينار)

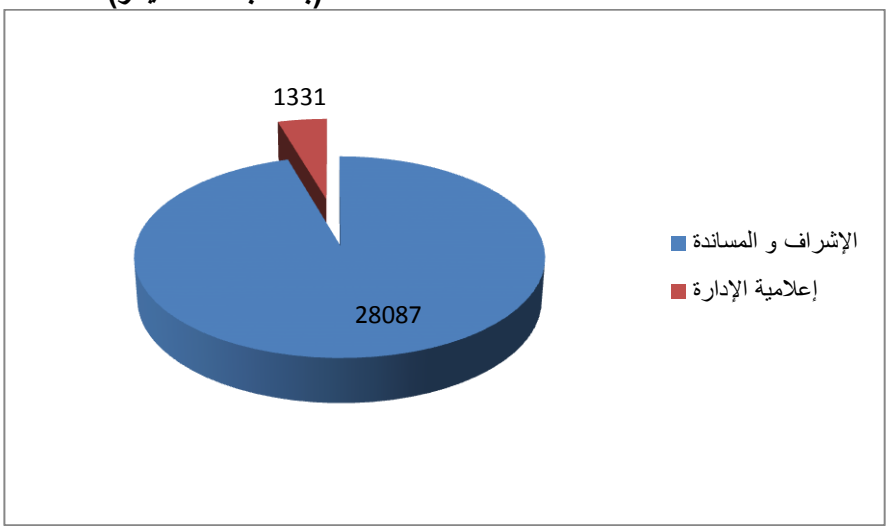

3-2- إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 برنامج القيادة و المساندة

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- وتقديم إطار النفقات متوسط المدى لكلّ برنامج فرعي.

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج :

(بحساب: الألف دينار)

النفقات	إنجازات			قانون المالية	تقديرات		
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	23319	25201	27494
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
التأجير العمومي	-	-	-	-	17903	19514	21466
وسائل المصالح	-	-	-	-	4309	4524	4796
التدخل العمومي	-	-	-	-	1107	1162	1232
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	6099	6404	6724
على موارد الميزانية	-	-	-	-			
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	6099	6404	6724
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	29418	31605	34218

*دون إعتبار صناديق الخزينة

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 حسب البرامج الفرعية:

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج الفرعي الإشراف و المساندة

(بحساب : الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	22428	24230	26425
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	17012	18543	20398
وسائل المصالح	-	-	-	-	4309	4524	4796
التدخّل العمومي	-	-	-	-	1107	1162	1232
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	5659	5942	6239
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	5659	5942	6239
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	28087	30172	32665

*دون إعتبار صناديق الخزينة.

-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2015-2017 للبرنامج الفرعي :إعلامية الإدارة

(بحساب: الألف دينار)

النفقات	انجازات			ق.م. 2014	تقديرات		
	2011	2012	2013		2015	2016	2017
نفقات التصرف	-	-	-	-	891	971	1068
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	891	971	1068
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخّل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	-	-	440	462	485
على موارد الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	440	462	485
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	1331	1433	1553

*دون إعتبار صناديق الخزينة.